الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدراية

العمادة

السياسات الإيرانية التركية تجاه إقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣ م

رسالة أُعدّت لنيل شهادة ماستر بحثيّ في العلاقات الدوليّة والدبلوماسيّة

إعداد

الطالب علي الرضا محمد شقير

لجنة المناقشة

الدكتور غسان نواف ملحم	الأستاذ المشرف	رئيسًا
الدكتور حسين علي عبيد	أستاذ	عضوًا
الدكتور خليل علي غزّاوي	أستاذ مساعد	عضوًا

٢٠٢٠

الإهداء

إلى من كان مؤنسي في أشدّ الليالي ظلمةً...

إلى النور الذي أهتدي منه وله...

إلى مصدر كل جمالٍ وكمالٍ نراه فينا...

إلى من يتحنن علينا حين نعصيه...

إلى ربي وخالقي "الله تعالى" أُهدي هذا العمل المتواضع.

الشُكر

أُقدم شكري وتقديري إلى من قبِل ممنونًا الإشراف على كتابتي لهذا العمل الدكتور غسان نواف ملحم، الذي بذل معي كل الجهد والتعب، وكان دائم التعاون وخير الناصح، فله مني جزيل الشكر ودوام الدعاء بالتوفيق.

وأُقدم شكري للدكتورين العزيزين، الدكتور حسين عبيد والدكتور خليل غزاوي لقبولهما قراءة ومناقشة هذا العمل،

كما أتقدم بالشكر إلى من ساعد في هذا العمل، الدكتور جواد البيضاني من بغداد، والذي استقبلني ذات يوم في بغداد وأرشدني إلى كثيرٍ من المصادر في شارع المتنبي، والصحفي الكردي حسين جامو، وبعض الباحثين الأكراد الذين تواصلت معهم دائمًا، وكانوا خير الموضّحين لقضيتهم.

أما الشكر الأخير فإني أوجهه لوالدي وجدّي العزيز الذي ما فتئ يواكبني ويسألني ويشجعني على الانكباب والتعب في كتابة رسالتي هذه، فله من كثير الشكر، وأدعو الله أن يطيل بعمره بخيرٍ وعافيةٍ.

المقدمة:

"شكلت القضية الفلسطينية قضية القرن العشرين، أما المسألة الكردية فهي التي ستكون قضية القرن الواحد والعشرين"، بهذه الكلمات التي سمعتُها من أحد الباحثين في قضايا الشرق الأوسط عرفتُ أن المسألة الكردية ستكون "حجر الزاوية" في أيّ تغيّرٍ قد يطال منطقتنا، والذي ما إن يُسحب من مكانه فإن البناء سيتهدم بأكمله. ويكفي في بيان خطورتها وإمكانية توظيفها في مجمل القضايا الحالية معرفة التوزع الجغرافي للأكراد على دول المنطقة، إذ ينتشر الأكراد في كلٍ من تركيا وإيران وسوريا والعراق، وقليلٌ منهم في أرمينيا وأذربيجان. هذا الانتشار رُسمت معالمه جراء اتفاقية سايكس بيكو، وحافظت عليه سياسات الدول الكبرى التي بقيت حاضرةً بشكلٍ مباشرٍ إلى الحرب العالمية الثانية.

لكن هذه الدول وبعد إنكفائها عن التواجد المباشر في الشرق الأوسط، سعت للحفاظ على البُعد الإشكاليّ في بعض قضايا منطقتنا كي تُحافظ على مبرراتٍ للتدخل وفرض التوازنات التي تريدها. لذا عملت على إبقاء المسألة الكردية ساحةً للتجاذبات السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية بين دول المنطقة بأسرها، ولم تبرز أيُّة جهودٍ جديّةٍ لحل هذه القضية. والذي ساعد على تأجيج قضية الأكراد أكثر هو تنامي الشعور القومي الذي برز في القرن العشرين، ونجاح العديد من الجماعات القومية في تحصيل حقوقها.

لذا شكّلت القضية الكردية موردَ اهتمامٍ من الدول الإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط كي تُحصّن نفسها أمام أي مخاطرٍ أو استغلالٍ من الأطراف الأخرى. ومن الأهمية بمكانٍ ما الإشارةُ إلى أنّ اهتمام الدول لن ينحصر بالأكراد الواقعين ضمن أراضيها فقط، ذلك أن المطّلع على طبيعة القضية الكردية يعرف أنها تتجاوز ببعدها وتأثيرها حدود الجغرافيا والتاريخ، وبالتالي فإن إيران معنيّةٍ، للحفاظ عل أمنها القوميّ، أن تهتم بأكراد العراق وتركيا وسوريا بل وأكراد الشتات في العالم، وكذلك تركيا. من هنا كان اختيار موضوع البحث حول السياسات الإيرانية التركية تجاه إقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣، بسبب التحول الذي حدث بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق على مستوى المنطقة، وما صاحبه من تقدمٍ في المسار السياسي لإقليم كردستان العراق.

الأهمية العلمية والعملية للموضوع:

وتبرز أهمية اختيار هذا الموضوع للبحث في شقين أساسيين:

١- الأهمية العلميّة المتمثلة بالتعرّف على ساحةٍ هي محط اهتمام الكثير من الدول، وعلى قضيةٍ مشتعلةٍ بذاتها كما كانت على مرّ التاريخ. وفتح باب المعرفة في هذه القضية سيقودنا – بسبب تعقيداتها– إلى الإضاءة على الكثير من المسائل الأخرى، كالعلاقات الإيرانية التركية على ضوء القضية الكردية، أو سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الكردية وغيرها.

٢- الأهمية العمليّة المتمثلة بالقدرة على إدارةِ هذه القضية وغيرها من القضايا المشابهة، بطُرق تجنبنا الكثير من المشاكل ومراكمة الخسائر خصوصًا في قضايا الحركات الانفصالية والتي تعمل بعض الدول على إغراق منطقتنا بهكذا نوعٍ من المشاكل.

الإشكالية المطروحة في البحث:

يتمركز السياق التاريخي لهذا الموضوع بشكلٍ أساسي بعد ٢٠٠٣، أي بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسقاط النظام البعثيّ، لما لهذا الحدث من تبعاتٍ على كافة الأصعدة؛ خصوصًا وأن إقليم كردستان العراق كان يسعى لاستغلال أي حدثٍ إقليميٍ أو داخليٍ في العراق للمضي قدمًا نحو تحقيق مزيدٍ من المكتسبات. من هنا طرحنا الإشكالية عبر السؤال الأساس التالي وهو: كيف قاربت السياسة الإيرانية التركية إقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣؟

ويتفرّع على هذه الإشكالية الأساسية أسئلةٌ فرعيةٌ أخرى وهي:

١- ما هو السياق التاريخي الذي أنتج ما يسمى القضية الكردية؟ وكيف وصل إقليم كردستان العراق إلى ما وصل إليه من تحقيق حكمٍ ذاتيٍ خاصٍ ضمن العراق؟

٢- ما هي المبادئ العامة التي حكمت السياسة الإيرانية والتركية الخارجية؟ وهل من مبادئ خاصة حكمت سياسة البلدين تجاه القضية الكردية؟

٣- كيف قاربت إيرانُ العراق في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي؟ وإقليم كردستان ضمن هذا البلد؟

٤- هل استطاعات إيران وتركيا الحدّ من توظيف القضية الكردية في وجههما؟
٥- كيف تعاطى كلٌ من البلدين مع قضية الاستفتاء التي دعا إليها مسعود البرزاني؟

فرضيات البحث:

أما عن الفرضية الأساس التي انطلقنا منها لمعالجة الإشكالية فهي أن إيران وتركيا لا يمكن أن يقبلوا بأي شكلٍ من الأشكال مساعي الأكراد – سواء في بلادهم أم المجاورة- نحو تحقيق دولةٍ خاصةٍ بهم فضلاً عما يسموه في أدبياتهم "كردستان الكبرى". وهذا بطبيعة الحال يستبطن فرضياتٍ عديدةٍ منها أن الأكراد هم دائمًا يسعون إلى تحقيق هذا الهدف حتى لو أظهروا خلاف ذلك. ومنها أن الدول الكبرى تسعى لتوظيف هذه القضية في سبيل الضغط على دول المنطقة، وبالتالي قد يكون الصراع الظاهر في العلن بين إيران وإقليم كردستان العراق مثلاً، لكنه في حقيقته صراعٌ بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. وهذا كله يقودنا إلى فرضيةٍ مفتاحيةٍ في فهمنا للقضية الكردية، وهي أنها قضيةٌ متشابكةٌ جدًا ومعقدةٌ تتداخل فيها صراع الهويات والقوميات والمسائل الاقتصادية، ولها بُعدها الدولي والإقليمي.

المناهج المُتبعة في البحث:

هذا التشابك في قضية البحث يضطرنا إلى استعمال أكثر من منهجٍ واحدٍ في البحث، حتى نستطيع إحاطة الموضوع بدقةٍ أكثر. وقد استخدمنا في بحثنا هذا "المنهج التاريخي" في الشق المتعلّق بتاريخ الأكراد وتشكّلهم كجماعةٍ قوميةٍ، وقيامهم بالكثير من الثورات والانتفاضات التي خاضوها في تركيا وإيران، حيث يقوم على التتبع التاريخي. أما في الشقّ المتعلق بالمبادئ التي حكمت السياسة الخارجية الإيرانية والتركية، ولاحقًا كيف تعاطت الدولتان مع متغيرات ما بعد ٢٠٠٣ وصولاً إلى استفتاء ٢٠١٧ فإن المنهج المُتّبع هو "المنهج التحليلي الوصفي".

الصعوبات التي واجهت معالجة البحث:

فيما يخص الصعوبات التي واجهناها في هذا البحث فهي عديدةٌ، منها الصعوبات المنهجية، مثل قلّة المصادر والمراجع باللغة العربية التي عالجت هذا الموضوع بشكلٍ علميٍّ بعيدًا عن التوظيفات السياسية، خصوصًا فيما يتعلق بالسياسة الإيرانية تجاه إقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣. ومنها الحاجز اللغويّ أمام المصادر باللغة التركية والإيرانية، ذلك أن الموضوع لابد وأن يكون مُعالجًا باستفاضةٍ في المراكز والجامعات في كلا البلدين. ومنها صعوبة الوصول إلى ميدان الدراسة، إقليم كردستان العراق، رغم ذهابنا إلى العراق ومقابلة بعض الباحثين المتخصصين في بغداد، لكن واجهتنا صعوباتٍ لوجستيةٍ وماديةٍ في الوصول إلى إقليم كردستان العراق بهدف الوصول إلى أكبر قدرٍ من المعلومات التي تخص بحثنا.

أقسام الرسالة:

تنقسم الرسالة إلى قسمين أساسيين، يتناول القسم الأول إقليم كردستان والتشكل السياسي منذ أواخر القرن العشرين، وينقسم بدورهِ إلى فصلين، في الفصل الأول بحثنا تاريخ الأكراد منذ بداية تشكّل الوعي القومي الكردي في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. كما تطرقنا إلى أن طليعة الحراك السياسي الكردي كان من قِبل أكراد تركيا قبل أن يأتي أتاتورك ويقضي على آمال أكراد تركيا ويؤسس لدولةٍ قوميةٍ شديدةٍ تجاه أي قوميةٍ غير الأتراك؛ في هذا الوقت انتقلت قيادة النضال السياسي والثورات من أكراد تركيا إلى أكراد العراق ليصبحوا هم واجهة القضية الكردية في منطقتنا. في الفصل الثاني بدأنا بالتوطئة للجواب المباشر على إشكالية البحث عبر البحث عن الخلفيات التاريخية للسياسات الإيرانية التركية تجاه إقليم كردستان، حيث قاربنا من الزاوية الإيرانية سياستها تجاه أكرادها وأكراد العراق خلال حربي الخليج الأولى والثانية. أما من الزاوية التركية فتطرقنا إلى الانفتاح تجاه الأكراد الذي شهدته السياسة التركية في تسعينيات القرن الماضي بعد حقبةٍ سادت فيها المقاربة العسكرية المتشددة منذ تأسيس تركيا.

في القسم الثاني توجه البحث بشكلٍ أساسيٍ للجواب على الإشكالية، عبر التعرّف في الفصل الأول على كلٍ من محددات ومرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية والتركية وذلك بتقسيمها إلى مبادئ عامةٍ تحكم مطلق السياسة الخارجية لإيران وتركيا، ومبادئ خاصةٍ بالقضية الكردية أو إقليم كردستان العراق تحديدًا. شكّلت هذه المبادئ الخاصة المفاتيح الأساسية لصياغة سياسة كِلا البلدين تجاه إقليم كردستان. أما الفصل الثاني في هذا القسم فقد كان بمثابة تطبيق الفصل الأول في حالة إقليم كردستان، فانطلقنا من التحول الذي حصل عام ٢٠٠٣ في العراق وكيف قاربت إيران وتركيا هذا الحدث، ومن ثم السياسة الإيرانية التركية تجاه إقليم كردستان العراق، محاولين إستخلاص مراحل في هذه الفترة الزمنية عبر ملاحظة ملامحَ عامةٍ في بعض المراحل، إلى أن وصلنا إلى الحدث الأبرز في التاريخ الكردي الحديث وهو الاستفتاء الذي حصل عام ٢٠١٧، وكيف تصرفت كلٌ من إيران وتركيا حياله. أما المبحث الأخير فقد بحثنا فيها بشكلٍ موجزٍ عن تأثير إقليم كردستان على العلاقات الإيرانية التركية والتي قد يصفها أيّ شخصٍ بأنها علاقةٌ متينةٌ تجاه التهديد المشترك الذي يمثله الإقليم لكلا البلدين، إلا أنه في هذا المبحث نرى أن هذا التوافق العام الظاهر يخفي من خلفه تنافسًا بين الدولتين الإقليميتين في نفس الساحة الكردية كما في الكثير من الساحات الأخرى. وأخيرًا نورد في الخاتمة أهم الخلاصات التي توصلنا إليها في سياق بحثنا، مع بعض التوصيات حول القضية القومية الأكثر جدلاً في وقتنا المعاصر.

تصميم الرسالة:

المقدمة

القسم الأول: إقليم كردستان العراق والتشكل السياسي منذ أواخر القرن العشرين

- الفصل الأول: واقع إقليم كردستان العراق والأكراد في المنطقة

المبحث الأول: القومية الكردية والحيثيات السياسية والدولية

المبحث الثاني: الحراك الكردي في العراق

المبحث الثالث: الوضع السياسي والقانوني المعاصرين لإقليم كردستان العراق

- الفصل الثاني: في الخلفية التاريخية للسياسات الإيرانية التركية تجاه إقليم كردستان العراق

المبحث الاول: الأكراد بين إيران وحربا الخليج الأولى والثانية

المبحث الثاني: الإنفتاح التركي على الأكراد في الداخل والخارج.

القسم الثاني: إقليم كردستان العراق في إطار السياسات الإيرانية التركية

- الفصل الأول: أقانيم السياسات الإيرانية والتركية تجاه إقليم كردستان العراق

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية

المبحث الثالث: المحددات الخاصة بإقليم كردستان العراق

- الفصل الثاني: مسار السياسات الإيرانية التركية تجاه إقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣

المبحث الأول: في السياسة الإيرانية تجاه إقليم كردستان العراق

المبحث الثاني: في السياسة التركية تجاه إقليم كردستان العراق

المبحث الثالث: تأثير إقليم كردستان العراق على العلاقات الإيرانية التركية

الخاتمة

القسم الأول

إقليم كردستان والتشكل السياسي منذ أواخر القرن العشرين

تختصر الشخصية الكردية في طياتها نضالات التاريخ التي قامت بها، بدءًا من إيران إلى سوريا فالعراق، وهي شخصيةٌ عصيّةٌ على الفهم دون العودة إلى غابر التاريخ، والحفر في السرّديات التاريخية الكردّية، لكي نفهمَ هذا التمرّد المُستمِر والعصيان الدائمَ من قِبلهم.

فالكرديّ الذي تربّى بين الجبال والوديان، واعتاش على ما يزرعه ويربّيه من مواشي، وقاوم برد الشتاء، لم يستطع أن يرى في نفسه تابعًا أو خاضعًا لإمبراطوريةٍ هنا أو سلطةٍ هناك أو نظامٍ إقليميٍّ قُدّر لمنطقتنا، فكان دائم التمرد. لكن نفس هذه الشخصيّة أخذت وقتًا طويلاً لتجتْرِح ملامِحها الخاصّة وسماتها المُحددة، خصوصًا في البُعد القومي الذي لم يظهر في الخطاب الكرديّ إلا مع بدايات القرن العشرين.

بداية هذا الظهور للشخصية الكردية القومية، صاحبه وضع أسس النظام الذي بُنيت عليه منطقتنا سواءً في "اتفاقية سايكس بيكو" عام ١٩١٦، أو في "معاهدة لوزان" عام ١٩٢٣، الأمر الذي أدى إلى انقسام الأكراد بين دولٍ قُطريّةٍ حديثة التشكُّل. لكن هذا التشرذم بين الدول لم يمنع الأكراد من الاستمرار في نضالاتهم، إما للحصول على حقوقهم، أو لتأمين حُكمٍ خاصٍ بهم أسوةً بالقوميات الأخرى، مثل الأتراك أو الأرمن.

ونتيجةً لهذا المُعترك الذي دخله الأكراد، فإنهم مضطّرون لنسجِ علاقاتٍ مع الدول المجاورة لتواجدهم، أو مع الدول الكُبرى المؤثّرة في المنطقة، لعلمهم بأنهم غير قادرين على مواجهة الأنظمة القوية. بالمقابل لن تستطيع لا الدول الإقليمية ولا الدول الكُبرى على تجاهل الدور الذي أخذ الأكراد يلعبونه في تشكيل منطقة الشرق الأوسط.

على هذا الأساس، تمحور القسم الأول على مسألةٍ أساسيةٍ هي فهم القوميّة الكردية وتفاعلاتها الإقليمية في المنطقة، عبر البحث في الفصل الأول المعنون بـ "واقع إقليم كردستان العراق والأكراد في المنطقة" عن نشأة الأكراد وصولًا إلى إقليم كردستان العراق، النموذج الأبرز في التاريخ الكردي.

أما الفصل الثاني المعنون بـ "الخلفية التاريخية للسياسات الإيرانية التركية تجاه إقليم كردستان" فإنه من جهة يبدأ باستكشاف الرؤية الإيرانية والتركية لإقليم كردستان العراق، خصوصًا أنه ظهر كإقليم له حكمه الذاتيّ في تسعينيات القرن الماضي؛ ومن جهةٍ أخرى يساعدنا على فهم جانبٍ آخر من الشخصية الكردية التي لا تظهر إلا نتيجة التفاعلات مع اللاعبين الإقليمين.

الفصل الأول

واقع إقليم كردستان العراق والأكراد في المنطقة

شكّل التمركز الكردي القديم على ملتقى حدود كل من سوريا والعراق وتركيا وإيران إشكاليةً للأكراد أنفسهم، فبقدر ما أعطتهم من تحصيناتٍ طبيعيةٍ (الجبال الكبيرة والبرد القارس في الشتاء)، إلا أنها في الوقت نفسه شكّلت لعنةً عليهم بسبب موقعها على مفترق طرقٍ أساسيةٍ بين الدول، أو بين حدود هذه الدول. هذا الأمر أدى إلى تجزئة التجربة الكردية بين الدول المنبثقة عن اتفاقية سايكس بيكو، وأخّر تبلور البُعد القوميّ عند الأكراد عمومًا، لذلك وسِمت الكثيرُ من الحركات الحاصلة عند الأكراد في بداية القرن العشرين بأنها ثوراتٌ سعت لتحقيق أهدافٍ شخصية. وهذه المرحلة هي نفسها التي بدأت الحركة الكردية بتشكيل وعيها القومي إلى أن ظهرت بقوةٍ في تجربة أكراد العراق، مع الملا مصطفى البرزاني، وهو ما سنبحثه في المبحث الأول والثاني.

أنتجت التجربة الكردية في العراق بعد نضالٍ استمر لأكثر من نصف قرن حكمًا ذاتيًا في تسعينيات القرن الماضي حينما استفاد الأكراد من تقاطع ظروفٍ إقليميةٍ وداخليةٍ في العراق جعلتهم يؤسسون لهذا الإقليم ويفرضونه كأمرٍ واقعٍ. فبعد أن أُسقط النظام العراقي في ٢٠٠٣، سعى الأكراد إلى تحويل مجمل المكتسبات التي حصّلوها في أرض الواقع إلى مكتسباتٍ قانونية وسياسية في النظام العراقي الجديد، وهو ما أدخلهم في إشكالية العلاقة مع النظام السياسي الجديد في العراق، إلى أن وصل بهم الأمر إلى إجراء استفتاءٍ حول حق تقرير المصير عام ٢٠١٧. هذه العناوين سنبحثها في المبحث الأخير من هذا الفصل.

المبحث الأول: القومية الكردية والحيثيات السياسية والدولية

حتى بداية القرن العشرين كانت لفظة "كردستان"[(١)] تدل على بلاد الكرد، من دون أن تعني "دولةً مستقلةً لها حدودٌ واضحة"، بل كانت تدل على تعبيرٍ جغرافيٍ عن أن هذه المنطقة يسكنها الأكراد، ويتحركون ضمنها. واختلف الباحثون في تحديدها بالدقة، خصوصًا أنها لم تُرسّم إلا بعد الحرب العالمية الأولى. لكننا نورد كلام الباحثة دريّة عوني في تحديدها لهذه المنطقة: "لقد حاولنا لتحديد كوردستان أن نطلع على أكبر عدد ممكن من الخرائط التاريخية، خاصةً ما وجدناه في أرشيف الوثائق البريطانية (كخرائط مارك سايكس ، والعقيد كارتسوف، وخريطة شريف باشا التي قدمها بإسم الوفد الكوردي أثناء المفاوضات بخصوص تكوين دولةٍ كورديةٍ عقب الحرب العالمية الأولى). كذلك اطّلعنا على الكثير من الخرائط التي طُبعت حديثًا، واعتمدها الشعب الكوردي، والمتخصصون في المسألة الكوردية، ونستطيع القول دون أن نكون بعيدين عن الحقيقة بكثير أن كوردستان تمتد شمالاً من سلسلة جبال ارارت الفاصلة بين الحدود السياسية لإيران وأرمينيا وتركيا والحدود الوطنية للأكراد والفرس والأرمن، وجنوبًا إلى جبال حمرين الفاصلة بين العراق العربي (ولايتى بغداد والبصرة) وبين كوردستان العراق أو الكوردستان الجنوبي (ولاية الموصل العثمانية)، وشرقًا من أقصى لورستان في إيران، الى ولاية ملاطية في تركيا غربا (على بعد ٢٠ كيلومتر من البحر الأبيض المتوسط) وتقدّر مساحة كوردستان بأكثر من ٥٠٠٬٠٠٠ كم[٢] أي ما يوازي مساحة فرنسا تقريبا"[(٢)].

عدم وجود حدود سياسية واضحة لكردستان ساعد عليه النظام القبلي والعشائري الذي كان الكرد يتميزون به. فالمتتبع للتاريخ الكردي يرى أن النظام الحاكم لعلاقة الأكراد بينهم هو النظام العشائري، وهو نفسه الذي عرقل نشوء الأكراد كـ"قومية موحدة" في المنطقة[(٣)]. إضافةً لسببٍ آخر ساعد على منع تكوين

[(١)] تتألف لفظة "كردستان" من كورد و ستان، والأولى تعني الشجاع أو المحارب، أما "ستان" فهي تعني البلاد، وبالتالي تصبح ترجمة الكلمة حرفياً "بلاد الشجعان"، وهي بحسب بعض الباحثين كلمة فارسية الأصل.

[(٢)] دريّة عوني، **عرب وأكراد**، لا طبعة، دار الهلال، لا مكان لا زمان، ص: ٢٤-٢٥.

[(٣)] موسى مخّول، **الأكراد من العشيرة إلى الدولة**، الطبعة الأولى، دار بيسان، بيروت ٢٠١٣، ص ٥٠.

الأكراد لمجموعةٍ سياسيةٍ محددة وهو طبيعة المنطقة التي يسكنها الأكراد المتميزةِ بجبالٍ ضخمةٍ وطبيعةٍ وعرةٍ وأوديةٍ عميقةٍ وقلة الأراضي الصالحة للسكن أو الزراعة، فكانت أغلب العشائر من الرُحّلّ.

يبقى السؤال: متى بدأ الوعي الكردي والقومي بالنشوء عند الأكراد؟ وماهي العوامل التي ساعدت على ذلك؟

المطلب الأول: بذور الوعي القومي عند الأكراد

أنتجت التحركات والتمردات الكردية في القرن التاسع عشر الأرضية اللازمة لنشوء الوعي القومي الكردي، حتى أن بعض الباحثين وصف ثورة الشيخ عبيد الله النهري بأنها أول ثورةٍ وطنيةٍ في التاريخ الحديث للأكراد، التي حصلت في أواخر القرن التاسع عشر. ومن هنا يمكن القول أن البذرة الأولى للوعي القومي زُرِع. أما العوامل التي ساهمت في ذلك فهي:

١- التهديد والقمع من السلطنة العثمانية والإمبراطورية الفارسية، والذي رغم شدّة الخلافات بينهما كانوا يتوحدون في الموقف في وجه الأكراد كما حصل مع تحرك الشيخ عبيدالله النهري.

٢- انتشار الهوية القومية بين شعوب المنطقة. فإحساس الأكراد بالوحدة القومية بدأ تقريبًا في الوقت نفسه الذي بدأ فيه العرب والأتراك يتبنون الهوية العرقية، بدلاً من الأشكال الأخرى[١].

٣- تأكد مثقفي الأكراد من حتمية تفكك السلطنة العثمانية، وبالتالي سعيهم لضمان كيانٍ خاصٍ بهم، يمهّد لهم تأسيس دولةٍ خاصةٍ بهم، خصوصًا بعد أن أعلنت بلغاريا استقلالها عن السلطنة، ومن ثم انضمت النمسا وهنغاريا إلى سنجق نوفي بازار، وأعلنت ايطاليا الحرب عليها مع جيوش تحالف دول البلقان[٢].

٤- الوعود التي كانت القوميات والعرقيات ضمن السلطنة العثمانية تتلقاها من الدول الكبرى، في محاولةٍ منهم للمسارعة في القضاء على "الرجل المريض" آنذاك[٣]. وبالتالي وُعدَ الأكراد من قبل الدول الكبرى بتشكيل كيانٍ خاصٍ بهم وهذا ما ستبيّنه مجريات الأمور.

---

(1) David Mcdowall, **A MODERN HISTORY OF THE KURDS**, Third Edition, I.B.Tauris, London 2004, p: 2.

(٢) أرشاك سافراستيان، **الكرد وكردستان**، ترجمة: أحمد الخليل، لا طبعة، لا دار، ص ١١٤-١١٥.

(٣) مثنى أمين قادر، **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجاً)**، لا طبعة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية ٢٠٠٣، ص ٩٤.

٥- تشكيل "الفرق الحميدية" في آخر القرن التاسع عشر التي شكلها العثمانيون بهدف احتواء القبائل الكردية، إضافةً إلى الحدّ من أي تهديدٍ يأتي من الجبهة السوفياتيّة أو القاجارية.

هذه العوامل دفعت بالأكراد إلى مستوى المطالبة بكيانٍ خاصٍ لهم، والسعي رغم اختلافهم القبلي والعشائري إلى ذلك، وهذا ما يمكن التماسه من تأسيس أول صحيفةٍ كرديةٍ في عام ١٨٩٨ في القاهرة من قبل الأمير مدحت نجل الأمير بدرخان، وإلى تأسيس جمعياتٍ ذات طابعٍ قوميٍ وسياسيٍ عام ١٩٠٠ (جمعية تعالي وترقي كردستان، جمعية نشر المعارف الكردية) في كردستان تركيا[١]. تجدر الإشارة إلى أمرٍ أساسيٍ في هذه المرحلة – بداية القرن العشرين إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى- وهي أن الأكراد بحد ذاتهم لم يكونوا متفقين على مشروعهم السياسي، فوجدَ اتجاهان أساسيان، الأول لم يشأ أن يقطع علاقاته الاقتصادية والاجتماعية مع المحيط، وبالتالي السعي إلى نوعٍ من الحكم الذاتي ضمن حدودٍ تشمل المسلمين بشكلٍ عامٍ رغم التنوع العرقي والقومي؛ أما الاتجاه الآخر فهو الذي سعى إلى تحقيق انفصالٍ سياسيٍ تام، أي إلى "استقلالٍ عرقيّ"[٢]. هذه النزاعات بين التيارين أضعفت بطبيعة الحال القضية الكردية، إلا أن مسار المنطقة لاحقًا، من سايكس بيكو إلى ثورة الأتراك، أدى إلى تصاعد نفوذ التيار الثاني بين الأكراد عمومًا وازدياد مطالبه.

إلا أنه قد يُطرح السؤال التالي وهو: أيٌّ من الأسس استندت عليها القومية الكُردية في نشأتها؟ خصوصًا إذا ما عرفنا أن الأكراد لم ينحدروا من عرقٍ واحدٍ، بل هم بالحقيقة يرجعون إلى أعراقٍ متنوعة. هنا يطرح عبدالله أوجلان في كتابه من أنّ القومية الكردية نشأت نتيجة التفاعل ما بين النظام العشائري وجغرافية المنطقة التي أعطتهم عاداتٍ وتقاليد خاصة بهم[٣].

ولكن لابد من بيان ما الذي وقف عقبةً أمام حصول الأكراد على كيانٍ ودولةٍ خاصةٍ بهم، طالما أنهم نظروا لأنفسهم كقومية؛ وحصلت الوعود من قبل الدول الكبرى؛ والحدث التاريخي في الإقليم مساعد، أي

١- نفس المصدر، ص٩٦.

(2) David McDowall, Opcid, p:88.

(٣) عبدالله أوجلان، **مانفيستو الحضارة**، ترجمة: زاخو شيار، الطبعة الثانية، المجلد الخامس، مطبعة أزادي، ٢٠١٤، ص ٨٥.

تفكك السلطنة العثمانية. كل هذا يقود إلى أن حصول الأكراد على مبتغاهم توفرت له جميع المقومات وبالتالي فإن حصوله سهلٌ، إلا أن ذلك لم يحدث.

المطلب الثاني: تشظية الوعي القومي الكردي

لم ينتظر الشيوعيون استتباب الحكم بعد ثورتهم على الحكم القيصريّ في روسيا عام ١٩١٧، حتى نشروا ما كان يجب أن يبقى سريًّا، أي "اتفاقية سايكس بيكو". شكّلت هذه الاتفاقية المحدد الأول والأساس لمسار الهبوط الكردي في القرن العشرين، والذي جعل كردستان أو المناطق التي يقطنها الأكراد مُقسّمةً بين الدول الكبرى، إلا أن المتقصّي الميداني غنثر ديشنر يعتبر أن ما أعطى الأمل للأكراد في ذلك الوقت هو "المبادئ ١٤" التي أعلنها الرئيس الأمريكي ويلسون، حيث أشار إلى حفظ حقوق الأقليات ضمن الحكم التركي، بل وإلى إمكانية منحهم حكمًا ذاتيًا خاصًا بهم[١].

هذا الأمر دفع الأكراد إلى أن يؤمنوا بخيار السعي في المحافل والمؤتمرات الدولية، خصوصًا مع سيطرة الدول الكبرى على المنطقة وتقسيمهم لها، والتجربة المسلحة الكردية في القرن الماضي لم تنجح في تحقيق أهدافها، وهذا ما ظهر في البعثة التي أُرسلت للمشاركة في مؤتمر سيفر.

الفقرة الأولى: معاهدة سيفر "الاعتراف الدولي الأول بالأكراد"

شارك الوفد الكردي في المؤتمر برئاسة الجنرال شريف باشا، الذي قدم لهيئة المؤتمر مذكرتين وخريطتين لكردستان وأرمينيا ضمّنهما المطالبَ والحقوقَ الكردية والأرمنية، بعد أن حصل إتفاق بينه وبين رئيس الوفد الأرمنيّ نوبار باشا[٢]. وقد تضمنت هذه المعاهدة ثلاث موادٍ متعلقةً بالأكراد وكردستان.

من الواضح أن هذه المعاهدة وضعت المسار أمام الأكراد للحصول على دولةٍ كرديةٍ خاصةٍ بهم، وذلك بعد أن يحوزوا على حكمٍ ذاتيٍ محليّ، يُحددُ بناءً على توصيةٍ من لجنةٍ يشكّلها دول الحلفاء، وهذا ما أدى إلى كسب بريطانيا أكرادَ العراق كحليفٍ في المنطقة. إلا أن هذه المعاهدة عالجت قضية الأكراد

---

[١] غنثر ديشنر، **الكرد شعب بدون دولة تاريخ وأمل**، ترجمة: جورج كتذورة، الطبعة الأولى، دار الفارابي ودار أراس، بيروت ٢٠١٤، ص١٢.

[٢] حامد محمود عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، لاطبعة، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٢، ص٥٧.

في ولاية الموصل من دون التطرق إلى أكراد تركيا[١]، أو حتى أكراد إيران وأكراد سوريا، بل اقتصرت في بحثها عن التركة العثمانية، خصوصًا وأن الفرنسيين تنازلوا عن منطقة كيليكيا – التي تسكنها الأغلبية الكردية– لصالح الأتراك بموجب معاهد أنقرة[٢] عام ١٩٢١، والتي كانت بداية سقوط نظام سيفر في الشرق الأوسط، حيث دلّت على انهيار جبهة الحلفاء المعادية لتركيا، وعلى اعتراف الفرنسيين بحكومة أنقرة الجديدة التي تشكلت في وجه الباب العالي[٣].

لا يمكن التقليل من دور معاهدة أنقرة في بيان المسار الذي كانت ستؤول إليه القضية الكردية عمومًا، فقد عزلت هذه المعاهدة أكراد تركيا المتواجدين في كليلكيا، وجعلت مصيرهم في يد الأتراك القوميين، ولم يبق في وجه الأكراد إلا البريطانيون من جهة كردستان الجنوبية كمصدر قلق.

لم تنتج معاهدة سيفر نظامًا يرسم إطار العلاقات بين دول المنطقة والحلفاء من جهة، وتركيا من جهةٍ أخرى، ذلك أن الموقّع على هذه المعاهدة من الطرف التركي هو حكومة استانبول التي كانت برئاسة فريد باشا والتي كانت تُوصف بأنها لعبةٌ بيد الحلفاء. هذا من جهةٍ أما من جهةٍ أخرى، فقد أُعلن عن حرب الاستقلال التركية التي بدأها مصطفى كمال، والذي لُقبَ لاحقًا بالأتاتورك أي بـ"أبو الأتراك"، والتي خلطت أوراق المنطقة الواقعة تحت يد كل من فرنسا وبريطانيا، وجعلت مصطفى أتاتورك يُفاوض من موقعٍ قويٍّ على معاهدةٍ جديدةٍ بخلاف سيفر.

الفقرة الثانية: معاهدة لوزان "استعادة القبضة التركية"

مثّلت معاهدة لوزان (١٩٢٣) الولادة الثانية للدولة التركية بعد الولادة الأولى عام ١٢٩٩. فبعد أن كانت تركيا الخارجة من هزيمةٍ في الحرب العالمية الأولى والمفككة بمعاهداتٍ وإتفاقياتٍ هنا أو هناك،

---

[١] وضّاح مهدي، **المسألة الكردية في العراق رحلة الدم والبارود**، الطبعة الأولى، جيكور للطباعة وذالنشر، بيروت ٢٠١٥، ص٣٢.

[٢] معاهدة أنقرة: هي معاهدة وقعت بين الأتراك والفرنسيين في أنقرة عام ١٩٢١، أوقفت الحرب بينهما، وذلك في ظل حرب التحرير التركية التي كان يقوم بها مصطفى كمال أتاتورك، وكانت أهميتها بأنها تركزت على تعديل الحدود التي نصت عليها اتفاقية سايكس بيكو، خصوصا في مسألة إرجاع بعض الأراضي لتركيا.

[٣] حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في تركيا**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٣، ص:١٧٤.

أتت ثورة مصطفى أتاتورك لتُنقذ هذا التدهور التركي ولتعيد بعضًا من الاعتبار والوزن السياسي لتركيا، ولكن بخليفاتٍ تعتمد القومية التركية الأساس الأوحد للدولة، والعلمنة، والتوجه نحو أوروبا[١].

بعد انتصار مصطفى كمال على اليونانيين والأرمن عقب إعلان حرب التحرير؛ وإقصائه لحكومة استانبول برئاسة فريد باشا المُعيّن من قبل الحلفاء؛ ومن ثم تشكيله حكومةً في أنقرة، أوجد لحركته هذه تأييدًا على المستوى الشعبي كبير. عندها رأت بريطانيا نفسها أمام واقعٍ جديدٍ، خصوصًا بعد معاهدة أنقرة التي حصلت بين الأتراك والفرنسيين عام ١٩٢١، وتأمين حكومة أنقرة الجديدة الحدود من جهة بلاد الشام الواقعة تحت سيطرة الفرنسيين. من هنا رأى البريطانيون ضرورة الجلوس مع الأتراك.

جاء الأتراك وفي نيتهم المطالبةُ بإعادة ولاية الموصل كلها إلى سيادتهم معتقدين أن بقاء أكراد الموصل خارج سيطرتهم سيؤدي إلى إثارة أكراد تركيا، فيما طمعت بريطانيا بحدودٍ تزيد عن حدود ولاية الموصل الشمالية. إلا أنه تم الاتفاق على بقاء ولاية الموصل على ما هي عليه، في مقابل تنازل البريطانيين للأتراك عن المسألة الكردية في المحافل الدولية والإقليمية، بمعنى المطالبة لهم بحكمٍ ذاتيّ[٢].

شدد الأتراك على أنهم سيقيمون دولةً تركيةً لها السيادة الكاملة على كافة أراضيها المحددة، وإعطاء الحقوق للمواطنين بما هم مواطنين أتراك ضمن السيادة التركية، من دون النظر أو الإعتراف بالقوميات الأخرى.

وحصلت المعاهدة في ٢٣ تموز ١٩٢٣، وتضمنت المواد التالية (٣٨، ٣٩، ٤٠) حماية الأقليات (الأكراد، والأرمن)، بل وإعطائهم الحرية في التكلم بلغتهم والمرافعة بها أمام المحاكم التركية وإصدار الكتب والمجلات، وأن يكونوا متمتعين بالحقوق السياسية التي يتمتع بها الأتراك[٣].

من هنا وفي مقاربة هذه الإتفاقية، يمكن ملاحظة الفرق الشاسع بين إتفاقية سيفر التي نصّت على حقوق الأكراد والإرادة الدولية في متابعة حقوقهم، وبين إتفاقيةٍ وقّعت بعد انتصار مصطفى كمال، والتي لم تأتِ على ذكر الأكراد بما هم أكراد، بل بما هم مواطنون أتراك فقط.

---

[١] محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ١٩٩٨، ص٢٥-٢٦.

[٢] حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في تركيا**، مصدر سابق، ص:١٧٨.

[٣] وضاح مهدي، مصدر سابق، ص:٣٤.

ولقد صدق نهرو رئيس وزراء الهند السابق حين قال: "وهكذا فالأتراك الذين لم يمضِ إلا وقت قصير على كفاحهم من أجل حريتهم عمدوا إلى سحق الكرد الذين سعوا بدورهم إلى نيل حريتهم. ومن الغريب كيف تنقلب القومية المدافعة إلى قومية معتدية، وينقلب الكفاح من أجل الحرية إلى كفاح من أجل التحكم بالآخرين"[١].

بالنتيجة أحكم مصطفى كمال قبضته على الأراضي التُركية مشيّدًا دولةً قائمةً على أساس التعصب للقومية التُركية بقوةٍ شديدةٍ، وبالتالي قضت معاهدة لوزان على الآمال الكردية على مستوى كُردستان الشمالية أي التركية. حتى أن البنود التي أشارت إلى بعض الحقوق الثقافية للأكراد، لم يلتزم بها أتاتورك أبدًا، فهم ممنوعون عن استعمال لغتهم القومية وممارسة حقوقهم السياسية والثقافية، بل وتعرضوا لأبشع أشكال التنكيل والإبادة الجسدية بعد المعاهدة مباشرةً، وحتى يومنا هذا[٢]. من بعد هذه المعاهدة انتقلت القضية الكردية من تُركيا إلى العراق التي سيمشي أكرادها في مسارٍ تصاعديّ يصلون فيه إلى الحكم الذاتي.

المبحث الثاني: النضال الكردي في العراق

المطلب الأول: الحركة الكردية بعد الحرب العالمية الأولى حتى قيام الجمهورية العراقية

لم تكد بغداد تسقط بأيدي البريطانيين، حتى توجهت قواتها إلى شمال العراق مجبرةً القوات العثمانية على الإنسحاب إلى تركيا. عندها أجبر الحلفاء العثمانيون على إيقاف الحرب عبر التوقيع على معاهدة مودرس في ١٨ تشرين الأول ١٩١٨، حيث اتفق البريطانيون على كثيرٍ من النقاط فيما يخص السلطنة العثمانية ككل، ومنها إيقاف الحرب من دون تعيين الحدود الجنوبية للدولة المهزومة.

لكن بقيت ولاية الموصل تحت سيطرة العثمانيين، وهو ما لن تقبل به بريطانيا أبدًا لأهميتها المتزايدة عندها. لذا عمد البريطانيون إلى احتلال الموصل بعد ١٦ يوم من توقيع هذه المعاهدة، حيث قامت

---

[١] عبد الرحمن قاسملو، **كردستان والكرد دراسة سياسية واقتصادية**، ترجمة: ثابت منصور وغانم حمدون، الطبعة الثانية، منشورات بنكه ى زين، العراق ٢٠٠٨، ص: ٦٧.

[٢] حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في تركيا**، مصدر سابق، ص: ١٨٣.

القوات البريطانية بالدخول إليها في ١٥ تشرين الثاني ١٩١٨، مسيطرين عليها مع السليمانية وأربيل وصولاً إلى منطقة دهوك في أقصى شمال العراق. وتبرز أهمية الموصل للأسباب التالية:

١- الاعتبار الاقتصادي الجديد لمنطقة الموصل وضواحيها، ففي أثناء زيارة أرنولد ولسون جواً فوق منطقة السليمانية وأربيل أكدّ أن "التقارير الجيولوجية تشير إلى مخزونٍ نفطيٍّ أكثر مما كان متوقعًا سابقًا"[١]، خصوصًا في كركوك وخانقين وأطراف الموصل، مما سيجعلها منطقة استراتيجية، ستطالب فيها بريطانيا لاحقًا، وتأخذها من فرنسا.

٢- تُشكّل الموصل مع ولايتي بغداد والبصرة وحدةً متكاملةً إقتصاديًا واجتماعيًا، خصوصًا وأن المناطق في الموصل من أغنى الأقاليم بالقمح والزراعة في المنطقة[٢].

لذا عندما دخل الحاكم السياسي البريطاني آنذاك آرنولد ولسن إلى منطقة كركوك في تشرين الثاني ١٩١٨، قال مخاطبًا الأكراد: "ترغب حكومة صاحب الجلالة في أن أُطمئنكم بأن مصالح الكرد سوف لا يُغض النظر عنها في مؤتمر الصلح بأي حالٍ من الأحوال"[٣]، معلنًا أنها لن تؤول جهدًا في السعي للأكراد. طبعًا، لم يكن هذا الإعلان حبًا بالأكراد فقط أو إيمانًا من البريطانيين بتحقيق مطالب الأكراد في تحقيق دولةٍ خاصةٍ بهم بمعزلٍ عن مصالحها، بل كانت تسعى إلى كسب ودّ الأكراد، وهذا ما يُفسر التقلّب الشديد في سياسة البريطانيين تجاه الأكراد، وسنبدأ بحركة الشيخ محمود.

الفقرة الأولى: حركة الشيخ محمود البرزنجي

بعد أن تراجع العثمانيون أمام البريطانيين عام ١٩١٨، رأى الشيخ محمود البرزنجي – وهو أحد وجهاء منطقة السليمانية- أنه لابد من الإتصال بالبريطانيين بعد أن حاربهم إلى جانب السلطنة وعمل على صدهم في معركة الشعيبة[٤]. والذي ساعد على نجاح هذا الإتصال هو اعتقاد البريطانيين بأهمية قيام منطقةٍ في شمال العراق تمنع الأتراك من توسيع نفوذهم لاحقًا تجاه الجنوب وهو ما يفرض التعاون

---

[1] David McDowall, Opcid, p: 135.

[2] Ibid, p: 117.

[٣] بيار سيف الدين، **تركيا وكردستان (الجارين الحائرين)**، الطبعة الاولى، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل ٢٠٠٨، ص:١٣.

[٤] حامد محمود عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص:٣٢.

مع الأكراد؛ أضف إلى ذلك، أن البريطانيين لم يكونوا باستطاعتهم إرسال المزيد من قواتهم إلى الشمال وإلى مناطق الأكراد في السليمانية وغيرها[١]، لذا قبِلوا طلب الشيخ محمود بتشكيل حكومةٍ في السليمانية يكون هو "حكمدارها" وأخوه الشيخ عبد القادر رئيس حكومتها، لتتولى إدارة تلك المنطقة. لذا كان من الأفضل منح بعض الصلاحيات لنفس الأكراد وللشيخ محمود بالخصوص السبيل الأنجع في ذلك الوقت[٢].

رأى الشيخ محمود أن السياسة البريطانية الحالية ستتيح له الفرصة في توسيع نفوذه والسير في طريق الحكم الذاتيّ والدولة الكُردية لاحقًا، لذا عمل على توسيع حكمه عن منطقة السليمانية، حتى أصبحت تشمل مناطق جديدة. إلا أن كل هذه التحركات لم تكن بعيدة عن أعين البريطانيين، الذين كانوا يستشعرون تعاظم قوته وسعيه للإستقلال عن البريطانيين. لذا دعا الحاكم السياسي ولسون إلى مؤتمرٍ عامٍ حضره مجموعةٌ من الضباط البريطانيين، وخرجوا بخلاصتين أساسيتين، هي:

١- السعي للتقليل من نفوذ الشيخ محمود البرزنجي بالتدريج، لتفادي المواجهة معه.
٢- استبدال الميجر نويل بالميجر سون، كحاكمٍ سياسيٍّ للشيخ محمود في السليمانية، على أن يتبع سياسةً جديدةً[٣].

لم تكن لتمر هذه الإجراءات الجديدة على الشيخ محمود بهذه السهولة، فألقى القبض على الميجر البريطاني، وأعلن الشيخ محمود إستقلال دولة كردستان عن البريطانيين، ورفع العلم الكردي في السليمانية، في محاولةٍ منه لإعلان تحقيق حلم الأكراد. لكن البريطانيين رأوا أن حالة التمرد قد اتسعت في شمال العراق، وبالتالي لابد من انهائها؛ فشكّل الحاكم السياسي ولسن جيشًا مستعينًا بأكرادٍ من المنطقة ووجّه الجيش نحو السليمانية. أسفرت هذه المعركة عن هزيمة القوات الكردية ووقوع الشيخ محمود بالأسر،

---

[٢] عثمان علي، **الحركة الكردية المعاصرة**، الطبعة الثالثة، مكتبة التفسير للنشر والإعلان، اربيل ٢٠١١، ص: ٢٩٣.
[٣] وضاح مهدي، مصدر سابق، ص:٢١.

الذي تم نفيه لاحقًا إلى خارج العراق. أما فيما يخص مناطق الأكراد فقد أعاد سيطرته الكاملة على منطقة السليمانية وضواحيها.

تطور حركة الشيخ محمود:

عقب التحول في الداخل التركي، عمد مصطفى كمال أتاتورك إلى إرسال ٣٦ ألفًا من قواته إلى حدود الموصل، وعلى إيفاد قائمقام إلى المناطق الحدودية يعمل على تأليب بعض العشائر تمهيدًا أمام السيطرة التركية على الموصل[١].

في خضم هذا الإنفجار في منطقة جنوب كردستان، رأى البريطانيون أنه لابد من الاستعانة بالشيخ محمود لتوحيد الأكراد وجعلهم رأس حربةٍ في مواجهة الأتراك. عند ذلك وفي تبدلٍ سريع في السياسة البريطانية، أُعلن عن عودة الشيخ محمود من منفاه من الكويت، ليتعامل بشكلٍ أساسي مع التهديد التركي. وفعلاً في ١٢ أيلول ١٩٢٢ عاد الشيخ محمود إلى بغداد وتعهد بمنع الأتراك من احتلال بلدة السليمانية وطردهم من المناطق المجاورة، في مقابل ذلك يتولى البريطانيون مع حكومة بغداد مساعدة الشيخ محمود في كل ما قد يؤدي إلى تحشيد المشاعر القومية الكُردية[٢].

نجح البريطانيون فعلاً بتحقيق هدفهم بإعادة السيطرة على مناطق شمال العراق، وكانت نتيجة العلاقة بين البريطانيين والشيخ محمود كسابقتها. لهذا وبعد التخلص من التهديد التركي في شمال العراق أُعلن عن حقيقة المناورة التي قام بها البريطانيون تجاه الأكراد، وتم ضبط التوسع الثاني للشيخ محمود وانهاء حركته، خصوصًا أن المفاوضات بين الأتراك والحلفاء بدأت ضمن مباحثات لوزان. حتى أزمة الموصل في ١٩٢٥ انتهت بترسيم الحدود وفق خط بروكسل واستمرت سياسة تقويض المسألة الكردية، فقد قدّم البريطانيون وعودًا للأتراك بالتخلي عن الحكم الذاتي للأكراد، وجاء في البيان: " ...إنّ كلًا من حكومتي جلالة الملك وحكومة العراق بريئتان تمامًا من أيّ التزامٍ قد يسمح بإنشاء دولةٍ كرديةٍ إثر الإخفاق الكامل

---

[١] عثمان علي، مصدر سابق، ص: ٤١٩-٤٢٠.

[2] Ibid,p:193.

للعناصر الكردية ، حتى لحظة إعداد هذا البيان، من مجرد محاولة التوصل إلى اتفاقيةٍ فيما بينهم أو تقديم أيّة مقترحاتٍ محددة..."[١].

في مقاربة حركة الشيخ محمود يمكن القول بأنها اتسمت بعدة مميزاتٍ أساسيةٍ وهي:

١- كانت أول محاولةٍ فعليةٍ لإقامة حكمٍ ذاتيٍ مستقلٍ خاصٍ بالأكراد، فقد أعلن في حركته الأولى استقلال الدولة الكردية ورفعَ علم كردستان على السراي في السليمانية لكن هذه المحاولة باءت بالفشل كما المحاولة الثانية.

٢- التأثير القوي في تعزيز الهويّة القوميّة، خصوصًا أنه خلال أزمة دخول الأتراك إلى جنوب كردستان اتفق البريطانيون على أنه لوقف التهديد التركي لابد من بثّ الشعور القوميّ الكُرديّ المواجه للتركي، في حين كان الأتراك يستميلون الأكراد بالمشاعر الدينية. هذا بالإضافة إلى تسارع المندوب السامي إلى إرجاع الشيخ محمود من منفاه، بما يمثله من رمزٍ في الوعيّ الجمعيّ الكرديّ على أنه الشخص الذي أُبعدَ عن كردستان بسبب سعيه لإقامة الدولة الكردية، وها هو يعود إلى السليمانية لإقامة الحكم الذي وعدَ به الملك فيصل الأكراد في البيان المُشترك مع البريطانيين.

٣- صحيح أن الحركة بطبعها وأهدافها كانت تحمل مطالبًا قوميةً تخص كردستان العراق بأكملها، لكنها لم تستطع توحيد الأكراد كلهم تحت قيادة الشيخ محمود، فلا زال البُعد العشائري والقبلي مسيطرًا على الحياة الكُردية، فقد كان للشيخ محمود كارهين ومُبغضين الذين عملوا ضده، وهذا ما اعتبره بعض الباحثين أنه من أهم أسباب فشل تحركات الشيخ محمود.

٤- قد يُفهم من النقطة الثانية والثالثة شيءٌ من التناقض، لكن السياسة البريطانية هي التي كانت دائمًا ما تلعب على ضبط التوازنات في الساحة الكردية، فهي عندما ترى التهديد التركي ارتفع، تعمل على توحيد وتعزيز الهوية الكردية، في المقابل عندما ترى التهديد التركي انتفى وبدأت الوحدة الكردية تشتد، تعود

---

[1] David Mcdowall, Opcid, p: 171.

بريطانيا وتلعب على التوازنات العشائرية والقبلية لمنع هكذا مسار من التبلور، بل وتقوم بمعاهداتٍ مع الدول المجاورة للحدّ من هذه التحركات مثل "ميثاق سعد آباد"[١].

في المحصلة، ازداد مسار الوعي القوميّ الكرديّ في التقدم ولكن بمدٍ وجزرٍ في الفترة الممتدة من عشرينيات القرن الماضي إلى العقد الرابع مع بداية حركة الملا مصطفى البرزاني. في هذه الفترة حصل تحركٌ آخر لن نتكلم عنه كثيرًا لأنه في دوافعه تشكيكٌ وغموضٌ كبيرين من الباحثين، وفي النتائج – وهو الأهم بالنسبة لنا – لم يحرز أيّ تقدمٍ على مستوى النضال الكرديّ وتحقيق الدولة. هذه الحركة كانت للشيخ أحمد الأخُ الأكبر للملا مصطفى البرزاني، فبين من يتهمه بالجنون والارتداد عن الدين الإسلامي وصاحب الشخصية المعقدة والغامضة وهم أغلب المسؤولين البريطانيين السابقين في العراق، وبين من يحمّله مسؤولية توطين الآشوريين في مناطق الأكراد وعدم توفير الضمانات الكردية التي قُدمت من قبل السلطات العراقية لعصبة الأمم، وهم أغلب الباحثين الأكراد[٢]. لهذا سنُعرض عن التعرض لحركته، ونبحث في حركة أخيه مصطفى البرزاني.

الفقرة الثانية: حركة الملا مصطفى البرزاني

بعد أن ساءت أحوال عائلة البرزاني في منفاها في جنوب العراق، قررت الحكومة العراقية عام ١٩٤٠ إرجاعهم إلى شمال العراق وبالتحديد إلى السليمانية بشرط أن يبقوا تحت الإقامة الجبرية[٣]، وبقيت عائلة البرزاني تعاني من التضييق المالي عليها وارتفاع أسعار المواد الغذائية في العراق كافة. في هذا الوضع المالي المرير قرر الملا مصطفى أن يرجع إلى قريتهم برزان، وقد نُقل أنه كان على اتصال مع منظماتٍ

---

[١] ميثاق سعد آباد: هو اتفاقٌ حصل بين كل من "تركيا، إيران، العراق، وأفغانستان" في ١٩٣٠/٧/٨، وقد جاء في مادته السابعة بتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين الساميين كلٌ داخلَ أراضيه بعدم إعطاء المجال إلى تأليف العصابات المسلحة والجمعيات أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسة العامة... أو الإخلال بنظام الحكم السائد في البلدان الأخرى"، وواضح أن في هذه المادة المقصود هم الأكراد لاشتراك ثلاثة دول في القضية الكردية المُقلقة لهم.

[٢] للمراجعة كتاب "الحركة القومية الكردية" لوديع جويده، الطبعة الأولى، دار الفارابي ودار أراس، بيروت ٢٠١٣، من ص: ٥٢٠-٥٣١.

[٣] عمر كريم، **القضية الكوردية في سياسة الحكومات العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥**، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كلمينتس، كوردستان ٢٠٠٩، ص: ١٦٤.

قوميةٍ كرديةٍ[١]، وهذا إن صح فإنه يدل على أن الملا مصطفى كان يخطط من أول خروجه من السليمانية للقيام بتحركٍ في وجه الحكومة مستغلاً السخط الشعبي العام.

وفعلاً رجع الملا متخفيًا إلى برزان في صيف ١٩٤٣ عن طريق إيران بمساعدة الشيخ لطيف برزنجي وهو ابن الشيخ محمود. وحين وصوله إلى برزان باشر بالتواصل مع زعماء العشائر ليجمع حوله ألفين شخص في أول شهرين له في برزان، وطبعًا كان يتحاشى أي تصادم مع القوات الحكومية حتى ينظّم ويرتّب قواته بشكل جيد[٢]. في هذا الوقت الذي كان الملا يجمع أنصاره حوله، أرسل للحكومة العراقية رسالةً ضمّنها مطالبه، وتمحورت بشكلٍ أساسيٍّ عن العفو العام للبارزانيين المنفيين، وأن يُسمح لهم بالعودة إلى ديارهم؛ والمطلبُ الثاني هو أن تُقدّم لهم المساعدات المالية في ظل هذه الأوضاع. إلا أن جواب الحكومة العراقية كان بأن عليه الاستسلام وأمرت قوات الشرطة بملاحقته، عندها رأى الملا مصطفى أنه لا مناص من القيام بثورةٍ مسلحةٍ في وجه الحكومة.

إذًا استهدفت ثورة الملا مصطفى عام ١٩٤٣ رفع الأعباء عن البارزانيين وعودتهم، الأمر الذي يوضح أن هذا التحرك في بدايته لم يحمل أيّة أهدافًا قوميةً كرديةً عامة، لكن الوطنيين الأكراد تلقّفوها واعتبروها معاديةً للاضطهاد القوميّ، لذلك أيّدوها وحاولوا تطويرها إلى حركةٍ تحملُ المطالب القومية الكردية ويشترك فيها الوطنيون الأكراد في أجزاء أخرى من كردستان، أي أنهم أرادوا جعل برزان منطلقًا لثورتهم، وهذا ما يُفسر الإلتفاف القويّ حول الملا مصطفى البارزاني[٣].

وقد جرت في هذه الفترة عدّة مناوشات عسكرية بين الحكومة العراقية والأكراد بقيادة الملا مصطفى، إلا أن الحكومة البريطانية لعبت دورًا في ضبط هذا النزاع من التدهور. على أن المسار الذي عملت عليه الحكومة البرطانية في التوفيق بين الطرفين وإيجاد صيغة مشتركة بينهما لم يُكتب له النجاح بسبب تعاظم نفوذ القوميين العراقيين في بغداد وإجبارهم نوري السعيد على تقديم استقالته، الأمر الذي أدى بالملا مصطفى إلى أن يقطع الأمل من هذا المسار ويعود – بعد أن كان في بغداد للتباحث في موضوع

---

[١] وديع جويده، مصدر سابق، ص: ٥٤٣.

[٢] مسعود برزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، الطبعة الثانية، كاوا للثقافة الكردية، بيروت ١٩٩٧، ص:٦٢.

[٣] حامد عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص: ١٦٦.

الاتفاق- إلى بارزان وقيامه بتشكيل لجنة التحرر "آزادي" والتي تهدف إلى تحرير الشعب الكردي، كما وقام بجولاتٍ في قرى كردستان للحصول على تأييد العشائر ولتأكيد زعامته[١].

لكن هذا الجمرّ الراقد تحت الرماد لابد وأن يظهر، ففي حادثة مقتل علوبك، خال الشيخ أحمد والملا مصطفى، تدحرج الأمرُ إلى القتال العسكري بين الحكومة العراقية والبرزانيين، والذي لم ينتهِ إلا بهروب الملا مصطفى ومجموعةٍ كبيرةٍ من مقاتيله وعشيرته إلى إيران فرارًا من زحف الجيش العراقي والقوة الجوية البريطانية.

بعد انتهاء هذه الجولة من نضال الملا مصطفى والتي تميزت بالتفاف الأكراد حوله، والتماهي معه أكثر من أي شخصيةٍ قبله، تجمّد النضال الكُردي بسبب انشغال الملا بجمهورية مهاباد وسقوطها السريع، والضياع الذي عاشه بين الحكومة العراقية والإيرانية في مفاوضته معهما، والذي لم يعطِ أيّ نتيجةٍ واضطراره إلى اللجوء للاتحاد السوفياتي وبقائه هناك لعشر سنوات. ولم يتجدد النضال الكردي إلا مع عودته إلى العراق بعد انتصار الثورة العراقية في ١٩٥٨[٢] وتسلُّم عبد الكريم قاسم لمقاليد الحكم.

المطلب الثاني: تشّكل الحكم الذاتي بعد قيام الجمهورية العراقية

لم يكن إيراد اسم الأكراد في الدستور المؤقت الصادر عام ١٩٥٨ وأنهم شركاء في قيام الوطن[٣]، وتصريح البرزاني بأن فصل كردستان عن الجمهورية العراقية الفتية هو عملٌ مضادٌ لمصالح الشعبين[٤]، كافيًا في منع العلاقة بين عبد الكريم قاسم ومصطفى البرزاني من التدهور وعدم الاستقرار، خصوصًا مع ما كان يُعرف عن شخصية عبد الكريم قاسم من ارتيابه، وسعيه الدائم لتأليب الأطراف بعضها على بعض. ولم يحصل الكثير خلال عهده الذي دام ٥ سنوات، إذ كان القوميون العرب في بغداد دائمًا ما

---

[١] حامد عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص:١٧٨-١٧٩

[٢] أطاح انقلاب ١٩٥٨ بالنظام الملكي الذي كان يحكم العراق. وقاد هذا الانقلاب اللواء عبد الكريم قاسم ورفاقه الضباط الذين تأثروا بشدة بثورة الضباط في مصر. وتعهد قاسم ورفاقه بتشكيل النظام الديمقراطي وارساء الحريات في المجتمع، لكن قاسم استمر في الحكم حتى عام ١٩٦٣.

[٣] ماجد عبد الرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق ١٩٥٨-١٩٧٥**، الطبعة الأولى، الحقيقة برس، ١٩٨٧، ص:٨٢.

[٤] عزيز الحاج، **القضية الكردية في العراق التاريخ والآفاق**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة ١٩٩٤، ص:٢٩.

يضغطون تجاه أي مساعي للأكراد، والتي أدت بقاسم إلى تحريك الجيش العراقي بعملياتٍ عسكرية لم تتوقف بالكامل حتى تاريخ سقوط قاسم عام ١٩٦٣ والانقلاب عليه من قبل القوميين والبعثيين بقيادة عبد السلام عارف.

الفقرة الأولى: حكومة عبد السلام عارف وأخوه

في بيانٍ "للجبهة القومية وحزب البعث" خلال انتفاضة الملا مصطفى وردت هذه العبارة: "إنّ تحقيق الأماني القومية للجماهير العربية والكردية رهينٌ بتصفية الاستعمار، والحكم الرجعي الديكتاتوري عن طريق وحدة النضال الشعبي"[١]. هذه العبارة لا يمكن وضعها إلا في سياق المناورة مع الأكراد وكسب ودّهم في سبيل القيام على حكم عبد الكريم قاسم، خصوصًا أنهم هم من عرقلوا مساعي قاسم باتجاه الأكراد.

في هذه الفترة يمكن ملاحظة أنّ الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) قام بتقديم مشروعٍ حول الحكم الذاتيّ الكُردي والذي يدل على تقدم الوعيّ الكرديّ بشكلٍ ملحوظٍ في أهدافه السياسية، وعلى عدم القدرة على إقامة دولةٍ مستقلةٍ خاصةٍ بهم في ظل القوميين والبعثيين، وقد أورد الكاتب محمود الدرة هذا المشروع في كتابه "القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق" الذي ألفه عام ١٩٦٣، ونورد مقطعًا من هذا المشروع:

"إننا نأمل من مجلس قيادة الثورة أن يكون وفيًا لعهده المُعلن عنه مرارًا على لسان قادته، باحترامه الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي بما في ذلك حقُ تقرير المصير، فيكون إقراره لهذا المشروع وفاءً منه بالوعد الذي التزم به وقطعه على نفسه، ويفتح بذلك عهدًا جديدًا لروابط الأخوة التاريخية بين الشعبين العربي والكردي، وإقامتها على أسسٍ متينةٍ من الصراحة والوضوح. والله من وراء القصد"[٢].

لم ترضَ الحكومة البعثية أن تُنفّذ هذا الطرح، وسعْت للمماطلةِ لكسب المزيد من الوقت حتى يمكنها القيام بالهجوم على كردستان، في سعيها لمنع أي حركةٍ تحرريّةٍ أن تأخذ دورًا، حتى على مستوى المطالبات الدبلوماسية والدولية كما فعل جلال طالباني في زيارته لعبد الناصر والرئيس الجزائريّ. وفي

---

[١] وضاح مهدي، مصدر سابق، ص:٤٦.

[٢] محمود الدرة، **القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق**، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٦، ص: ١٢٥-١٢٦.

حزيران ١٩٦٣ هجم الجيش العراقي على شمال العراق أو جنوب كردستان، وقام باحتلال السليمانية ومناطق كثيرةٍ في كردستان مستفيدًا من الدعم الذي قدّمته إليه القوات العربية السورية. يذكر الكثير من الباحثين أنّ هذه الحرب كانت من أشدّ وأشرس الحروب التي شُنّت على إقليم كردستان حتى تاريخها.

بقيت هذه الحرب حتى تشرين الثاني ١٩٦٣، موعد إطاحة عبد السلام عارف رئيس الجمهورية آنذاك بكل القوميين العرب من الحكم، والذي هيّأ الأجواء لإقامة هدنةٍ مع الأكراد في سبيل التوصل إلى تفاهمٍ معهم، خصوصًا وأنّ عبد السلام أراد إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي آنذاك، الأمر الذي سيقوده لا محال إلى تفاهمٍ مع الأكراد. وحصل فعلاً الاتفاق الذي عُرفَ لاحقًا باسم "المشير– البارزاني" الذي أوقف النار بين الطرفين، ونصّ على اعتراف الحكومة العراقية بالحقوق القومية للكرد ضمن الشعب العراقي في وحدةٍ وطنيةٍ، وأن يُثبّت ذلك في دستور البلاد المؤقت[١].

يمكن القول أنّ القضية الكردية بقيت حتى بعد موت عبد السلام عارف عام ١٩٦٦، وتولّي أخوه عبد الرحمن عارف الحكم بين مدٍّ وجزرٍ، أي بين حربٍ وهدنةٍ، ولم يحصل أيّ تقدمٍ في سياق الحكم الذاتي أو المسار التفاوضي بين الطرفين، حتى تولي البعثيين الحكم في العراق.

الفقرة الثانية: الحكومة البعثية

شهدت الجمهورية العراقية التي أُسست عام ١٩٥٨ أربعة انقلاباتٍ، وهو عدد مرتفع قياسًا بجمهوريةٍ حديثةٍ. لذا عندما وصل حزب البعث إلى الحكم في تموز عام ١٩٦٨ جراء انقلابٍ قام به، أراد الاستفادة من التجارب السابقة خصوصًا أنه كان شريكًا في الحكم، إن في عهد عبد الكريم قاسم أو في بداية حكم عبد السلام عارف. لذا عندما تسلم أحمد حسن البكر رئاسة الجمهورية وصدام حسين نائبه، وضعوا أمامهم المشكلة الكردية من الأولويات الأساسية التي يجب حلها.

ذهب صدام حسين إلى كردستان في آذار ١٩٧٠، حاملاً معه أوراقًا بيضاء ليعقد الاتفاقية التي تُوقِف الاقتتال بين الطرفين، وتُعطي الأكراد مطالبهم التي يسعون خلفها. وضع صدام حسين هذه الأوراق أمام الملا مصطفى البرزاني قائلاً له بأنه لن يغادر كردستان حتى يعقد هذا الاتفاق[٢]. وفعلاً حصل الاتفاق في ١١ آذار ١٩٧٠، والذي أُعتبرَ لاحقاً الحجر الأساس في رسم العلاقات بين الأكراد والحكومة العراقية الجديدة، فبموجب هذه الاتفاقية أصبح الأكراد يتمتعون – ولو على المستوى الشكلي – بالحكم الذاتي بحسب بنودها.

---

[١] وضاح مهدي، مصدر سابق، ص:٥٥.

[٢] مصدر نفسه، ص:٥٩.

اعتبر الأكراد هذا الاتفاق بمثابة انتصارٍ لهم، ذلك أنه شكّل أول وثيقةٍ رسميةٍ تصدر عن دولةٍ يعيش فيها الأكراد، وتعترف هذه الدولة بحقّ هذا الشعب في الحكم الذاتي وبمقدارٍ واسعٍ من حقوقه الثقافية والقومية، وبالكيان المتميّز لهم بخلاف الاتفاقيات التي حصلت سابقًا[١]. طبعًا تم التباني بين الطرفين على نقطتين أساسيتين تخصّان اتفاقية آذار، ولم يتم التصريح عنهما أو تضمينهما في الاتفاق، وهما:

أ- تحديد الفترة الانتقالية بأربع سنوات، أي الفترة التي يجب في خلالها الانتقال إلى مرحلة الحكم الذاتي للأكراد وهي آذار ١٩٧٤.

ب-إقامة إحصاءٍ للشعب الكردي في كركوك بتاريخٍ أقصاه آذار ١٩٧١، وذلك بهدف تحديد مصير هذه الولاية[٢].

هنا يشير الكاتب الكردي شكيب عقراوي في كتابه "سنوات المحنة في كردستان" إلى أن عدم تحديد نوع الحكم الذاتي الذي سيُطبق في الأربع سنوات التي تلت بيان آذار، وعدم وجود هيئةٍ دوليةٍ أو منظمةٍ إقليميةٍ تُشرف على تطبيق الاتفاقية، وتأجيل بغداد الدائم لإجراء إحصاءٍ سكانيّ في كردستان[٣]، إضافةً إلى محاولتين لاغتيال الملا مصطفى قيل بأن حزب البعث وراءها بشخص صدام حسين؛ كل هذا أدى إلى إبقاء جو التوتر وعدم إرساء الثقة بين الطرفين، خصوصًا وأن الأكراد على الضفة الأخرى لم يغلقوا الحدود مع إيران وبقيت الإمدادات فيما بينهم، وهذا ما سيتضح أكثر خلال المعارك بين الحكومة العراقية من جهة والأكراد من جهة أخرى.

هذه العوامل أدت إلى تهيئة الأرضية للمواجهة بين الطرفين، إلا أن الذي أشعل الحرب هو الإعلان المنفرد من جهة الحكومة العراقية عن قانون الحكم الذاتي في ١١ آذار ١٩٧٤، أي بعد انقضاء المهلة

---

[١] ماجد عبد الرضا، مصدر سابق، ص: ٢٦٠.

[٢] جيرارد جاليالند،، **شعب بدون وطن الكرد وكردستان**، ترجمة: عبد السلام النقشبندي، الطبعة الأولى، دار أراس للطباعة والنشر، اربيل ٢٠١٢، ص: ٢٤٢-٢٤٣.

[٣] شكيب عقراوي، **سنوات المحنة في كردستان أهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردستان العراق من ١٩٥٨-١٩٨٠**، مطبعة منارة، أربيل ٢٠٠٦، ص: ٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧.

المتفق عليها بين الجانبين. هذا القانون لم يفِ بكامل البنود المُتفق عليها في بيان آذار[١]، ولم يُكتفَ بذلك فقط، بل وأمهلت الحكومة العراقية الملا مصطفى أسبوعين للقبول بالإعلان والانضمام إلى الجبهة الوطنية بقيادة حزب البعث، لكن جواب الملا كان الرفض لهذا الاقتراح في ظل ما وصلت إليه العلاقة بين الطرفين.

لم يستطع أيٌّ من الطرفين حسم الحرب لصالحه مطلقًا، فالأكراد أصبحوا يمتلكون خبرةً في مناطقهم وأوديتهم. هذا الأمر أدى إلى بلوغ تكلفة الحرب في العام الواحد حوالي ٤ مليارات دولار أمريكي، وعدد الضحايا بلغ حوالي ٦٠٬٠٠٠ قتيل من الطرفين من أبناء البلد الواحد، والتدمير الكبير للمناطق في كردستان[٢]. هذه التكلفة الاقتصادية الكبيرة للحرب، إضافةً إلى الضغط الدولي، أدى بصدّام حسين إلى قبول مبادرة الرئيس الجزائري هواري بومدين لإيقاف الحرب والتوصل إلى اتفاقٍ مع الإيرانيين.

كان قبول كلٍ من "مصر وإيران والعراق" بهذه المبادرة، التي حصلت ٦ آذار ١٩٧٥، نتيجةً لتقاطع المصالح الإقليمية بين هذه الدول الكبيرة، بحيث تلقّى الأكراد – بحسب أدبياتهم التاريخية– الطعنة الأولى من الإيرانيين والولايات المتحدة الأمريكية. فإيران أرادت من هذا الاتفاق تحقيق أطماعها التوسعية في منطقة شط العرب والخليج بل وتعزيز دورها كشرطيٍّ أساسيٍّ للمصالح الأمريكية في المنطقة، ومصرُ تريدُ التخفيف من المعارضة لمسار كامب ديفيد، أما النظام البعثي في العراق فقد أراد ضمان بقائه بعد أن شعر بأنه مهددٌ من قبل الدول المجاورة، خصوصًا بعد فشل حملته العسكرية على كردستان[٣].

بعد هذه الاتفاقية حصل هدوءٌ نسبيٌ في كردستان العراق رافقه استثمارٌ للنظام العراقي في كردستان بهدف توفير مستوى اقتصاديٍ يعوّض عن القمع السياسي فخصص ٣٣٦ مليون دينار لتطوير المنطقة صناعيًا والبنى التحتية فيها، و٩٠ مليون دينار لتأمين أكثر من ٣٠٬٠٠٠ مسكن[٤].

---

(1) Ibid, p: 336.

(٢) وضاح مهدي، مصدر سابق، ص: ٦٥.

(٣) ماجد عبد الرضا، مصدر سابق، ص:٢٩٤.

(4) David Mcdowall, Opcid, p: 340.

طبعًا في مقاربة الأحداث السياسية في الحقبة البعثية، يمكن القول أن الأكراد حازوا على فرصة الحكم الذاتي، ومعاهدةٍ ذات طابعٍ قانونيٍ – سياسيّ وإن كانت في ذاتها مناورةً من البعثيين، ولكنهم لم يُحسنوا استغلالها أو إحراج النظام العراقي في سبيل تحصيل مكتسباتٍ عبر السياسة، بل لجئوا إلى تأزيم الوضع والخوض في حربٍ عسكريٍ. إضافةً إلى النقطة الأولى، أصبحت القضية الكردية تأخذُ طابعًا إقليميًا ودوليًا أكثر، ذلك أن كثيرًا من المصالح الإقليمية والدولية أصبحت تتقاطع مع تطور الحركة الكردية سلبًا أو إيجابًا – بالنسبة للأكراد– الأمر الذي أدى إلى تدخّل إيران والولايات المتحدة الأمريكية في قضية "أكراد العراق" بالخصوص. أما على مستوى نفس الحركة الكردية، فتأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني في دمشق، بدعمٍ من حافظ الأسد، أنهى دور الحزب الواحد في الحراك السياسي الكردي في العراق[١].

يمكن القول أنه بعد هذه الجولة الحافلة من النضال السياسي بقيادة الملا مصطفى، لم تحقق الحركة الكردية أية تقدمٍ على مستوى تحقيق الدولة الكردية، أو حتى الحكم الذاتيّ ضمن الدولة العراقية، خصوصًا مع موت الملا مصطفى البرزاني في ١٩٧٩، وصعود صدام حسين على سدّة الحكم وإحكام قبضته على العراق.

الفقرة الثالثة: صدام حسين والأكراد

بعد رحيل الملا مصطفى البرزاني واعتلاء صدام حسين سدّة الحكم، لم تشهد الحركة الكردية أيةَ تقدمٍ جدّيٍ تجاه قضيتهم الأساس، ويمكن القول بأن ذلك مردّه إلى سببين أساسيين هما:

١- إعادة صياغة الانقسام في المجتمع الكردي من مظهره القديم المتمثل بالعشائر والقبائل، إلى الصيغة الجديدة التي أخذت شكل الأحزاب السياسية، وإن كانت بجوهرها تعود إلى النظام العشائري. ففي العقدين السابع والثامن من القرن الماضي تأسست الكثير من الأحزاب السياسية (الحزب الديمقراطي الكردستاني، حزب الشعب الديمقراطي..) والتي ساد بينها علاقة التناحر والحروب.

٢- السبب الثاني هو حرب الخليج الأولى، والتي لم يكن الأكراد على علاقةٍ مباشرةٍ فيها. لكن مجريات الحرب أدت إلى قيام إيران بالعمل على تشتيت الجيش العراقي بفتح أزمةٍ داخليةٍ مع الأكراد، عبر توحيد

---

[١] شكيب عقراوي، سنوات المحنة في كردستان، ص:٤٠٣.

الأحزاب الكردية عام ١٩٨٧ ودفعهم تجاه قضيتهم أكثر. إلا أن ردةّ فعل صدام حسين كانت مفاجئة بقسوتها، إذ دفع بابن عمه اللواء علي حسن المجيد إلى الجبهة الشمالية الذي فتكَ بمنطقة كردستان، وقام بأشدّ أنواع المجازر واستعمال الأسلحة الكيميائية في عمليات الأنفال كما أسموها، إنْ في حلبجة أو غيرها من المدن. هذا الأمر أدى إلى شلل الحركة الكردية سياسيًا وعسكريًا[١].

بعدما قام العراق بغزو الكويت وفق تقديراتٍ خاطئةٍ من قبل صدام حسين، وجدَ الأكراد بالعموم فرصةً للسعي في فرض سيطرتهم على كردستان. صحيح أنهم لم ينسوا ما فعل بهم النظام البعثيّ من مجازر وإباداتٍ جماعيةٍ، إلا أن الأكراد في الشمال وعامة الشعب في جنوب العراق خرجوا بانتفاضةٍ هددت النظام البعثي، سُميت بـ "الانتفاضة الشعبانية". سعت قوات التحالف في بداية هذه الثورة إلى دعم الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب لزعزعة النظام البعثي، لكن هذا الدعم لم يستمر، أو لنقل أنه لم يكن دعمًا لإسقاط النظام البعثي، بسبب وجود مخاوفٍ لمرحلة ما بعد سقوط هذا النظام، جراء المطامع الإيرانية في الجنوب، والتركية في الشمال[٢].

لكن الأكراد لم يتنعموا كثيرًا بسيطرتهم هذه وتحالفهم سويةً، فبعد أن أحكم صدام حسين سيطرته في جنوب العراق، حوّل قوات الجيش العراقي إلى مناطق الأكراد وبدء بالحصار والهجوم المكثّف في ٢٨ آذار ١٩٩١. أمام ما كان يمر به الأكراد، صدر قرارٌ من مجلس الأمن رقمه ٦٨٨، والذي كان القرار الوحيد خلال حربي الخليج الأولى والثانية الذي أتى على ذكر الأكراد وتعرضهم للقمع الذي أجبرهم على التدفق إلى حدود الدول المجاورة. عند ذلك فرضت الولايات المتحدة الأمريكية – التي كانت قد حاصرت العراق– المناطق الآمنة (no–fly zone) لحماية الأكراد، ومُنع الطيران العراقي من التحليق فوق خط ٣٦ شمالاً وخط ٣٣ جنوبًا[٣].

---

[1] David Mcdowall, Op–cit, p: 352 to 354.

[٢] عبد المنعم المراكبي، **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق (الأكراد – دراسة حالة)** ١٩٨٨–١٩٩٦، لا طبعة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة ٢٠٠١، ص: ١٠٧–١٠٨.

[3] Mohammed Ihsan , **Nation Building In Kurdistan** ,First published, Routledge, NewYork 2017, p:25.

عند ذلك قرر صدام حسين سحب القوات الحكومية من كردستان وفَرض حصارًا اقتصاديًا من باب الضغط على الأحزاب الكُردية أمام شعبهم، إلا أنه كان قرارًا سيء التقدير فقد عززت الجبهة الكردية قوتها أكثر في كردستان، وسعت لتحويل هذا التهديد إلى فرصةٍ بمباركةٍ دوليةٍ. فقد أُقيمت أول انتخاباتٍ برلمانيةٍ في الإقليم في أيار ١٩٩٢، وتشكلت بعدها حكومةٌ لإدارة الإقليم الذي حاز عمليًا على نوعٍ من الحكم الذاتي[١]. أمام هذا الواقع الذي حصل بدأت أدبيات الأكراد السياسية تتكلم عن الفيدرالية والحكم الذاتي، فإدارتهم لكردستان جعلت شعورهم القومي يتعزز أكثر فأكثر[٢].

فرض المسار السياسي الكردي نفسه على الساحة العراقية، وبدأ الأكراد يعملون على تأسيس كلِ ما يلزم لكردستان العراق من إداراتٍ ودوائرَ رسميةٍ لتعزيز الحكم الذاتي. في الوقت نفسه، سعى الاتحاد الوطني الكردستاني بشخص رئيسه جلال طالباني إلى فتح نوعٍ من العلاقات مع تركيا، فقد اعتقد الكرد أن سعيهم إلى تعزيز حكمهم الذاتي سيثير قلق الدول المجاورة، التي ترى في القضية الكردية تهديدًا لأمنها القومي، وبالتالي لابد من طمأنتهم وتقديم ضماناتٍ لهم بأنهم لا يسعون إلى الانفصال عن العراق، بل كل ما يدعون إليه هو الفيدرالية ضمن عراقٍ واحدٍ. لذا ذهب جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني إلى تركيا أكثر من مرةٍ لتعزيز العلاقات بين الجانبين والتقى الرئيس التركي تورغت أوزال في حزيران ١٩٩٢[٣].

يمكن القول أن فترة ما بعد انسحاب الحكومة العراقية من كردستان وفرض الحصار السياسي والاقتصادي عليها، كانت فترة تأسيس كل ما يلزم للحكم الذاتي وفرض نفسهم في الساحتين الإقليمية والدولية، عبر تعزيز التواصل مع مختلف دول العالم، وفتح بابٍ للمفاوضات مع بغداد. كل هذا أدى إلى أن يكون الحكم الذاتيّ أمرًا واقعًا (de facto)، فلم تستطع الحكومة العراقية أن تعيد الوضع في إقليم

---

[١] دهام العزاوي، **الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٧، ص:٤٤.

[2] Mohammed Ihsan, op-cit, p:27.

[٣] جلال طالباني، **مذكرات الرئيس جلال طالباني**، إعداد: صلاح رشيد، ترجمة: شيراز شيخاني، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٨ بيروت، ص: ٤٤١-٤٤٢.

كردستان إلى ما كان عليه نتيجة التوازنات الإقليمية والدولية. هذه الحالة استمرت حتى حرب ٢٠٠٣ التي أدخلت المسار الكردي في تحولٍ آخر.

المبحث الثالث: الوضع السياسي والقانوني المعاصرين لإقليم كردستان

شكل الغزو الأمريكي للعراق في آذار ٢٠٠٣ نقطة تحولٍ في منطقة الشرق الأوسط والواقع الداخلي في العراق، فقد حصل ما يمكن تسميته "الفراغ السياسي والأمني في العراق" بسبب سياسات الاحتلال الأمريكي التي كان بطلها آنذاك المبعوث الأمريكي بول ريمر[١].

وجد العراقيون فرصةً سانحةً لهدم التراث السياسي القائم على المركزية والممتد من ١٩٢١، وعلى سياسة الاستئثار بالحكم والتشدد الممتدة من ١٩٦٨ المتمثلةِ بالحكم البعثي، لذا كان طرح الفيدرالية والنصّ عليها دستوريًا هو مطلبٌ كرديٌّ بشكل أساس[٢]. وحُسم هذا الأمر في مجلس الحكم الانتقالي المُكلف بإدارة المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام، فقد أُصدر قانونُ إدارة الدولة العراقية في هذه المرحلة الانتقالية في آذار ٢٠٠٤، واعترف من خلاله بالصيغة الفيدرالية للدولة العراقية، وبحق الأكراد في الحكم الفيدرالي لإقليم كردستان، وباللغة الكردية كلغةٍ ثانيةٍ للدولة العراقية[٣].

أمام هذه التطورات أصبح الأكراد وإقليم كردستان أمام تحولٍ جديدٍ تعدّت مسألة الأمر الواقع، إلى حصوله على شرعيةٍ دستورية صادرةٍ عن المجلس الانتقالي للعراق والذي يمثل العراقيين، وأمام واقعٍ مؤسساتيّ وإداريٍّ أقاموه هم من ١٩٩٢ حين كان النظام يضييق عليهم. هذا الواقع الجديد صرف الأكراد عن التفكير بالانفصال بحسب ما يفيد الباحث الكردي فريد أسسرد بقوله: "ثمة فرقٌ شاسعٌ بين قوة الحسّ القوميّ عند الأكراد وبين الميل إلى الاستقلال التام. إن معيار كل سياسةٍ هو المصلحة، وكل الدلائل

---

[١] بول ريمر: دبلوماسي أمريكي والمبعوث الرئاسي إلى العراق بين أيار ٢٠٠٣ وحزيران ٢٠٠٤، عمل خلال ثلاثة عشر سنة قضاها في وزارة الخارجية في سلك الموظفين الشخصيين لدى ستة وزراء خارجية، وخدم في أربع قارات، شغل منصب السفير المتجول لمكافحة الإرهاب في العالم. كتب مذكراته عن إدارته للعراق تحت الاحتلال، من قراراته: "حلّ الجيش العراقي، هيكلة المنشأت والهيئات الاقتصادية والأمنية..".

[٢] فريد أسسرد، **المسألة بعد قانون إدارة الدولة العراقية**، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٦، ص: ١٣-١٤.

[٣] دهام محمد العزاوي، مصدر سابق، ص: ٤٩.

تشير إلى أن مصلحة الأكراد تكمُن في البقاء عراقيين... إننا نشهد بعد إقرار قانون إدارة الدولة العراقية، بدايةً لزوال النقمة"[١].

من هنا سنقوم في المبحث هذا بالتطرق إلى ثلاث نقاطٍ وهي: المقاربة القانونية لإقليم كردستان في الدساتير العراقية ودستور إقليم كردستان، الواقع الجيوبولتيكي والاقتصادي، الاستفتاء الذي حصل في ٢٠١٧.

المطلب الأول: المقاربة القانونية للدستور ومكاسب اقليم كردستان

بعد أن كسِب إقليم كردستان التعاطف الدولي في تسعينيات القرن العشرين، بدت القضية الكردية في سلم أولويات الإدارة الامريكية في العراق، التي لابد من طرح حلٍّ لها، فعندما شكّل بول بريمر مجلس الحكم الانتقالي الذي كان يتألف من ٢٥ ممثل، ضمِن الأكراد وخصوصًا الحزبان الكبيران، حيازة ٥ مقاعد من ٢٥ مقعد في مجلس الحكم الانتقالي، بنفس عدد مقاعد السنة العرب[٢].

ومن الجيد الإشارة إلى أن الدول الإقليمية (سوريا– إيران– تركيا) كانت تمتلك مخاوفَ من استغلال الأكراد لفراغ سقوط النظام البعثي، إذ قد يقومون – بالحد الأدنى – بتحويل الحكم الذاتي لهم (de facto) إلى شرعيةٍ قانونيةٍ (de jure legality)، وبأقصى المراحل يقومون بإعلان الدولة الكردية المستقلة[٣]. من هنا يمكن تفسير بعض الدعم الذي كان يُقدّم من قبل هذه الدول لإشراك الأكراد في المجلس الانتقالي للعراق، بل والنصّ على الحكم الذاتيّ الخاصّ بهم في القانون الانتقالي، في محاولة لاحتوائهم ومنعهم من الذهاب إلى خيار الدولة المنفصلة.

---

[١] فريد اسسرد، مصدر سابق، ص: ١٦–١٧.

[٢] وضاح مهدي، مصدر سابق، ص: ١٢٧.

[3] Joshua Shifrinson, **The Kurds and Regional Security: An Evaluation of Developments since the Iraq War**, Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University 2006, p:1–2.

وفي الاطلاع على نص الدستور الدائم الذي تم الاستفتاء عليه في ١٥-١٠-٢٠٠٥، فقد ظهر فيه أكثر من ٢٢ مادة استفاد منها إقليم كردستان[١]. وهذه بعض البنود التي أشارت إلى الإقليم:

- "المادة ١١٧: أولاً: يقرُّ هذا الدستور عند نفاذه إقليم كردستان وسلطاته..."
- "المادة ١٢٠: يقوم الإقليم بوضع دستورٍ له، يحدد هيكل سلطات الإقليم، وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات، على أن لا يتعارض مع هذا الدستور".

كل هذا التقدم للأكراد كان يُنظر إليه من الدول المجاورة على أنه سيشكل تهديدًا لها في المستقبل. هنا يورد مسعود برزاني الذي كان آنذاك رئيسًا لإقليم كردستان جوابًا على سؤالٍ حول وجود نوايا بالانفصال الكردي عن العراق وهل أن الفيدرالية تمهد للانفصال، يقول البرزاني: "الاستقلال حقٌّ مشروعٌ للشعب الكردي لكن حاليًا من مصلحتنا أن نكون في إطار عراقٍ فيدراليٍ ديمقراطيٍ، ونحن لن نكون البادئين بالانفصال أو تقسيم العراق"[٢].

إذًا فالبرزاني بما يمثل لم ينفِ إمكانية استقلال الشعب الكردي، بل أكدّ على أنه حقٌّ مشروعٌ لهم، وأشار إلى أنه يجب أن ينال الأكراد حقوقهم القومية. من هنا لابد من الإشارة إلى أن دستور الإقليم لم يتم الإتفاق عليه نهائيًا، لا بين الأطراف داخل إقليم كردستان نتيجة عدم حسم إشكالية شكل النظام السياسي بين الرئاسي أو البرلماني؛ ولا مع الحكومة الاتحادية، ذلك أن إقرار الدستور لابد وأن يسبقه ترسيمٌ لحدود الإقليم، وبالتالي الدخول في إشكالية المناطق المتنازع عليها والتي لم تحسم بعد حتى الآن[٣]. إلا أن موقع

---

[١] محمد خالد أبو الريش، **الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال العراقي (٢٠٠٣-٢٠١١م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر-غزة ٢٠١٣، ص:٦٥.

[٢] جريدة الأهرام، مقال بعنوان " **مسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان: من مصلحتنا الحفاظ علي وحدة العراق**"، ٢٠٠٦/٥/٧، الرابط: http://www.ahram.org.eg/archive/2006/5/7/ARAB9.HTM (تاريخ الدخول: ٢٠١٩/٣/٦)

[٣] للمراجعة: فريد اسسرد، مصدر سابق، فصل بعنوان:"التسوية النهائية للاراضي المتنازع عليها"، ص:٤٩.

الحكومة الإلكتروني في الإقليم يضع ما يسميه "مشروع دستور إقليم كوردستان العراق"، وهو ما تمت المصادقة عليه وعلى تعديلاته في ٢٠٠٩/٦/٢٤ من قبل البرلمان الكردي[١].

بالمحصلة، فإنه بعد الغزو الأمريكي نرى أن القضية الكردية حصلت على مستوى عالٍ من الحضور في النصوص القانونية التي أعطت شرعيةً قانونيةً وزخمًا سياسيًا، وهو ما أدى بالأكراد أن يترجموه سياسيًا أكثر من خلال تعزيز حضورهم على مستوى العراق الاتحادي (رئيس جمهورية العراق جلال طالباني الكردي المناضل)، أو بين الدول الإقليمية والدولية. من هنا سنبحث في جيوبولتيك إقليم كردستان واقتصادها لما له أهمية بالغة في فهم السياسات الخارجية اتجاه الاقليم.

المطلب الثاني: الجغرافيا السياسية للإقليم

في مقدمة كتابه " انتقام الجغرافيا" يصف الباحث السياسي روبرت كابلان أنه في أثناء رحلته إلى شمال العراق "الإقليم" رأى جبالاً ضخمة فقال: "هذه الجبال كانت قد وضعت حدًا لحكم صدام حسين، وهي حدودٌ لم يتغلب عليها إلا باتباع الأشد تطرفًا من التدابير"[٢]. إذًا تقع المناطق الكردية أو كردستان الكبرى في أحد أهم ساحات العبور الرئيسية في المشرق المتوسطي وأوراسيا، وتربط إقليم الأناضول الداخلي بالعراق، والعمق الآسيوي بإيران. ثم إنها أيضًا منطقةُ عبورٍ للاتصال القاريّ الذي يمر في جنوب بحر قزوين، وتقع على خط الارتباط الجيو–سياسي بين السهوب الأوراسية والبحار الجنوبية في محور الشمال–الجنوب وبين القوقاز، هذه المنطقة تتميز بأهم موردين طبيعيين أصبحا نادرين في المنطقة والعالم: النفط والماء[٣].

أما ما يرتبط بالإقليم بشكلٍ مستقلٍ، فموقعه بين الدول يُجسد حقيقة العبارة التي قالها يومًا نابليون بونبارت :"الجغرافيا هي القدر". فبالنظر إلى حقيقة موقعه الجغرافي والتْماسّ مع الدول الكبيرة المجاورة

---

[١] مقال بعنوان " **برلمان كوردستان يصادق على مشروع دستور اقليم كوردستان**"، ٢٠٠٩/٩/٢٤، موقع حكومة اقليم كردستان، الرابط: http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?s=010000&l=14&a=30204(تاريخ الزيارة: ٢٠١٩/٣/٨)

[٢] روبرت كابلان، **انتقام الجغرافيا**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، لاط، سلسلة عالم المعرفة العدد:٤٢٠، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ٢٠١٥، ص:١٠.

[٣] سعد محيو، **الأتراك الإيرانيون الأكراد والعرب: تكامل أم انتحار**، الطبعة الأولى، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت ٢٠١٨، ص: ٢١٩–٢٢٠.

كإيران وتركيا، يبين بوضوحٍ أكبر التأثير على العلاقة مع الإقليم، والسياسة المُتّبعة تجاهه. باختصار لابد من التطرق إلى النظرة الجيوبولتيكية لكردستان العراق.

تبلغ مساحة الاقليم ٤٠,٦٤٣ كم٢، وهي المساحة التي لا تشمل المناطق المُتنازع عليها، وهي توازي ثلاث مرات حجم لبنان تقريبًا، فيما يبلغ عدد السكان بحسب هيئة احصاء إقليم كردستان التابعة لوزارة التخطيط والذي حددته لعام ٢٠١٩ بـ ٦,٠٣٣,٨١٤[١]. تقع سوريا على الحدود الغربية و إيران على الحدود الشرقية و تركيا على شمال الإقليم، ولا يوجد للإقليم أيُّ منفذٍ بحريٍ يجعل تجارته الخارجية مستقلةً تمامًا، بل لابد وأن تمر بتركيا أو إيران أو الحكومة الاتحادية العراقية، وبالتالي ترتفع قدرة المناورة السياسية لإقليم كردستان. طبعًا هذا يعززه معرفة طول الحدود بين الإقليم وإيران وتركيا، لما تتمتع بطولٍ يفوق الحدود مع سوريا (تبلغ الحدود مع إيران: ٧٢٩ كم تقريبًا، وتبلغ الحدود مع تركيا: ٣٣١ كم تقريبًا).

من جهةٍ أخرى يمتلك الإقليم بحسب موقعه الجغرافي عناصر قوةٍ، فهو المعبر الوحيد بين الحكومة الاتحادية العراقية وتركيا للتجارة، بحيث يملك الإقليم ورقة ضغطٍ، ويكسب من العائدات الجمركية الضخمة التي تعود عليه جراء تمرير البضائع من الدول المجاورة إلى الحكومة الاتحادية. كما أن اشتراك حدوده مع تركيا وإيران وسوريا يعطي الاقليم قوةً سياسيةً واقتصاديةً أكبر من جهة قدرته على بناء علاقاتٍ خارجيةٍ بمعزلٍ عن الحكومة الاتحادية – خصوصًا وأنّ الدستور العراقي لم يمنع ذلك – مع هذه الدول، بل والسعي إلى تطويرها إلى تعاونٍ وشراكةٍ اقتصاديةٍ.

أما على مستوى المعابر التي تمر عليها هذا التبادل فهو :

١- مع سوريا: تتميز الحدود السورية مع الإقليم بمعبرٍ واحدٍ في محافظة دهوك، وهو معبر بيشابير والذي سيطرعليه الأكراد المعارضون من ٢٠١١.

٢- مع تركيا: معبر إبراهيم الخليل الدولي، من أكبر المعابر الحدودية مع تركيا. مع معابر داخلية بين تركيا والإقليم عديدة.

---

[١] موقع هيئة احصاء اقليم كردستان، الرابط:
http://krso.net/Default.aspx?page=article&id=898&l=2&#krso2، تاريخ الدخول: ٢٠١٩/٣/٢٨.

٣- مع إيران: معبر الحاج عمران مع إيران ، ومعبر باشماخ إضافةً إلى معبر برويزخان الذي بُدءَ العمل فيهما بعد ٢٠٠٣[١]، فيما وافقت الحكومة الاتحادية في العراق على افتتاح معبرٍ جديدٍ بين كردستان العراق وإيران في عام ٢٠١٨ باسم "معبر شوشميي"[٢].

٤- مع العراق: أما مع العراق فلا يوجد معابر إنما طرق رئيسيةٍ مع العاصمة والمحافظات الأخرى.

كما ويتميز موقع إقليم كردستان بحيازته على كمياتٍ لا بأس بها من النفط أدت إلى تطوير العلاقات الاقتصادية مع تركيا وإيران. فالإقليم مشرفٌ على المدينة النفطية كركوك، رغم وجود نزاعٍ لم يُحسم بعد حولها، وكل الأنابيب النفط ستمر عبر الأراضي الكردية، الأمر الذي يعطيها ورقة ضغط على كلٍ من الحكومة الاتحادية وتركيا، وهذا ما دفع الأتراك إلى البحث عن معابر حدودية لا تمر عبر الإقليم، وعن إمكانية تمرير أنبوب نفط من غير الأراضي الكردية.

المطلب الثالث: استفتاء ٢٠١٧ ومسار الأكراد

يُعتبر الحلم الكردي بتكوين دولةٍ خاصةٍ بهم حلمًا قديمًا وهو أقصى ما يهدف إليه الأكراد. وكانت "السيادة المحدودة" قد تعززت وتراكمات بعد ٢٠٠٥ نتيجة بُعدين أساسيين، هما البعد القانوني للإقليم المنصوص عليه في دستور العراق، والبُعد السياسي الذي راكمه الإقليم بحكومته ورئيسه، وقد أشرنا إليهما سابقًا. هذه السيادة المنقوصة أو كما يُعبر مسعود البرزاني "عدم وضوح ملامح العلاقة بين بغداد وأربيل

---

[١] تقرير على قناة الجزيرة بعنوان " **المنافذ الحدودية البرية لإقليم كردستان العراق مع بغداد وسوريا وتركيا وإيران، موقعها وأهميتها**"، تقرير: محمد رجيب، ٢٦/٩/٢٠١٧، الرابط: www.youtube.com/watch?v=_FKD3anaNKE، (تاريخ الدخول: ٢٨/٣/٢٠١٩)

[٢] موقع قناة العالم، الخبر بعنوان:"**إفتتاح معبر حدودي جديد بين العراق وإيران**"، الرابط: https://www.alalamtv.net/news/3741081/%D8%A5%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86، (تاريخ الدخول ٣/٤/٢٠١٩)

منذ العام ٢٠٠٣"، أدى إلى تهيئة الجو الكردي للسعي نحو استفتاءٍ على حقّ تقرير المصير، رغم أن هذا الموضوع منذ ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٧ خضع للمد والجزر دائمًا.

في ٢٠١٦ قرأ صاحب القرار في الإقليم "مسعود البرزاني"؛ الذي تولى رئاسة الإقليم منذ ٢٠٠٥ بانتخاباتٍ من البرلمان حتى عام ٢٠١٥ والذي بقي بعدها بقرارٍ مدد له من مجلس شورى الإقليم منعًا من الفراغ القانوني والسياسي[١]؛ الظروف السياسية داخليًا وإقليميًا كظروفٍ مؤاتيةٍ للإعلان عن استفتاءٍ لطالما حلمُ به الأكراد في تاريخ نضالهم الطويل، فأعلن مسعود البرزاني أن الإقليم سيُجري استفتاءً حول حق تقرير مصيره فيما يخصّ استقلاله التام، حتى بالنسبة إلى المناطق المُتنازع عليها. أما ما رآه مسعود البرزاني من ظروفٍ مؤاتيةٍ لهكذا خطوة، فهي:

١- على المستوى الداخلي في الإقليم، كانت ولاية البرزاني قد انقضت منذ عامين ولم تتوصل الأحزاب السياسية في الإقليم إلى أيّ اتفاق حول مسألة قانون الانتخاب[٢]. أمّا على المستوى الاقتصادي، فالخلاف مع الحكومة الاتحادية حول ميزانية الإقليم وتراجع أسعار النفط، وارتفاع معدلات البطالة من ٦.٥ بالمئة عام ٢٠١٣ إلى ١٤ بالمئة في ٢٠١٦[٣]، وازدياد النازحين من المدن العراقية جراء دخول داعش إليها؛ كلها أسباب تدفعه إلى القيام بخطوةٍ تُسكت كل الأصوات المُعارضة.

٢- في المقلب الآخر، كان لدخول داعش إلى محافظة الموصل عام ٢٠١٤ واحتلاله مناطق شاسعةٍ جدًا وانكفاء القوى الأمنية والعسكرية في كل هذه المناطق، الأثر في تصور البرزاني أن العراق سيدخل في نفقٍ مظلمٍ كما المنطقة بأسرها. فالجيش العراقِ ضعيفٌ، لم يصمد أيامًا قليلة أمام داعش في الموصل، والحكومة العراقية بقيادة المالكي تواجه مشاكل في المحافظات السنية نتيجة سياساتها.

أمام هذا الواقع، رأت القيادة الكردية بشخص مسعود البرزاني الفرصة مؤاتيةً أمام الإعلان عن استفتاء سيجريه في ٢٥ ايلول ٢٠١٧، خصوصًا أن قوات البيشمركة نجحت بالسيطرة على ٧٠٪ من المناطق

---

(١) خورشيد عليكا، **"ديناميات الأزمة السياسية بكردستان العراق"** ، مركز الجزيرة للدراسات، آذار ٢٠١٦، ص:٢.

(٢) حارث حسن، "**أزمة استفتاء كردستان: التعقيدات والخيارات**"، مركز الجزيرة للدراسات، ايلول ٢٠١٧، ص:٣.

(3)Rudwa Center,**Unemployment Rate In Kurdistan is 14%,** link: http://www.rudaw.net/english/business/21092016 (access date: 28/3/2019)

المُتنازع عليها، وركزت سيطرتها الأمنية في كركوك، المنطقة النفطية[١]، بحيث حازت على قوةٍ اقتصادية كبيرة تخولها المضي بمسار الاستقلال. طبعًا ما كان هذا سيجري لولا وجود دعمٍ من دولٍ كبيرة، والمفارقة أن الدعم الدولي لم يأتِ إلا من الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، والتي تراجعت فيما بعد عن هذا الدعم.

وبالفعل حصل الاستفتاء في ٢٥ أيلول ٢٠١٧ والذي كانت نتيجته ٩٢٪ مع استقلال كردستان عن العراق وتشكيل دولةٍ مستقلةٍ، وهو ما لم يُنفّذ أبدًا نتيجة ردود الفعل الإقليمية والدولية التي حصلت تجاه إقليم كردستان العراق، وهو ما سنشير إليه لاحقًا فيما يخص ردود الفعل الإيرانية والتركية.

---

[١] حارث حسن، مصدر سابق، ص: ٣.

الفصل الثاني

في الخلفية التاريخية للسياسات الإيرانية التركية تجاه إقليم كردستان

لا تنظر كلٌ من إيران وتركيا إلى إقليم كردستان على أنه جارٌ تتشارك معه بعضَ الحدود، أو بعضَ الممرات التجارية فقط؛ بل يتعدى ذلك إلى اعتبار العلاقة مع الإقليم في صلب الأمن القوميّ لكلٍ من البلدين الكبيرين. هنا يبرز السؤال التالي: ما هو السبب الذي يجعل إقليمًا صغيرًا بحجمه وعدد سكانه، وتحت سيادة الحكومة الإتحادية العراقية، يصل إلى مستوى أن نسج العلاقة معه من قبل دولتين إقليميتين كبيرتين كتركيا وإيران، يندرج ضمن الأمن القومي لهما؟

في الإجابة على هذا السؤال تتداخل المحددات، من جيوبولتيكية إلى اجتماعية واقتصادية؛ وسنكتفي هنا ببعض الإشارات فقط. في المحدد الجيوبولتيكي؛ يبلغُ طول الحدود بين تركيا وإقليم كردستان ٣٣١ كم٢، بينما يمتد أكراد تركيا في العمق التركي على حوالي ثلث الأراضي التركية. وتستوعب الحدود الكردية من جهة العراق كافة الحدود التركية العراقية، كما أنها تأتي على خطٍ موازٍ للأكراد في إيران والأكراد في سوريا، أي أن الحدود الجنوبية التركية بأغلبها قابلة للاشتعال.

أما مساحة كردستان إيران فتبلغُ حوالي ١٢٥ ألف كم٢، أي حوالي ثلاث مرات حجم إقليم كردستان العراق[1]؛ أما طول الحدود إيران والإقليم – خصوصًا إذا ضممنا المناطق المُتنازع عليها والتي تسيطر عليها الحكومة الكُردية عمليًا– فهي أكثر من نصف الحدود بين العراق وإيران، أي حوالي ٧٢٩ كم٢. وطبيعة الأرض في الحدود المشتركة أكثرها جبلية ووعرة، مما يسهل حركة التهريب والمرور غير الشرعي بين البلدان، وأخذها مقرًا من قبل الحركات الانفصالية؛ لصعوبة إحكام السيطرة على الحدود بأكملها من قبل تركيا وإيران.

في المحدد الاجتماعي؛ بالنظر إلى المكون الاجتماعي لكلٍ من البلدين، تبرزُ صفةٌ أساسيةٌ يشترك فيها البُلدان، وهي التنوع الشديدُ على مستوى القوميات. فمثلاً، تبلغ عدد القوميات في إيران ثمان قوميات كبرى وهي: (الفرس، الآذريون، التركمان، الاكراد، العرب، البلوش، اللور، المازندرانيين). وفي تحديد

[1] سعد محيو، مصدر سابق، ص: ٢٢٧.

أعدادهم بشكلٍ دقيقٍ صعوبة، إلا أنه يمكن القول بأن نسبتهم هي: الفرس ٦١٪، الآذريون ١٦٪، الكُرد ١٠٪، اللور ٦٪، العرب ٢٪، البلوش ٢٪، التركمان ٢٪، بقية القوميات ١٪[(١)]. فيما يبلغ عدد سكان إيران حوالي ٨٥ مليون[(٢)]. أما القوميات الموجودة في تركيا فتتراوح من الأتراك إلى الأكراد إلى العرب إلى الأرمن فاليونانيين، وهم في الغالب – غير الأكراد– لا يشكلون تهديدًا على وحدة تركيا القومية بسبب عوامل كثيرة، إلا أن الأكراد الذين يشكّلون خُمس عدد السكان في تركيا يشكلون خطرًا حقيقيًا على وحدتها واستقرارها بحسب ما تطرحه السلطات التركية[(٣)].

أمام هذ العوامل المتعددة والمتداخلة، سترقى العلاقة مع الإقليم الصغير إلى مستوى إدخاله ضمن الأمن القومي للبلدين. فكيف بجماعةٍ هم أصلاً كانوا عبر التاريخ يسعون إلى تأسيس كيانٍ مستقلٍ خاصٍ بهم بعنوان "كردستان الكبرى". بل حتى أن تاريخهم كان حافلاً بالنضالات أمام الدول الاستعمارية – بداية القرن العشرين – أو الأنظمة التي أنتجتها سايكس بيكو والمصالح المتبدلة. إذًا، فالأكراد لهم سردياتهم التاريخية وأدبياتهم السياسية التي تعطيهم الشحن القوميّ في عدم إغفال هدفهم الأسمى، المتمثل بـ"كردستان الكبرى". من هنا كان من المهم الرجوع إلى التاريخ القريب عند الدولتين، أولاً، لمعرفة تاريخ الأكراد عندهم والنضالات التي خاضوها، وكيف تعاملت دولتهم معهم؛ ذلك أن سياسة البلدين تجاه اقليم كردستان، لن تكون بمعزل عن سياسة إيران تجاه أكرادها، أو تركيا اتجاه أكرادها، وهو ما سنبينه بالمبحث الأولى. ثانيًا، البحث في بعض المحطات المفصلية في تاريخ الإقليم قبل ٢٠٠٣، وكيف تعاملت كل من

---

(1) https://www.worldatlas.com/articles/largest-ethnic-groups-in-iran.html (access date:24-2-2021)

(2) https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/iran/#people-and-society (access date: 24-2-2021)

(٣) عوني عبدالرحمن السبعاوي، "**الأقليات والطوائف في تركيا**"، موقع الجزيرة، ٣-١١-٢٠٠٦، الرابط: https://www.aljazeera.net/2006/11/03/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%81-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7 (تاريخ الدخول: ٢٨-٦-٢٠٢٠)

إيران وتركيا مع هذه الأحداث، بحيث يشكلُ هذا الجزء توطئةً مهمةً للإجابة على الإشكالية الأساس، وهي سياسة البلدين تجاه إقليم كردستان بعد ٢٠٠٣، وهو ما سنبحثه في هذا الفصل.

المبحث الأول: حربا الخليج الأولى والثانية وإيران والأكراد

المطلب الأول: أكراد إيران

يحمل تاريخ الأكراد في إيران نضالاتٍ بارزةً، فمن حركة إسماعيل آغا سيمكو في ١٩٢٠، إلى إعلان جمهورية مهاباد، إلى اغتيال القيادي الكردي البارز في إيران عبد الرحمن قاسملو؛ كلها أحداثٌ توضح أن أكراد إيران لم يكونوا بعيدين عن النضال العام، بل شكلت الحركة الكُردية في إيران مفصلاً في تطور القضية الكردية، كإعلان "جمهورية مهاباد" التي كانت أول جمهوريةٍ للأكراد في العصر الحديث. من هنا، سنتطرق أولاً إلى لمحةٍ تاريخيةٍ لأكراد إيران، وذلك إلى حين انتصار الثورة الإسلامية في إيران، باعتبار أنها أحدثت متغيرًا أساسيًا في المنطقة، وفي رسم السياسات تجاه الإقليم، وبعد ذلك إلى حربي الخليج الأولى والثانية.

الفقرة الأولى: حركة إسماعيل أغا سمكو

تأثر رضا خان، الذي وصل إلى سدّة الحكم في إيران عام ١٩٢١، بسياسة أتاتورك في بناء الدولة والنظام العلمانيّ، الأمر الذي انعكس على سياسته اتجاه الأقليات بمن فيهم الأكراد؛ فنادى بالأمة الفارسية، ودعا إلى الانصهار ضمنها[١].

في بالمقابل كانت الحركة الكُردية في إيران بقيادة آغا سمكو تتطور، إنْ على المستوى الميداني عبر توسيع نفوذه وسيطرته على المدن، أو عبر العلاقات التي كان ينسجها. حتى دفعت الحكومة السوفياتية إلى التوسط لدى الحكومة الفارسية باسم سمكو، لمنح الحكم الذاتيّ لأكراد إيران، لكن ذلك لم يحصل[٢].

بعد إعلان أغا سمكو الثورة في صيف ١٩٢٢ والتي وقفت خلالها تركيا إلى جانب الحكومة الفارسية وأرسلت وحداتٍ من جيشها للقضاء على هذا التحرك، اضطر سمكو لاحقًا للجوء إلى كردستان العراق،

---

[١] عثمان علي، مصدر سابق، ص: ٧١٤.

[٢] وديع جويده، مصدر سابق، ص: ٣٤٣.

وبالتحديد قرب أربيل في قرية اسمها "دريه". سعى سمكو، بحسب ما يروي أدموندز – الضابط البريطاني الذي كان معتمدًا لمواجهة الأتراك – ، إلى الحصول على تبني بريطاني لقضيته، لكن محاولاته هذه باءت بالفشل[١]. عاد سمكو لاحقًا إلى إيران بعد أن مُنح عفوًا غير مشروطٍ عام ١٩٢٣، ليُصار لاحقًا إلى قتله في كمينٍ مدبّرٍ له عام ١٩٣٠[٢].

إن ما يمكن استفادته من حركة سمكو، أن سياسة الشاه آنذاك تجاه الأكراد، كانت عنيفة وشديدة، فقد حُرموا من كافة حقوقهم القومية، من استعمال اللغة الكردية، إلى الزيّ الخاص بهم، إلى التهجير والتجويع الذي مورس بحقهم. الأمر الثاني الذي يمكن تسليط الضوء عليه، أنه وإن كان أكراد إيران كغيرهم في البلدان الأخرى، مجتمعٌ يقوم على أساسٍ عشائريٍ وقبلي، إلا أن ما ميزت حركة سمكو بحسب بعض الباحثين، أنها كانت حركةً تقوم على وعيٍ قوميٍ، بخلاف بعض التمردات في البلدان الأخرى[٣]. طبعًا هذا يساعدنا على فهم المسار أكثر في كيفية الوصول إلى جمهورية مهاباد، بالوقت الذي كانت الحركات الكردية في باقي البلدان محكومة للشعور القبلي والعشائري.

الفقرة الثانية: الطريق نحو جمهورية مهاباد

لم تكن إيران بموقعها الجيوسياسي بمعزلٍ عن الحرب الدائرة في أوروبا، خصوصًا مع وجود شركاتٍ نفطيةٍ عائدة للاتحاد السوفياتي وبريطانيا[٤]؛ أو حتى بعيدةً عن إرهاصات تشكل الحرب الباردة بين القطبين الكبيرين الباردة، وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى فتح قنصليةٍ في مدينة تبريز داخل الأراضي التابعة للاتحاد السوفياتي[٥]. كل ذلك يُفسّر تقسيم المناطق الكردية على الشكل التالي:

١- منطقة النفوذ البريطاني، المعدّة لحماية الجناح الشرقي للعراق، وكانت تتركز في كرمنشاه.

---

[١] سي. جي. آدموندز، **كوردٌ وعربٌ وأتراكٌ**، ترجمة: جرجيس فتح الله، الطبعة الأولى، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل ٢٠١٢، ص:٤٢١-٤٢٢

[٢] وديع جويده، مصدر سابق، ص:٣٤٧.

[٣] عبدالرحمن قاسملو، مصدر سابق، ص: ٩٠-٩١

[٤] آمال السبكي، **تاريخ إيران بين ثورتين (١٩٠٦-١٩٧٩)**، سلسلة عالم المعرفة العدد: ٢٥٠، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٩٩، ص: ١٢٧.

[٥] جاسم هايس، **استراتيجية الصراع الأمريكي-السوفياتي حول إيران**، الطبعة الأول، دار الرافدين،لبنان ٢٠١٧، ص:١٢٦.

٢– منطقة النفوذ السوفياتي، والتي كانت أغلب القسم الشمالي والغربي من أذربيجان.

٣– ما بين المنطقتين، والتي بقيت من دون نفوذ أي من البلدين، بل وحتى من دون سيطرة الحكومة الإيرانية نتيجة هروبها. هذه المنطقة كانت بإدارة الأكراد أنفسهم، وامتدت من مهاباد إلى سقز[١].

هذا الاقتسام والتنازل، جعل الأكراد يعتقدون بأن أملاً كبيرًا أُتيح لهم للحصول على الحكم الذاتيّ في إيران، خصوصًا أن الظروف ساعدت وهيئت لقيام جمهوريةٍ كرديةٍ. ويمكن حصر هذه العوامل بـ:

١– انسحاب القوات الإيرانية من المناطق الكُردية، والنهب الكبير لكميات هائلة من الأسلحة من قبل القبائل الكُردية؛ هذا الأمر أعطاهم مزيدًا من القوة والقدرة على السيطرة والمواجهة في مناطقهم[٢].

٢– الدعم السوفياتي للأكراد إيران عمومًا، وللتجمع الكُردي "كومله" الذي غير اسمه لاحقًا إلى "الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني"[٣]. في المقلب الآخر، قوبلَ هذا الدعم السوفياتي بتأييدٍ من قبل الأكراد، الذين لم يروا في بريطانيا داعمًا يستحق الوثوق بها؛ أولاً، لتجربتها مع حركة سمكو؛ ثانيًا، لخوفها من مسار الحركة الكردية في العراق وتأثيرها على النفوذ البريطاني في شمال العراق.

٣– السياسة التي اتبعها الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، من إدارةٍ للمناطق التي كان يسيطر عليها. وهذا ما نصّ عليه برنامج الحزب.

في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦ وقف القاضي محمد – بعد أن أُعلنَ في الشهر الماضي عن استقلال جمهورية آذربيجان– مخاطبًا الجماهير في احتفالٍ دعا إليه الحزب الديمقراطي، قائلاً: "إن مهاباد مستقلةٌ عن الحكومة المركزية، في إدارة شؤونها، وإنّ لشعب كردستان تراثًا عميقًا قي حكم نفسه بنفسه، حيث كانت مهاباد جزءًا من الدولة الكردية الموكريانية (أردلان)..."[٤]. بعد ذلك، بدأ العمل على إنشاء مدارس

---

(1) David McDowall , op-cit, p: 232.

(2) Ibid, p: 233.

(٣) موسى مخول، **مصدر سابق**، ص:١٤٢.

(٤) عثمان علي، مصدر سابق، ص:٧٧٤.

للبنات، وأسسوا مطبعةً وجريدةً لنشر كل التطورات السياسية التي تحصل، وسعوا إلى تنظيم جيشٍ يحمي الجمهورية الفتية من أيّ تهديدٍ.

لكن كل هذه الإجراءات لم تحل دون سقوط هذه الجمهورية الحديثة في أقل من سنة، وبالتحديد في ١٣ كانون الأول، عندما دخلت القوات الإيرانية وسيطرت على مهاباد، وأدت حتى بالبرزاني إلى التراجع تجاه الحدود السوفياتية. وفي تحليلٍ للأسباب هذا السقوط السريع، يمكن حصر ذلك بسببين أساسيين:

١- انسحاب القوات العسكرية السوفياتية من كردستان إيران والجمهورية الآذربيجانية، وفقًا للميثاق الثلاثي[١]، والدعم الأمريكي للنظام الإيراني، في السعي إلى تحجيم الدور السوفياتي في إيران[٢]. هذا مضافًا إلى عقد الإمتياز النفطيّ الذي حازه الاتحاد السوفياتي في تأسيس شركةٍ نفطيةٍ مشتركةٍ بينهم وبين الإيرانيين؛ والذي شكّل السبب المباشر في سحب السوفيات لقواتها ودعمها للجمهوريتين الكردية والآذرية كما نصّ الإتفاق[٣].

٢- تحول قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني – بحسب ما يعبر عنه جلال طالباني – في إيران إلى مجموعةٍ من التجار[٤]. أي أن الحسّ العشائري والقبلي والمصالح الضيقة عادت وسيطرت على جمهورية مهاباد، لتسرّع لاحقًا في سقوطها.

أدى العامل الخارجي والداخلي إلى أن تسقط جمهورية مهاباد في أقل من سنة، والتي إلى حدّ الآن شكلت الجمهورية الوحيدة في تاريخ الأكراد الحديث، حتى إقليم كردستان العراق في استفتاء ٢٠١٧ لم يستطع أن يتحول إلى جمهوريةٍ مارست استقلالها كما في مهاباد. وقد أعقب هذا السقوط إعدام القاضي محمد وابن عمه في ساحةٍ عامة في مهاباد بتاريخ ١١ نيسان ١٩٤٧.

---

[١] هو ميثاقٌ عقد بين طهران والسوفيات والبريطانيين بعد احتلال إيران من البلدين. حصلت هذه الإتفاقية في ١٩٤١، وتتضمن كيفية إدارة إيران، وتقسيم المناطق، إضافةً إلى المدة التي سيبقى السوفيات والبريطانيين خلالها في إيران...

[٢] جاسم هايس، مصدر سابق، ص: ١٧٥.

[٣] مصدر نفسه، من ص: ٢٠٣ إلى ٢١١.

[٤] جلال طالباني، مصدر سابق، ص: ٤٥.

الفقرة الثالثة: الأكراد بعد الثورة الإسلامية في إيران

يُنظر إلى أي ثورةٍ كمحطةٍ مفصليةٍ لخلاص الشعوب التي ترزح تحت الظلم، فتسعى مجمل فئات الشعب إلى المشاركة فيها، سعيًا منها بالدرجة الأولى لتحقيق أقصى المطالب التي تخصها كفئةٍ مكونةٍ للشعب (سواء عرقية أو مذهبية أو طبقة اقتصادية). وهذا ما كان واضحًا بخصوص الأكراد والثورة الإسلامية في إيران، الذين رأوا فيها فرصةً للخروج من مسار الاستعباد، خصوصًا وأن إخوانهم الأكراد في العراق لم يضعفوا، بل واستمروا في مسيرهم النضالي. على هذا الأساس، عملَ الأكراد في مناطقهم، من إعادة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني بتنظيم نفسه، عبر عودة سكرتيره العام "عبد الرحمن قاسملو" ورفع شعار (الحكم الذاتيّ لكردستان، والديمقراطية لإيران)؛ إلى تأسيس الطلاب لحركة كوملة، إلى البدء بالتنظيم العسكري وحيازة الأسلحة[١].

وكانت الصدمة التي مُنيَت بها القيادة الكُردية عندما رُفضت كل طروحات الحكم الذاتي من قبل قيادات الثورة؛ معللةً بأن الطابع الديني للجمهورية الإسلامية كفيلٌ بتحقيق ما تصبو إليه القوميات والأقليات[٢]. طبعًا يمكن طرح تحليل أعمق في عدم قبول مطالب الأكراد؛ ذلك أن أي ثورة في بدايتها ستكون راديكالية ومتشددة في بداياتها، فهي قد أزالت نظامًا عمره أكثر من نصف قرن، ديكتاتوري، متسلط، مدعوم من أقوى الدول في العالم؛ الأمر الذي سيجعل من قادة الثورة متمسكين بشدة بكل ما حصّلوه من مكتسبات على كافة الصعد، خصوصًا وأن الثورة لازالت في أوجّها.

أدى التشدد في المواقف – من الطرفين – إلى مناوشاتٍ عسكريةٍ دائمةٍ بين الطرفين، راح ضحيتها الكثير من الأكراد والقوات الإيرانية. وكان يتخلل هذه المناوشات مفاوضاتٌ، وإرسال مبعوثين من الطرفين، من دون أن يتكلل ذلك باتفاقٍ شاملٍ لوقف إطلاق النار بين الطرفين أو حتى تحديد وضع الأكراد في التركيبة الجديدة للنظام السياسي. وفي تحليل كل ما سبق، يطرح الكاتب ديفيد مكدويل سببين رئيسيين، هما:

---

[١] حميد رضا جلائي برو، **المشكلة الكردية**، ترجمة: محمد علاء الدين منصور، لا طبعة، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية العدد:١٣، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة ٢٠٠٠، ص: ٨٢–٨٣.

[٢] أمين شحاتة وعبد الحسين شعبان وكمال قصير وآخرون، **الكرد دروب التاريخ الوعرة**،لا طبعة، الجزيرة نت البحوث والدراسات، ص: ٥٧.

أ- الانقسام في الجمهورية الإسلامية، بين تيارٍ يرى الحلّ السلميّ -الحكومة المؤقتة برئاسة بني صدر- للقضية الكردية، وبين تيار يرى عكس -الحرس الثوري والأجهزة العسكرية- ذلك.

ب-الانقسام والتشرذم بين التيارات الكردية، وعدم وجود قيادة واحدة قوية. فقد ساد التنافس الشديد بين الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وبين كوملة، ومن له الشعبية الأكثر ومن له حق التكلم باسم الشعب الكردي، مع وجود تباين في الخيارات السياسية(١).

بقي الوضع على ما هو عليه، بين مدٍّ وجزرٍ، إلى نهاية حرب الخليج الأولى، وتولي هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية حيث فتح بابًا للتفاوض مع الأكراد؛ قاد هذا التفاوض عبد الرحمن قاسملو، الشخصية الكُردية المميزة والشعبية، لكن المفاوضات توقفت بعد اغتيال قاسملو في فيينا عام ١٩٨٩، وقد أُتهمت المخابرات الإيرانية بالضلوع وراء الجريمة(٢).

بعد تفكك الأحزاب الكُردي، التي كانت تشكل سدًا منيعًا في وجه النظام الإيراني بعد انتصاره؛ أصبحت الجبهة الكردية ضعيفةً نسبيًا أمام النظام، بل وحتى – الكلام في تسعينيات القرن الماضي – الانفتاح الثقافي والسياسي بدأ يأخذ مداه في السياسة الداخلية الإيرانية أو الخارجية، خصوصًا مع وصول محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة. فقد عيّن خاتمي أول كرديّ وهو عبدالله رامزانزده حاكمًا على المناطق الكُردية، وعين مستشارين من الأكراد، وساد جزءٌ من الحرية السياسية والثقافية في مناطق الأكراد(٣).

في خلاصة ما تقدم، يمكن القول -بحسب المطالعة التاريخية- بأن جوهر المشكلة بين النظام الإيراني والأكراد ليست مشكلة عرقية أو قومية، ذلك أنهم لم يسعوا إلى "تفريس" الأكراد، بخلاف الأتراك – وهو ما سنتعرض له لاحقًا-؛ بل كانت جوهر المشكلة هو السعي الدائم للانفصال أو تحقيق الحكم الذاتي، وبالتالي فدرلة الجمهورية الإسلامية، وهو ما شكل خطرًا أساسيًا لم تكن ليسمح به النظام الإيراني الجديد.

---

(1) Review David McDowall, op-cit, from p263 to p269

(2) Majid Hakki and Sharif Behruz, **Kurdish Issue In Iran**, Journal of Ghasemlou Center for research and political development, no place, 2008, p: 38.

(3) Majid Hakki and Sharif Behruz, Op-cit, p:38.

المطلب الثاني: إقليم كردستان في حربي الخليج الأولى والثانية

مع قيام الثورة الإسلامية في إيران، كان إقليم كردستان العراق قد خطى في مساره النضالي خطواتٍ متقدمةٍ أدت إلى عدم إمكانية إغفاله في أي سياسةٍ أو مواجهةٍ بين العراق وإيران؛ ذلك أنه سياسيًا وعسكريًا يُشكل خاصرةً رخوةً يمكن استغلالها في المواجهة بين البلدين. طبعًا لا يمكن استخلاص ركائز السياسة الإيرانية الثابتة تجاه الإقليم بشكلٍ دقيقٍ وواضحٍ بعد انتصار الثورة مباشرةً؛ لأننا كنّا أمام حالة حربٍ استمرت ثمان سنين هي حرب الخليج الأولى؛ وكما نعلم تُعتبر السياسات المُتّبعة في الحرب سياساتٍ استثنائية، إضافةً إلى أن الثورة الإسلامية في إيران لتوها قد انتصرت وبالتالي سيكون رسم تصور ما اتجاه الإقليم في بداياته، وهو ما سندرسه أولًا. كذلك الأمر خلال حرب الخليج الثانية، فإيران لم تقف مع الهجمة الدولية على العراق، لكنها لم تكن مع دولة العراق بالتمام[1]. كما أن الأكراد خلال الحرب تلقوا الدعم والوعود من الولايات المتحدة الأمريكية – وإن تم خذلانهم بالنهاية – أدت بهم إلى فرض الحكم الذاتي واقعًا مستفيدين من تقاطع المصالح مع الدول الكبرى، لذا تشكل حرب الخليج الثانية بأبعادها المتعددة حقلاً لدراسة سياسة إيران اتجاه أكراد العراق.

الفقرة الأولى: حرب الخليج الأولى

في الرابع من أيلول ١٩٨٠، شنّت القوات العراقية هجومًا واسعًا على الحدود الإيرانية، معلنةً بذلك بداية حربٍ دامت لثمان سنوات[2]. هذه الحرب التي يمكن القول أن السبب الأساسي فيها هو اتفاقية الجزائر[3] وما تركته من أثرٍ سلبيٍّ في نفس صدام حسين، حتى أعلن عشية حرب الخليج الأولى "إنّي أعلن أمامكم أننا نعتبر اتفاقية ٦ آذار ١٩٧٥ ملغاةً من طرفٍ واحد"، هذه الاتفاقية التي جاءت نتيجة الموقف المتهاوي في قتال الأكراد، فسعى النظام العراقي آنذاك إلى وقف أي دعمٍ خارجيٍ للأكراد الثوار. لذا فإن حرب الخليج الأولى لن تكون بعيدة عن سياق تطور الحركة الكردية، بل أدت إلى سيطرةٍ أكثر

---

[1] نيفين مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية–الإيرانية**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١، ص: ٢٢٩–٢٣٠.

[2] محمد إحسان، **كردستان ودوامة الحرب**، الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن ٢٠٠٠، ص: ٧٣.

[3] هي الاتفاقية التي حصلت بين شاه إيران محمد رضا الله بهلوي ونائب رئيس مجلس الثورة صدام حسين في الجزائر بتاريخ ٦ آذار ١٩٧٥، متضمنةً ترسيم الحدود البحرية وتنظيم الممرات المائية، وهي كانت تهدف إلى فتح باب العلاقات مع النظام البهلوي، وإيقاف الدعم العسكري والمالي والسياسي لأكراد العراق.

على شمال العراق، مع تغييرٍ في الوضع الجيوسياسي مع إيران. يمكن وصف هذة الحرب بأنها حرب التناقضات الشديدة فيما يخص الأكراد؛ ففي العراق، ساعد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيرانيين طوال الحرب تقريبًا، بينما تنقل الإتحاد الوطني الكردستاني بين المتحاربين، فقد ساعد الإيرانيين في بداية سنوات الحرب، ثم حاول فتحَ بابٍ للمفاوضات مع بغداد ما لبثت أن فشلت فعاد إلى التواصل مع النظام الإيراني. أما في كردستان إيران فقد كان الأكراد عمومًا والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني بالخصوص يدعمون النظام العراقي في وجه إيران[١]؛ لهذا يمكن القول أن هذه السنين الثمانية بجد، كانت سنين التناقضات الكُردية العابرة للحدود.

أتت هذه الحرب لتفتح باب العلاقات بين إيران وأكراد العراق بعد ان انقطع التواصل بينهم على خلفية اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين صدام حسين وشاه إيران؛ التي أدت إلى ترسّيم حدود شط العرب، وإلى إغلاق الحدود بين كردستان العراق وإيران، وأُوقفت الإمدادت التي كان يحصل عليها الأكراد. على هذا الأساس، يمكن القول أنه لا توجد سياسة موحدة تجاه إقليم كردستان، فبسبب التعقيدات والانقسامات الحزبية في الإقليم كان النظام الإيراني يرسم سياسته تجاه كل حزبٍ على حدى، وإن أمكن استخراج ملامح عامة لسياسته تجاه الإقليم. حتى الإقليم كان ينقسم إلى قسمين من حيث توزع النفوذ، فالقسم الشمالي والشمالي الغربي كان يقع تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني؛ بينما القسم الجنوبي والقسم الشرقي يقع تحت سيطرة الإتحاد الوطني الكردستاني[٢].

أمام هذه البيئة الكُردية، سنقوم بوضع المحددات العامة للسياسة الإيرانية تجاه الأكراد في هذه الأعوام الثمانية، التي استخلصناها من مسار وتطور الأحداث خلال الحرب، وسنطرحها بنقاط محددة، نعرضها خلال مسار الأحداث بحيث تتوضح أكثر السياسة الإيرانية تجاه الإقليم. وهذه المحددات هي:

١- مسار الحرب العسكرية، الذي كان يفرضُ نفسه شدةً وضعفًا على إيران وسياستها؛ فكلما اشتدت الحرب داخل الأراضي الإيرانية كان أكراد العراق يمتنعون عن الخدمة في صفوف الجيش العراقي، وعلى العكس

---

[١] مايكل إم غينتر، **كورد العراق آلام وآمال**، ترجمة: عبد السلام النقشبندي، الطبعة الأولى، دار اراس، أربيل ٢٠١٢، ص: ٦١.

[٢] جيرارد جاليناد، مصدر سابق، ص: ٣٤٦.

كلما مالت كفة الحرب لإيران كانت المعارضة الكردية تصبح أكثر فاعلية[١]. فبعد أن شنّ الجيش الإيراني والحرس الثوري هجومًا مضادًا في ربيع ١٩٨٢ أدى بهم إلى السيطرة على جبهة الحرب، بدأوا بنقل جزءٍ من المعركة إلى شمال العراق وتسليح الحزب الديمقراطي الكردستاني؛ الأمر الذي سيشتت الجبهة العراقية ويضعه أمام مشاكل لوجستية، خصوصًا وأن المنطقة الشمالية منطقة جبلية ووعرة[٢].

٢- الأزمة الكردية في كردستان إيران، فقد استغل النظام الإيراني بعض الأحزاب الكُردية العراقية للوقوف بوجه الأحزاب الإيرانية، حيث وصلت بالحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي وبالتعاون مع حزب الدعوة إلى تقديم المساعدة ضد كُرد إيران[٣]. ويمكن القول أن من أهم الأسباب لذلك هو التنافس الشديد بين الأحزاب الكردية، فبحسب تصريح عبد الرحمن قاسملو فإن الملا مصطفى البرزاني اقترح عليه سابقًا تنظيم حزبٍ واحدٍ للعراق وتركيا وإيران[٤].

٣- مدى وحدة وتكاتف الأحزاب السياسية الكردية وتشكيلهم لجبهة أوسع، بحيث يمكن الاعتماد عليهم أكثر في مواجهة وتشتيت النظام البعثي. فقد صرح جلال طالباني أنه في عام ١٩٨٣ اتصل النظام البعثي بحزبه لفتح باب المفاوضات، وذلك سعيًا من صدام حسين لاحتواء الجبهة الشمالية في كردستان، خصوصًا وأنه لم يفتح باب للعلاقات بين طهران والاتحاد الوطني الكردستاني. لكن هذه المفاوضات – بين النظام البعثي والاتحاد – لم تدم طويلاً، لعدم جدية النظام البعثي في تحقيق مطالب الاتحاد الوطني الكردستاني.

٤- العلاقة مع الجيران خصوصًا تركيا. إذ إن الدعم الإيراني المطلق لأكراد العراق في الشمال من الممكن أن يسبب غضب الجارة الشمالية تركيا، وبالتالي إلى تأزيم العلاقة بين البلدين. فقد كان اضمحلال سيطرة

---

[١] أوفرا بينغيو، **كرد العراق بناء دولة داخل دولة**، ترجمة: عبد الرزاق عبدالله بوتاني، الطبعة الأولى، دار آراس ودار الساقي، بيروت ٢٠١٤، ص: ٢٢٨.

[٢] هارفي موريس وجون بلوج، **لا أصدقاء سوى الجبال**، ترجمة: راج آل محمد، لا طبعة، لا دار، بيروت، ١٩٩٦، ص: ١٤٣.

[٣] أوفرا بينغيو، مصدر سابق، ص: ٢٢٦.

[٤] كريس كوتشيرا، **مسيرة الكرد الطويلة (٤٠ سنة من التحقيقات الصحفية في كردستان)**، ترجمة: ديانا حبيب حرب، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ٢٠١٤، ص: ٦٨.

بغداد على شمالي العراق، ودخول إيران للساحة الكُردية العراقية بالدعم المالي والعسكري، وسعيها لتشكيل جبهة كبيرةٍ من الأكراد، مبعث قلقٍ لتركيا، حاولت إيران تجنب حده الأقصى[١]. وامتنعت إيران والأحزاب الكُردية –بسبب ذلك– عن تفجير أنبوب النفط العراقي الحيوي الوحيد بين العراق وتركيا، والذي يمر عبر الأراضي الكُردية.

باستخلاص الأحداث التي حصلت، يمكن القول بأن السياسة الإيرانية –بالسياق العام– اتجاه أكراد العراق كانت سياسة مرحليّة؛ أي أن التعاون والتنسيق والدعم المالي والعسكري تصاعد خلال فترة الحرب، بحيث سعى الإيرانيون إلى تحويل إقليم كردستان إلى حصان طروادة الذي يمكن من خلاله قلب النظام البعثي وهزيمته. لكن كل هذا الدعم توقف بمجرد انتهاء الحرب، فقد ارتكبت القيادة الكُردية خطأً فادحًا باعتقادها أن إيران لن توقف الحرب إلا بإسقاط النظام البعثي، وأنها ستستمر بتقديم الدعم للأحزاب الكُردية، وهذا ما لم يحصل. بل حتى أن إيران لم تُعلِم حلفائها الأكراد بقرارها لوقف الحرب عام ١٩٨٨، والقبول بالقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن رقم ٥٩٨[٢]. هذا الأمر أدى إلى استفراد النظام البعثي بكل المناطق الكُردية، والقيام بأشنع أنواع المجازر والإبادات العِرقية، حتى أطلق الكرد على ما حصل من استعمال للأسلحة الكيماوية بـ "هيروشيما كُردستان".

الفقرة الثانية: حرب الخليج الثانية

شنّ العراق هجومًا مباغتًا في ٢ آب ١٩٩٠ على الكويت، معلنًا بذلك اجتياحها لضمها إلى العراق، الأمر الذي صدم الجانب الإيراني بتطور الأحداث بشكلٍ سريع. أمام هذا الارتباك الإيراني الواضح، كانت القضية الكُردية في صلب المواضيع التي زادت حرب الخليج الثانية تعقيدًا. فمن المسار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية مع الأكراد (قرار ٦٨٨ من مجلس الأمن)، إلى صعوبة الموقف الذي كان عليه الأكراد مع بداية غزو الكويت، إلى صفقة السلام التي قدمها صدام حسين للأكراد، إلى الإنتخابات البرلمانية التي حصلت في إقليم كردستان؛ كل ذلك أدى إلى تعقيد المشهد الكُردي، وبالتالي اضطراب السياسة الإيرانية في هذه الحقبة الزمنية.

---

[١] روبرت أولسن، **المسألة الكُردية في العلاقات التركية–الإيرانية**، ترجمة: محمد احسان، الطبعة الأولى، دار ئاراس، أربيل ٢٠٠١، ص: ٤٨.

[٢] جيرارد جاليياند، مصدر سابق، ص: ٣٥٦.

مع تشكل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في وجه العراق، وجد الأكراد أنفسهم في موقفٍ حرجٍ، ما بين استغلال الهجوم الدولي على العراق للحصول على اتفاقٍ مع النظام العراقي يحقق مطالبهم، وبين الخوف من اتصافهم بالخيانة العظمى في وجه العراق مع التحالف. وهذا ما سعى إليه الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني عبر نفي رغبتهما في المشاركة مع التحالف الدولي في وجه العراق[١]. إضافةً إلى قراءةٍ واقعيةٍ طرحها مسعود البرزاني للوضع الإقليمي في هذا الوقت عندما قال:"أن الأكراد يدركون أنه إذا كان العالم كله قد خاض الحرب من أجل المحافظة على حدود الكويت، فإن أحداً لن يوافق للأسباب نفسها، على إقامة كردستان مستقلة يتم اقتطاعها من أراضي العراق أو ايران أو تركيا"[٢].

لكن هذا الهاجس لم يمنع من اندلاع انتفاضةٍ عامةٍ في العراق والتي كانت في بادئ الأمر عفويةً من قبل الشعب، كما يصرح جلال طالباني[٣]. ثم اخذ الحزبان الكرديان بالاتصال مع كافة القبائل الكردية في سبيل الحصول على السيطرة الكاملة في كردستان. كل ذلك لم يدم أكثر من شهرٍ واحدٍ، أي حتى بداية نيسان من العام ١٩٩١، فبعد أن أُخمدت الثورة في جنوب العراق، أرسل صدام حسين أفضل قواته إلى إقليم كردستان لقمع الحركة الكردية، ونجح فعلاً في ذلك.

أمام هول ما حصل من تدميرٍ، واستخدامٍ للقنابل الفوسفورية، بدأت الهجرة الجماعية أو المليونية إلى الحدود الإيرانية – التركية؛ هذا الأمر جعل كلاً من إيران وتركيا مضطرتان إلى التدخل في القضية الكردية بشكلٍ مباشر. ففي تحليل نتائج هذه الهجرة الجماعية، يمكن القول أنها حققت هدفًا للنظام العراقي بالتغيير الديموغرافي في شمال العراق لصالح العرب[٤]. بالمقابل أكسبت هذه الهجرة تعاطفًا دوليًا غير مسبوق، حتى أنه صدر قرارٌ عام ١٩٩١ من مجلس الأمن "رقم ٦٨٨" يطلب من العراق وقف كل أعمال

---

[1] David McDowall, op-cit, p: 369-370

[٢] جوناثان راندل، **أمة في شقاق "دروب كردستان كما سلكتها"**، ترجمة: فادي حمود، الطبعة الأولى، دار النهار، بيروت ١٩٩٧، ص: ٥٧.

[٣] جلال طالباني، مصدر سابق، ص: ٤٢٤.

[٤] أوفرا بينغيو، مصدر سابق، ص: ٢٦٥.

القمع، وفتح مجال للمساعدات الإنسانية، وطرح منطقة حظر جوي في شمال العراق، أدت إلى تخفيف نزوح الأكراد اتجاه الحدود التركية أو الإيرانية.

شكل القرار ٦٨٨ الصادر من مجلس الأمن، مفصلًا في تطور الحركة الكردية في إقليم كردستان، فقد سعى الكُرد نحو فرض الحكم الذاتي وإجراء انتخاباتٍ برلمانيةٍ وتأسيس حكومةٍ كرديةٍ تدير شؤونها في هذه اللحظة العصيبة. في حين لم يستطع النظام العراقي إلا مشاهدة التطورات التي تحصل في شمال البلاد، نتيجة منطقة حظر الطيران في شمال العراق، والحصار الاقتصادي الخانق الذي فرضه المجتمع الدولي على الشعب العراقي.

في بداية الهجمات التي شنها النظام العراقي على الأكراد وبدء الهجرة الجماعية إلى الحدود الإيرانية، فتحت إيران حدودها وسمحت لأكرادها أن يفتحوا بيوتهم ومدارسهم ومساجدهم للاجئين، وأُقيمت معسكرات طوارئ لما يُقارب مليون لاجئ[١]. لكن الأهم هو كيف تعاطت إيران مع هذه التحولات السريعة التي حصلت في إقليم كردستان بعد حرب الخليج الثانية.

لم تستطع إيران أن تجاري الأحداث المتسارعة التي أدت إلى استحداثِ بنية الحكم الذاتي في إقليم كردستان العراق، ذلك أن الغطاء الذي حازه الأكراد أتى من المجتمع الدولي. لهذا السبب حتى وإن أرادت أن تقاربه من ناحية إثارة النعرات الإنفصالية في بلادها، فإن خيارات التصرف ستكون محدودة نتيجة التداخل المُعقّد في القضية الكردية، ورأت أن الطريقة الأنجح والأنسب هي مد جسور العلاقة مع بعض الأطراف الكردية وممارسة النفوذ في الساحة الكردية بطريقة غير مباشرة. والزاوية الأخرى التي جعلت إيران تنحو باتجاه هذا الخيار هي المخاوف من السيطرة العسكرية المباشرة التركية في كردستان العراق، الذي يستتبع لا محال السيطرة السياسية، وبالتالي قدرة تركيا على التأثير في الداخل الإيراني، خصوصًا في المناطق المُتاخمة لإقليم كردستان التي يشكّل فيها الأكراد والآذريون الأغلبية السكانية[٢].

---

[1] David Mcdowall بالعربي ص: ٥٦١

[٢] روبرت أولسن، مصدر سابق، ص: ٥١.

شكّل الاتحاد الوطني الكردستاني، بعد تحقيق الإقليم قدرًا من الحكم الذاتي، المدخل الكردي للسياسة الإيرانية في الإقليم، منها لقرب مراكز نفوذه من الحدود الإيرانية، ومنها عدم انسجامه التام مع السياسة التركية كما الحال مع الحزب الديمقراطي الكردستاني. لذا تميزت العلاقات الإيرانية بنوعٍ من الاستقرار النسبي نتيجة دعمها للاتحاد الوطني في الانتخابات التي حصلت أو في الحرب الأهلية التي حصلت بين الحزبين الكبيرين[١].

المبحث الثاني: الإنفتاح التركي على الأكراد في الداخل والخارج

المطلب الأول: أكراد تركيا

في البحث عن تاريخ تشكل القضية الكردية في تركيا، وكيف تعامل معها النظام التركي المُتشكل حديثًا بعد الحرب العالمية الأولى، يمكن تقسيم ذلك إلى مرحلتين زمنيتين تحملان مداليل سياسية في تركيا. المرحلة الأولى تبدأ من تشكل النظام التركي الجديد إلى الحرب العالمية الثانية والذي كان النظام فيه مبني على الحزب الواحد والشخص الواحد، أما المرحلة الثانية فبدأت بعد الحرب العالمية الثانية حينما تحول النظام السياسي إلى متعدد الأحزاب. طبعًا لن نرى الكثير من الفروقات بين المرحلتين ذلك أن العقل التركي الذي يتعامل مع أكراد بلاده هو عقلٌ واحدٌ ومخاوفه واضحة.

الفقرة الأولى: الأكراد وتركيا الجديدة

فرع أول: حرب التحرير والأكراد

رأى أكراد تركيا في نتائج الحرب العالمية الأولى فرصةً سانحةً لكي يحصلوا على حكمٍ ذاتيٍ خاصٍّ بهم، مستغلين ضعف الحكومة المركزية في اسطنبول، وتكاتف الحلفاء على السلطنة العثمانية. ويمكن القول أنهم كانوا في المسار الصحيح، لولا أن قادتهم مخاوفهم، جراء سماعهم أنباء تنازل السلطنة عن ست ولايات كردية لصالح إنشاء الدولة الأرمنية، إلى القبول بالموفد من قبل السلطان العثماني آنذاك،

---

[١] Farzin Nadimi, **Iran's Military Options Against Kurdish Independence**, The Washington Institute, 22 september 2017, link: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/irans-military-options-against-kurdish-independence (access date:28-6-2020)

مصطفى كمال. هذا الموفد الذي أتى وأعلن نفسه أنه منقذ كُردستان، وأنه بتعاونٍ بين الأتراك والأكراد سيُطرد الغزاة من أرض المسلمين[١].

لم يدم حلم الأكراد في الحصول على حكمٍ ذاتيٍ خاصّ بهم كثيرًا، وبدأت إرهاصات التوجه الكماليّ في بناء الدولة الجديدة والتعاطي مع المسألة الكُردية. ويمكن رصد نوع من التطور في سياسة مصطفى كمال مع المسألة الكردية، وسنعبر عنها بنقاط متعددة:

١- الإشارة الأولى كانت عبر منع الأندية الكردية (لجنة النهوض بكردستان، لجنة الاستقلال الكردية..) في آخر العام ١٩١٩ من ممارسة نشاطاتها وحظرها، بحجة التعاون مع الدول الكبرى. إضافةً إلى قمع انتفاضة كوسجيري في منطقة درسيم[٢].

٢- رفض أي معاهدة قام بها النظام السابق، وخصوصًا معاهدة سيفر – لما تضمنته من ذكر القضية الكردية لأول مرة في معاهدة دولية- وعقد معاهدة لوزان الجديدة في (آب ١٩٢٣) التي لم تذكر القضية الكُردية أبدًا. ويصف الباحث التركي اسماعيل بيشكجي معاهدة لوزان بأنها كانت "تعاقداً إمبريالياً على تقسيم كوردستان والأمة الكردية... ولهذا فهي تكتسي أهمية مختلفة جداً لكل من الكورد والأتراك، ففي ما يخص الأتراك، تعني هذه المعاهدة إنشاء دولة تركية مستقلة، فهي معاهدة وفّرت لتلك الدولة مختلف الضمانات. أما بالنسبة إلى الأكراد فقد تضمنت هذه المعاهدة ترسيخ الاضطهاد والعبودية واستعمار كوردستان، بل وإخضاعها لنظام استعماري دولي"[٣]. ويمكن القول أن معاهدة لوزان حولت القضية الكردية من مسألة دولية تهم الدول الكبرى، إلى شأنٍ محليٍّ خاصٍ بكل دولة.

٣- إعلان مصطفى كمال بصريح القول "إن الدولة التي بنيناها للتو، دولةٌ تركية"، بعد خلعه للسلطان محمد السادس، وإعلانه إقامة نظامٍ قويّ مستندٍ على القومية التُركية[٤]. طبعًا، لم يكن مبدأ القومية لوحده من أزّم العلاقة مع الأكراد –باعتبار أنهم قومية أخرى غير القومية التُركية- بل المبدأ الثاني الذي رفعه مصطفى

---

[١] جيرارد جاليآند، مصدر سابق، ص: ٩٢- ٩٣.

[٢] جوردي غورغاس، **الحركة الكردية التركية في المنفى**، ترجمة: جورج البطل، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ٢٠١٣، ص: ١٨.

[٣] اسماعيل بيشيكجي، **كردستان مستعمرة دولية**، ترجمة: زهير عبدالملك، الطبعة الأولى، دار APEC للطباعة والنشر، السويد ١٩٩٨، ص: ٤٠.

[٤] هارفي موريس وجون بلوج، مصدر سابق، ص: ٨٣.

كمال، العلمانية، عقّد السياسة المُتّبعة تجاه أكراد تُركيا، فقد كان الرابط الإسلامي بين القبائل من جهة وبين السلطان العثماني من جهة أخرى مبدأ للتعامل بينهما[١]. وهو بالمناسبة ما استخدمه حين قدومه إلى المناطق الكُردية.

٤- الانتقال إلى مرحلة المواجهة مع التحركات الكردية، بل والسعي إلى تتريك الأكراد، أي طمس الثقافة واللغة الكردية والتضيق عليهم. وهو ما ظهر مع انتفاضة الشيخ سعيد والانتفاضات المتتالية، والتي سنتحدث عنها لاحقًا.

رغم أن أكراد تركيا كانو محط تجاذبٍ شديدٍ بين بريطانيا من جهة والقوميين الأتراك بقيادة مصطفى كمال من جهة، استطاع مصطفى أن يرى إمكانية التغلب على المخاطر الثلاثة المسألة الأرمنية، اليونانية، والكُردية، عبر احتواء الأخيرة بل، واستعمالها في حرب التحرير في وجه الغزاة، وتقليص النفوذ البريطاني. وحينما استتب الوضع الجديد المتمثل بقيام نظام جديد مبني على القومية التُركية بل والتعصب لها، أصبح الأكراد أمام واقع جديد لا مفر منه، واقع المواجهة مع النظام الجديد، وهو ما سنتحدث عن أهم أحداثه بما يفيدنا من معرفة السياسة المُتبعة تجاه أكراد تُركيا.

فرع ثاني: الانتفاضات الكُردية في تركيا

بعد أن أعلن النظام الأتاتوركي الجديد إلغاء الخلافة (آذار ١٩٢٤)، صدر في الفترة عينها مرسومٌ يلغي جميع الاتحادات والجمعيات والمدارس الدينية والطرق الصوفية الكُردية[٢]، كما ونصت المادة ٨٨ من الدستور التركي على أن "جميع سكان تركيا بغض النظر عن ديانتهم وقوميتهم- أتراك". أمام هذا الواقع الجديد من النظام تفاوتت ردات الفعل الكردية، وباستثناء ثورة الشيخ سعيد وارارات كانت بقية الانتفاضات محلية وذاتية، لم تجد السلطات صعوبةً في القضاء عليها، لذا سنتطرق لمسار هاتين الثورتين وكيف تعامل معها النظام التركي بعدها.

---

[١] للمراجعة أكثر الاطلاع على دراسة لوجيه كوثراني بعنوان "**التحديات والبزوغ... مخاضات الإسلام السياسي في تركيا**" في كتاب "عودة العثمانيين الإسلامية التركية"، الطبعة الرابعة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي ٢٠١٢، ص: من ٣٣ إلى ٦١.

[٢] جيرارد جالياند، مصدر سابق، ص: ١٠١.

بعد أن اوضحنا المرتكزات الأساسية في الجمهورية التركية الجديدة، يمكن القول أنه من الأمر الطبيعي جدًا حصول تمردات و انتفاضات على الوضع القائم، لذا لن ندخل في الأسباب لوضوحها. أما تشكّل نواة التمرد لدى الأكراد، فيمكن القول أنه تأسس مع تنظيم جديد باسم "آزادي"، أي الحرية. انضم لهذه المنظمة السرية الكثير من الزعماء القوميين والعسكريين وحتى رجال الدين، وكان أبرزهم الشيخ سعيد، شيخ الطريقة النقشبندية، الذي كان له التأثير الكبير في مختلف المناطق الكردية.

هذا التنظيم عقد عدة لقاءات عام ١٩٢٤، وأخذ قرارًا بالتحضير لانتفاضة في شهر أيار من عام ١٩٢٥، لإقامة كردستان مستقلة، لكن كل ما خُطط له لم يحدث، إذ وقع خطأٌ أدى إلى بدئها في آذار من نفس العام. وعند الإعلان، انتشرت الثورة بسرعة في المناطق الكردية بقيادة الشيخ سعيد، واحتل الثوار مناطق واسعة – رغم الثلوج والأجواء المناخية الصعبة في ذلك الوقت – مثل ديار بكر وارغانة وملاطية ومراكز أخرى[١]. لم تستمر طويلاً هذه الانتفاضة حتى بدأت تخمد، وأصبح مسارها متجهًا للفشل. ويمكن القول أن السبب الأول الذي بدأ في منع انتشار الانتفاضة هو من داخل كردستان تركيا، إذ انقسام الكرد بين العلويين والسنة، وبين الناطقين بالزازائية والكرمانجية؛ إضافةً إلى الخيانة التي تعرض لها الشيخ سعيد والتي أدت إلى إيقاعه بيد الجيش التركي[٢].

بعد القضاء على ثورة الشيخ سعيد واعدامه لم تنتهِ المناوشات في كردستان تركيا، وهذا ما دفع أكراد الشتات أن يحملوا فكرة التنظيم والتأسيس من خارج تركيا، فعزموا على توحيد جهودهم تحت حزبٍ واحد أسموه "خويبون" أي الاستقلال. أُتخذت قراراتٌ مهمة في تحديد المسار الذي يريد أن يسلكه الحزب الجديد، أبرزها توحيد جميع القوى الثورية على أساليب عسكرية وحربية، لدحر آخر جنديٍ تركيٍ عن الأراضي الكردية[٣].

لم يكن بالإمكان تجاهل ما يُخطط له في المناطق الكردية، لذلك سعى مصطفى كمال للدخول في مفاوضاتٍ مع أكراد بلاده، فشكّل لجنة "المصالحة" من ١٢ نائبًا وعددًا من المسؤولين في الولايات الشرقية. التقت هذه اللجنة بإحسان نوري – الذي عُين في القيادة العسكرية لجميع القوات الكردية الثائرة–

---

(١) حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في تركيا**، مصدر سابق، ص: ٢٠٢–٢٠٣.

(٢) جوردي غورغاس، مصدر سابق، ص: ٣٢.

(٣) إبراهيم الداقوقي، **أكراد تركيا**، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا ٢٠٠٣، ص: ٢٠١.

وعرضت عليه إعلان العفو العام عن الثوار، وتسليمه منصبًا رفيعًا في الدولة، بالمقابل يجب على الثوار الأكراد أن يستسلموا[١].

جهد إحسان باشا في إطالة أمد المفاوضات – مع علمه بأنها لن تؤدي إلى أي نتيجة– لتعزيز القوات العسكرية في الجبال وتوسيع القاعدة الشعبية في القرى، حتى أن بعض الباحثين وصفوا ما قام به إحسان باشا بأنه "الدويلة الكردية" أو "نواة الدولة الكردية المقبلة"[٢]. أمام هذا الواقع رأى النظام التركي أن الأمر متجهٌ للحل العسكري، فتم حشد القوات العسكرية التي بلغ تعدادها آنذاك ٦٠ ألف جندي.

لم ترَ القيادة العسكرية مناصًا من الهجوم العسكري الذي بدأته، لكنها لم تستطع إتمام السيطرة على الثوار، خصوصًا أنهم كانوا يتلقون الدعمَ والإمدادات من أكراد إيران. فما كان من تركيا إلا أن ضغطت على إيران، لتسمح الأخيرة للقوات التركية باستخدام أراضيها ومجالها الجوي للقضاء على الثورة الكردية هذه. تأزّم العلاقات بين البلدين أدى إلى الدخول في مسار المفاوضات الذي تكلل بعقد اتفاقية إعادة ترسيم الحدود عام ١٩٣٢ بما يرضي الأتراك في منطقة "آرارات"[٣].

إذًا المميزات التي اعتمد عليها الأكراد الثوار في اختيارهم للمرتفعات الجبلية انتفت بعد سماح إيران لاستعمال أراضيها ومجالها الجوي ومن ثم إتفاقية إعادة ترسيم الحدود بين إيران وتركيا. هذا الأمر حكمًا أدى إلى تقويض الثورة الكردية إلى درجةٍ كبيرةٍ وإن لم يتم القضاء عليها كليًا، وهذا ما دلت عليه الانتفاضات اللاحقة في العقد الثالث من القرن العشرين، إذ كانت واحدة من بين ثمانية عشر اشتباكًا للجيش التركي بين عامي ١٩٢٤–١٩٣٨ خارج كردستان[٤].

أمام هذا السرد لما قام به النظام التركي تجاه الأكراد في بلاده نكون قد بدأنا بمعرفة كيف ينظر العقل التركي إلى قضية الكردية في بلده بل وحتى تجاه أكراد العراق، إذ وقف نائب رئيس الوزراء التركي

---

[١] جيرارد جالياند، مصدر سابق، ص: ١٠٧.

[٢] وديع جويده، مصدر سابق، ص: ٥٠١.

[٣] فراس صالح الجبوري وآخرون، **العلاقات التركية الإيرانية دراسة في العلاقات السياسية الاقتصادية**، لا طبعة، دار غيداء للنشر، الأردن ٢٠١٤، ص:٢٩

[4] David McDowall, op-cit, p: 198

مخاطبًا المجلس الوطني قائلاً:" إن العامل الكوردي ووجود الكورد في ولاية الموصل يشكلان نقطة مهمة في مسألة الموصل". وربط أحد النواب في المجلس الوطني ذلك بتعبيرٍ أصرح إذ قال:" إن مسألة الموصل هي مسألة الولاية الشرقية –أي المناطق التي يسكن فيها أكراد تركيا–، ومسألة الولاية الشرقية هي مسألة تركيا، فإذا تعرضت الولاية الشرقية إلى الخطر، تتعرض تركيا إلى الخطر"[١]. طبعًا قد يسأل البعض عن سبب هذا التمسك الشديد بالولاية الشرقية وعدم السماح لأي حركة تسعى حتى للحكم الذاتي، هنا تجيب الباحثة ماريانا خاروداكي من أن خوف الدولة التركية الحديثة من تفكك جغرافي للدولة التركية للمرة الثانية يستمد جذوره من "التجربة العثمانية". وعلى هذا الأساس ثمة ما يبرر التفضيل التركي لضم الإثنيات "غير التركية" خوفًا من أن تؤدي أي تنازلات إلى مطالب جغرافية إضافية[٢].

بالختام وقبل أن ننتقل إلى المرحلة الثانية أي بعد الحرب العالمية الثانية، ننقل كلامًا لمسؤولٍ تركيٍ كان رئيسًا للوزراء ومن ثم للبلاد هو عصمت اينونو باشا، يبين كيف ينظر النظام التركي إلى أكراد بلاده، فيقول:" الأمة التركية وحدها تمتلك امتياز المطالبة بالحقوق القومية في هذا البلد. ولا سبيل لمطالبة الجماعات العرقية الأخرى بالاعتراف لها بمثل هذا الحق. لا حاجة إلى إخفاء الحقيقة. الأتراك هم المالكون الوحيدون لهذا البلد وذوو المكانة الوحيدون فيه. والذين لا ينحدرون من أصلٍ تركي يملكون حقًا واحدًا هو: أن يخدموا ويكونوا عبيدًا للأمة التركية النبيلة دون اعتراض[٣].

الفقرة الثانية: الأكراد وتصاعد الديمقراطية

فرع أول: بروز الديمقراطية

من أبرز التأثيرات التي تركتها الحرب العالمية الثانية على تركيا هو التوجه الذي حصل على المستوى الداخلي نحو التعددية الحزبية. ففي سنة ١٩٤٥، وجه عصمت اينونو رئيس الجمهورية آنذاك خطابًا للشعب جاء فيه:" أنه كلما زالت أسباب المصاعب والتحديات التي اقتضتها حالة الحرب، أمكن التوسع في النشاط الديمقراطي". وفي موضعٍ آخر، وضع عدد من السياسيين الاتراك مذكرةً ضمّنوها

---

[١] بيار مصطفى سيف الدين، **تركيا وكوردستان العراق "الجارين الحائرين"**، مصدر سابق، ص: ١٠٧.

[٢] ماريانا خاروداكي، **الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ ١٩٤٥**، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ٢٠١٣، ص:١٢٤.

[٣] روبرت أولسن، مصدر سابق، ص: ٢٨.

الاصلاحات الديمقراطية للدولة التركية، وقد جاء فيها:" ليس من الريب أن المُثل الديمقراطية العليا، تحرك اليوم الأمة كلها من رئيس الجمهورية لأصغر مواطن. كيف لا يكون الأمر كذلك، وقد انتصرت حركات الديمقراطية، والحرية في العالم كله. وبات مبدأ احترام الحريات الديمقراطية على وشك أن يُكرّس بضماناتٍ دولية"[١]. تُرجم هذا التوجه بتعديل قانون الجمعيات للسماح للجماعات المعارضة بالعمل، وصدور قانونٍ يسمح بإنشاء "نقابات العمال وأرباب العمل" و"الاتحادات الإقليمية"، كذلك انتهى إعلان الأحكام العرفية في عام ١٩٤٧ بحيث بدأت الصحافة بالعمل بحريتها وبتوجيه النقد اللذين لم يكونا معروفين سابقًا.

ليس الهدف هو البحث في التاريخ التركي وصولاً إلى يومنا، رغم أنه مليء بالأحداث والمتغيرات المفصلية، ما يهمنا في ما الإجابة على السؤال التالي: هل انعكس هذا الانفتاح التركي الداخلي نحو الديمقراطية والحريات على الأكراد في الولايات الشرقية، أم أن إزدواجية المعايير كان هو المسيطر؟ كما ويتفرع سؤال آخر هو: هل تأثرت السياسات التركية اتجاه أكرادها بتغير الرؤساء والانقلابات العسكرية التي حصلت، أم أن الرؤية موحدة اتجاه الأمن القومي التركي؟

بعد أن شُرّعت الانتخابات النيابية في تركيا، نتيجة السعي نحو النظام الديمقراطي، وبروز الأحزاب السياسية، بدأ الاهتمام يزداد بأصوات الناخبين والثقل الانتخابي هنا أو هناك. لذا فإن تغييرًا بدأ يُلحظ في سياسة بعض الأحزاب تجاه الأكراد، وهذا ما يُفسر التبدل الذي حصل لدى الأكراد نحو الكفاح السياسي والثقافي بدل الكفاح المسلح، لتحقيق أهدافهم القومية ضمن الأحزاب السياسية[٢]. هنا يُطرح التساؤل التالي: هل غيّر هذا الإنفتاح الجزئي اتجاه الأكراد التعاملَ معهم والنظرة اتجاههم؟

في معرض الإجابة على هذا السؤال، يطرح العديد من الباحثين وجهة النظر هذه، أنه وبالرغم من الإنفتاح الذي حصل من بعض الأحزاب السياسية في تركيا اتجاه الأكراد، إلا أن التعامل معهم كان على أساس أنهم مواطنون أتراك، فمثلاً دائمًا ما كان يُطلق على المناطق التي يسكنها الأكراد اسم "الولايات الشرقية" أو يوصفوا بأنهم "أتراك الجبال". وحتى التواصل الذي كان يهدف لتأمين أصوات إنتخابية، لم

---

[١] إبراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد، **إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر**، الطبعة الأولى، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت ٢٠١٤، ص٢٦٣-٢٦٤.

[٢] إبراهيم الداقوقي، مصدر سابق، ص: ٢١٦.

يكن على مستوى القاعدة الشعبية، بل استهدف طبقةً محددةً هي طبقة الإقطاعيين والآغوات والشيوخ. إذًا كانت السياسة مبنية على الازدواجية تجاه القضية الكردية، استمرار التضييق وعدم الاعتراف بالكرد، مقابل مغازلة القيادة الإقطاعية الكوردية من جهةٍ أخرى[١]. هذا الأمر أدى إلى تعزيز التفاوت الطبقي داخل المجتمع الكردي، والذي سيساعدنا في فهم تطور السياق الاجتماعي الاقتصادي للحركات الكردية في تركيا.

فرع ثاني: مرحلة الانقلابات العسكرية

ليست الإشارة إلى هذه الإنقلابات أو الفترة المضطربة الطويلة التي عاشتها الجمهورية التركية بعيدةً عن مقاربة القضية الكردية في تركيا، إنما تساعدنا على فهم المحدد الأساس لسياسة النظام إتجاه أكراد تركيا. فالجيش التركي – أي أكثر المؤسسات في الدولة تشددًا وسعيًا للحلول العسكرية – ورغم إصدار دستور جديد، وصفه بعض الباحثين بأنه الأكثر ليبراليةٌ، تضمن منع الاحتكار السياسي من قبل حزبٍ واحد، وإعطاء الاستقلالية للجمعيات وتشكل الأحزاب. لكنه بالمقابل نصّ على إعطاء الجيش دورًا دستوريًا من خلال تشكيل "مجلس الأمن القومي"[٢]، لمناقشة جميع القضايا التي تمسّ الأمن القومي وتقديم النصح للحكومة، والتي للمفارقة لم تقدر أي من الحكومات المتعاقبة على رفض أيٍّ من توصيات هذا المجلس.

من هنا يمكن فهم أنه في بداية مرحلة الانقلابات، كانت السياسة تجاه الأكراد بخلاف ليبرالية الدستور، إذ قامت لجنة الوحدة الوطنية بعدة اجراءات اتجاه الأكراد، منها:

١– وضع ٤٨٥ مثقف ووجيه كردي في معسكر أُقيم لإجلهم، ونفي بعضهم إلى المدن التركية الغربية.

٢– استبدال الاسماء الكُردية للقرى والبلدات في الولايات الشرقية باسماء تركية.

٣– اقامة مدارس دينية ذات أقسام داخلية للتتريك الأكراد[٣].

هنا لابد من الإشارة إلى أن الشعور القومي عند الأكراد كان قد بدأ بالإرتفاع والإنتشار عند الجميع. على أن هذا الشعور القومي لم يجد طريقه إلى تأسيس حركةٍ تقود طموحات وتطلعات الأكراد في تركيا،

---

[١] جليلي جليل وآخرون، **الحركة الكوردية في العصر الحديث**، ترجمة: عبدي حاجي، الطبعة الثانية، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، دهوك ٢٠١٢، ص: ٢٥٧–٢٥٨.

[٢] مصدر نفسه.

[٣] جيرارد جالياند، مصدر سابق، ص: ١٢٠.

لا أقل الإعتراف بهم كقوميةٍ كرديةٍ في الولايات الشرقية. إذ ذابت –وبكل ما للكلمة من معنى– هذه الحركة القومية –التي كانت في طور التشكل– بالإنقسامات الشديدة التي حفلت بها تركيا بين اليمين واليسار. وكبقية البلدان في العالم، دائمًا ما ترى الأقليات القومية نفسها إلى جنب اليسار في وجه اليمين، الذي كانت سياساته في تركيا متشددةً وأدت إلى حصول تصداماتٍ كثيرةٍ مع اليسار عمومًا. لذا لم تشهد الحركة الكردية في تركيا أي تطورٍ بما يخصها كحركةٍ كرديةٍ، حتى سياسة النظام بقيت على ما هي عليه تجاه الولايات الشرقية وصولًا إلى بداية الثمانينيات، أي الفترة التي ظهر فيها حزب العمال الكردستاني للعلن بقيادة عبدالله أوجلان، كحزب يؤمن بالكفاح المسلح.

فرع ثالث: تشكل حزب العمال الكردستاني

نشأ هذا الحزب –وكما يشير اسمه– نتيجة تلاقي مسارين وجدا في تركيا، هما الحركة القومية الكردية في تركيا وفي المنطقة، نتيجة تقدم حركة البرزاني في العراق؛ والحركة اليسارية الماركسية التي تأسست بعد عام ١٩٦٠، نتيجة منح دستور ٦١ حريات العمل السياسي والتعبير[١]. هنا قد يُطرح تساؤل مفاده: أنه لماذا الكلام عن حزب العمال الكردستاني بالخصوص رغم وجود حركات عديدة في تركيا قامت بالنضال في وجه النظام التركي؟ يجيب هنا أحد الباحثين بعبارة مختصرة أنه:" من دون دراسة عنف الحزب العمال الكردستاني، فإن السياق السياسي لوحده لا يتكلم أبدًا عن الهوية الكردية"[٢]. وتتوضح أهمية الحزب حتى على المستوى الإقليمي من تمدده إلى داخل العراق وإيران، وإقامة معسكرات داخل سوريا ولبنان مع "حركة فتح"، وهو الموضوع الأساس الذي يعالجه الباحث "علي بالسي" في كتابه المعنون "السياسة الإقليمية لحزب العمال الكردستاني"[٣].

كان لنتائج إنقلاب ١٩٨١ بالغ الأثر على تحويل رؤية حزب العمال الكردستاني لدوره ووظيفته في تركيا، إذ كان يهدف الإنقلاب إلى التغيير الجذري في النظام السياسي، والسيطرة على تفاصيل الحياة

---

[١] ميخائيل م. جونتر، **الأكراد ومستقبل تركيا**، ترجمة: الدكتورة سعاد محمد ابراهيم خضر، لا طبعة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السيمانية ٢٠٠٧، ص: ٣٧.

[٢] Ali Balci, **The PKK-kurdistan Workers' Party's Regional Politics During and After the Cold War**, no Edition, Palgrave Macmillan, Turkey 2017, p:10.

[٣] للمراجعة المصدر السابق بأكمله.

السياسية[١]. فأعلن هدفه وبكل وضوحٍ "قيام دولة كوردستان الكبرى الموحدة التي تضم أكراد تركيا والعراق وسوريا وإيران" الذي سيسعى لتحقيقه[٢]، مرتكزًا على جناحه العسكري الذي تطور بقوة. هنا نطرح السؤال التالي: كيف تعامل نظام الحكم التركي مع حكذا حدثٍ جديدٍ في المناطق الكردية؟

في معرض الإجابة لابد من لحاظ محددين أساسيين:

١- مدى انسجام مختلف الأطياف الكردي مع حزب العمال الكردستاني، وبالتالي فالنظام لن يفرق بين أي كرديّ وبين حزب العمال، عندها يصبح كل كرديٍ هو إرهابي، بناءً على تصنيف PKK كحركةٍ إرهابيةٍ.

٢- تأثير العمليات العسكرية التي كان يقوم بها حزب العمال في الداخل التركي، وإعادة صياغة رؤية جديدة فيما يخص قضية الأكراد عمومًا.

في المحدد الأول سعى النظام التركي لإغراق أوجلان بالإقتتال الداخلي في كردستان، عبر تشكيل ما يُسمى بـ "حراس القرى" على غرار "الجحوش العراقيين" و"الفرسان الحميدية" في تركيا، فكان يمدهم بالسلاح والمال والسلطة، مقابل تأمين القرى والدفاع عنها مقابل PKK. هنا نرى تغييرًا جزئيًا في سياسة النظام تجاه أكراده، فقد عُدّل القانون الخاص بالولايات الشرقية، لجهة تمويل وتسليح الأكراد، وفتح النظام خط تواصلٍ معهم[٣]. طبعًا، لم تكن هذه الخطوة بسبب الإعتراف بالحقوق الكردية أبدًا، بل على العكس من ذلك تمامًا، فهو تأكيدٌ على نكران أيٍ من الحقوق الذاتية للأكراد.

خلال السنتين التاليتين، استطاع الـ PKK من تدمير منازل حراس القرى وإضعاف قوتهم، وأظهر ضعف حراس القرى وعدم قدرة النظام على الاعتماد عليهم، وهذا ما يفسر ازدياد القوات التركية النظامية باطراد[٤]. إذًا، فبعد أن حاول النظام إغراق PKK بصراعٍ داخليٍ وإيجاد هويةٍ كرديةٍ مقابل هويةٍ كرديةٍ أخرى، يمكن القول أن القاعدة الجماهيرية للحزب توسّعت وترسّخت في الوجدان الشعبي الكردي.

---

[١] للمراجعة كتاب "**السيف والهلال الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**" لرضا هلال، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٩، من ص ١٣٩ إلى ١٥٠.

[٢] رؤى سنان جواد، **حزب العمال الكردستاني ودوره في تطور القضية الكردية في تركيا من عام ١٩٩١-٢٠١٣**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، بغداد ٢٠١٣، ص: ١١.

[٣] إبراهيم الداقوقي، مصدر سابق، ص: ٣٠٥.

[4] David McDowall, op-cit, p: 426-427

نتيجةً لازدياد القمع والأعمال العسكرية، لم يوفر حزب العمال الكردستاني – وهنا ندخل في المحدد الثاني– جهدًا في تصعيد عملياته العسكرية. وكما نعلم بأن النظام التركي مسيطرٌ عليه من قبل المؤسسة العسكرية، وبالتالي فإن هامش تغيير السياسات العامة ضيقٌ بحسب ما ترسمه المؤسسة العسكرية، وبالتالي فإن أي اجتهادٍ قد تقوم به أية حكومة فسيكون الإطاحة مصيرها المحتوم. لهذا لم تكن حكومة أوزال (الأولى والثانية) بعيدةً عن التوجهات الأساسية في القضية الكردية، بل حتى أن أوزال طرح مشروعه الذي يقضي بتكثيف الأعمال القسرية في وجه الأكراد، والحل العسكري مع حزب العمال الكردستاني[١].

لكن لإحصاء حجم الخسائر في الحرب كلامٌ ووقعٌ آخر، إذ بين عامي ١٩٨٤ و١٩٩٩، قُتل حوالي ٥٨٢٨ ضابط أمن تركي و٥٣٩٠ مدنيًا و١٩٧٨٦ مقاتلاً من حزب العمال الكردستاني بحسب بعض الإحصاءات[٢]. فلم يجد الرئيس أوزال –بعد أن أصبح رئيسًا للبلاد عام ١٩٩٠ بُدًّا من إعادة النظر بالسياسة المُتّبعة، التي أدت به إلى دخول السلطات السياسية بالتحديد في اضطرابٍ فيما يخص القضية الكردية. الأمر الذي دعاه إلى الاعتراف بالمشكلة الكردية قائلاً :"الأكراد ليسوا أقليةً، تركيا أشبه بأميركا صغيرة، لأننا ورثنا إمبراطورية. ماذا لو أطلق عليها مصطفى كمال تسمية الجمهورية العثمانية بدلاً من الجمهورية التركية؟ لكنّا جميعًا إذا عثمانيين، أليس كذلك؟"[٣] ، وبكلامٍ آخر صرّح بإمكانية إقامة منطقة حكمٍ ذاتيٍ في شمال العراق للأكراد[٤]. كل هذا يؤدي بنا لمعرفة (كيف/أين) بلغت القضية الكردية مع

---

[١] بيار مصطفى سيف الدين، دراسة بعنوان "**موقف الحكومة التركية من حزب العمال الكوردستاني ١٩٨٣–١٩٩٣**"، موقع: سوق عكاظ، الرابط:
http://www.sooqukaz.com/index.php?option=com_edocman&view=document&id=1601&catid=223&Itemid=841، تاريخ الدخول: ٢٨-٣-٢٠٢٠، ص: ٨-٩.

[٢] إزغي باشاران، **تركيا والنزاع على الشرق الأوسط**، ترجمة: عماد شيحة، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت ٢٠١٩، ص: ٥٩.

[٣] مصدر نفسه، ص: ٤٤.

[٤] بيار مصطفى سيف الدين، **موقف الحكومة التركية من حزب العمال الكوردستاني ١٩٨٣–١٩٩٣**، مصدر سابق، ص: ١٢.

حزب العمال الكردستاني، أي إلى الاعتراف الرسمي بالمشكلة الكردية وبوجوب السعي إلى حلها، وهو الذي يجب أن نبني عليه لاحقًا في مقاربتنا لسياسة تركيا تجاه إقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣.

المطلب الثاني: الإنفتاح التركي المؤقت

بقيت الساحة الكردية في شمال العراق مُغلقةً أمام الدخول التركي إليها بسبب التوزان الذي أرساه النظام البعثي مع بقية الدول في المنطقة، لكن بعد أن انقشع غبار حرب الخليج الثانية عن كف اليد العراقية في إقليم كردستان رأت تركيا في هذا الحدث فرصةً سانحةً للدخول إلى الساحة الكردية، خصوصًا أن المهندس الأساس لما حصل هو الولايات المتحدة الأمريكية. صاحبَ هذه التحولات الخارجية وتبديل تورغت أوزال الرئيس التركي لسياسته، وإعلانه الانفتاح على أكراد بلاده وإقليم كردستان، الأمر الذي جعل حقبته خارج السياق الطبيعي للسياسة التركية. وسنطرح هذه النقطة في سياقين، الأول طبيعة المشروع الذي نادى به أوزال وما كان يريد تنفيذه لولا موته في ظروفٍ غامضةٍ على حد تعبير الصحافة التركية؛ والمسار الثاني بعض السياسات التي نُفذّت في الإقليم نتيجة التطورات الحاصلة فيه.

شكّل أوزال موضع إجماعٍ بين الأتراك والأكراد في سعيه لحل القضية الكردية الشائكة في تركيا والعراق، حيث كان مقتنعًا بأنه بعد حرب الخليج الثانية وما تلاها من منطقة حظر طيران على شمال العراق، فإن نظام الحكم العراقي المركزي لن يعود إلى سابق عهده. وكان يرى أنه لكي تحجز تركيا دورًا لها في مستقبل العراق فإن البوابة الأساس هي إقامة العلاقات مع أكراد العراق، خاصةً وأنها لن تقدر لاحقًا على منافسة النفوذ الإيراني في العراق، فدعا من أجل ذلك كُلاً من البرزاني وطالباني في بداية التسعينيات إلى أنقرة وفتح باب الحوار معهما لرؤية التوجهات الكردية المستقبلية[١]. حتى في مسألة حزب العمال الكردستاني، أراد أوزال أن يُعالج هذه القضية، إذ ناقش عام ١٩٩٢ في الأروقة السياسية الداخلية في تركيا فكرة تغيير طريقة التعامل مع PKK، وذلك بإعلان مبدأ العفو والاعتراف بحزب العمال كشريكٍ في النظام السياسي في تركيا. لكن ذلك ما كان ليتم حتى لو بقي أوزال حيًا، بسبب مواجهة المؤسسة

---

[1] Cengiz Çandar," **Turgut Özal Twenty Years After: The Man and the Politician**", Insight Turkey, 2 November 2013, link: https://www.insightturkey.com/commentaries/turgut-ozal-twenty-years-after-the-man-and-the-politician (access date: 28-6-2020)

العسكرية له والقوميين المتشددين، ويكفي في بيان ذلك مهاجمة رئيس الوزراء التركي آنذاك ديميريل لأوزال بقوله: "كل التنازلات التي يفكر فيها هي غير دستورية"[١].

هذا الاضطراب في عملية صناعة التوجهات التركية لم ينعكس على السياسات المُتّبعة تجاه الإقليم، فكلمة الفصل تعود إلى المؤسسة العسكرية والقوميين المتشددين. فالانفتاح الذي أسسه أوزال مع إقليم كردستان، استغلته المؤسسة العسكرية في تحقيق أهدافها فيما يخص حزب العمال الكردستاني، لذا يمكن القول أنهم توصلوا – أوزال والتيار المشتدد– إلى صيغة اتفاق فيما يخص القضية الكردية عمومًا، تقضي بفتح العلاقات مع أكراد العراق من دون التنازل عن القضية الكردية في تركيا أو مسألة حزب العمال الكردستاني. لذا نرى البرزاني قد فسخ اتفاقية التعاون مع حزب العمال الكردستاني عام ١٩٩٢، ومن ثم شنت قوات البيشمركة بالتنسيق مع الجيش التركي هجومًا على حزب العمال الكردستاني[٢].

الدخول التركي إلى الساحة الكردية كان مدفوعًا بالدعم الأمريكي لهذه الخطوة، إذ أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تدعيم مصالحها في المنطقة في ظل تواجد إيران والعراق. طبعًا امتنعت تركيا عن الاعتراف الرسميّ بحكومة إقليم كردستان، لكن توصيف رئيس تحرير صحيفةٍ تركيةٍ يكشف كيف تعالمت تركيا مع ذلك، إذ يقول: "الدولة الفيدرالية الكردية بالنسبة لأنقرة، تصبح أكثر شرعية في النهار"[٣]. السؤال

---

[1] David McDowall, op-cit, p: 433

[٢] باسم دباغ، "**تركيا وكردستان العراق: مصالح أبعد من خشية الانفصال**"، موقع العربي الجديد، ٢٩ آب ٢٠١٧، الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/8/28/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%AE%D8%B4%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84 (تاريخ الدخول: ٢٨-٦-٢٠٢٠)

[3] David McDowall, op-cit, p: 384

يجب أن يتوجه بالشكل التالي: بعد أن عرفنا هدف التقبُّل التركي للتطورات الحاصلة في إقليم كردستان، كيف عملت أنقرة على تحقيق هذا الهدف؟

لعبت تركيا في بادئ الأمر دور "حامي الأكراد" عبر لجم النظام العراقي في كردستان، فمن التهديد المباشر بالتدخل العسكري لصالح أكراد العراق، إلى إغلاق خط أنابيب بترول كركوك – يمورتاليك، وإيقاف خط التجارة مع العراق في ظل الحصار الاقتصادي الدولي[١].

في خطٍ آخر، عملت تركيا على التواجد العسكري في شمال العراق، عملاً بمبدأ "أن السيطرة العسكرية يستتبع السيطرة السياسية". لذا استغلت اتفاق "المطاردة الساخنة" الذي يسمح لكل من العراق وتركيا بالتوغل لملاحقة المتمردين الأكراد داخل أراضي الدولة الأخرى على عمق عشرة كيلومترات[٢]. وبدأت تركيا التدخل لتدمير مقار حزب العمال الكردستاني، الأمر الذي تحول لاحقًا إلى تمركز للقوات العسكرية التركية في إقليم كردستان وإمتلاكها لقواعد عسكرية ثاتبة، مثل معسكر بعشيقة[٣].

المسار الأهم الذي عملت عليه تركيا هو دخولها إلى الساحة الكردية عبر تمتين العلاقة مع أحد الأحزاب ضمن الساحة الكردية الواحدة، وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني في وجه الاتحاد الوطني الذي كان على علاقةٍ غير معلنةٍ مع حزب العمال الكردستاني. فاستغلت هذا التنافس بين صفوف الأكراد، وكانت تؤلّب فصيلاً على فصيلٍ آخر، الأمر الذي أعاق من حدوث تطوراتٍ أكثر في مسار الاستقلال الكردي[٤].

قد يطرح أيُّ شخصٍ تساؤلًا عن التناقض في سياسة تركيا بين كف يد النظام العراقي عن كردستان من جهة، وبين عدم السماح للمسار الكردي في تطوير حكمه الذاتي، لكن الجواب في ذلك أن تركيا تريد أن يكون لها اليد الطولى في السيطرة على التطورات في شمال العراق، مع عدم تهديد استقرارها السياسي؛

---

(١) ماريانا خاروداكي، مصدر سابق، ص: ٣٨٠.

(٢) عبد المنعم المراكبي، مصدر سابق، ص: ١٢٣.

(٣) **مقابلة مع الدكتور محمد نور الدين المتخصص بالشأن التركي**، أجراها الباحث معه بتاريخ ٤ حزيران ٢٠٢٠.

(٤) هنري باركي، **تركيا والعراق أخطار وإمكانات الجوار**، ترجمة: معهد السلام الأمريكي، معهد السلام الأمريكي، رقم التقرير ١٤١، واشنطن ٢٠٠٥، ص: ٤.

لذا لا نرى تعارضًا بين عدم قبولها تقسيم العراق وتمسكها بوحدته وتكامله الإقليمي، وبين ترحيبها بفتح قنوات اتصال مباشرة مع المعارضة الكردية، وتوجيه تطلّعاتها بما يحقق أمنها واستقرارها[١]، وهو بالحقيقة ما يمكن أن تقوم به أي دولةٍ تتطلع لدورٍ إقليمي على مستوى المنطقة، فتتميز سياستها بالكثير من البراغماتية.

---

[١] عبد المنعم المراكبي، مصدر سابق، ص: ١٣٠.

القسم الثاني
إقليم كردستان في إطار السياسات الإيرانية التركية

تتميز كل من إيران وتركيا ببنيةٍ سياسيةٍ داخليةٍ تؤثر بشكلٍ واضحٍ على سياستها الخارجية. إذ تبرز في إيران ثنائية مؤسسات الدولة مع مؤسسات الثورة، وفي تركيا ثنائية المؤسسة العسكرية والتيار العلماني مع التيار الإسلامي المعتدل الذي تصدّر الحكم منذ ٢٠٠٢.

هذا الأمر سيترك الأثر بطبيعة الحال على سياسة البلدين الخارجية، إما بتعقيدها وتأزيمها نتيجة عدم الانسجام الداخلي، كما هي السمة العامة في سياسة تركيا الخارجية؛ وإما بإعطاء خياراتٍ أوسع للتحرك ضمنها، كما هي السمة العامة في سياسة إيران الخارجية.

على أن الأمر لا يعني عدم استناد البلدين على أسسٍ واضحةٍ في سياستها الخارجية، بل إن إيران وتركيا بحجمهما وبدورهما الإقليمي الفاعل وتأثيرهما على المستوى الدولي، والتراكم التاريخي في السياسة الإقليمية، جعلهما يبنيان سياستهما الخارجية على مبادئ ومرتكزاتٍ مشخّصة يمكن تحديدها بعد التتبع للسياسة الخارجية لكلا البلدين. وقد قمنا بالبحث عن مبادئ السياسات الإيرانية والتركية العامة، ومن ثم المرتكزات الخاصة التي تحكم سياسة البلدين تجاه الإقليم بالخصوص في الفصل الأول المعنون بـ: أقانيم السياسات الإيرانية والتركية تجاه إقليم كردستان.

هذه المبادئ التي يمكن أن نصفها بالنظرية، أخذت مجالها في التطبيق بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، نتيجة إعادة خلط الأوراق إقليميًا بقوة. فعملت إيران على عدم الدخول في المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عبر اتباع مبدأ الحياد الإيجابي في البداية، ومن ثم التغلغل الصامت في الساحة العراقية عمومًا والساحة الكردية خصوصًا حتى تضمن عدم تحويل العراق والأكراد إلى تهديدٍ لها.

بالمقابل عمدت تركيا إلى الاعتقاد – ولو متأخرًا– بأهمية البوابة الكردية إلى الساحة العراقية، وأن اتباع سياسة متشددة مع الأكراد معناه استمرار تحجيم الدور التركي في إعادة صياغة ملامح المنطقة، نتيجة الخطأ الاستراتيجي الذي ارتكبوه قبيل الغزو الأمريكي للعراق.

لذا لن يكون البحث في المبادئ العامة لكلا البلدين دون فائدة، حتى ولو كانت القضية الكردية لها من الخصوصية ما قد لا تمتلكه ساحةٌ أخرى، وذلك لإن إيران وتركيا كانا ينظران إلى إقليم كردستان العراق ضمن المشهد العام الذي كان يُرسم للمنطقة عمومًا. هذه العناوين هي التي ستكون محور البحث في الفصل الثاني المعنون بـ: السياسات الإيرانية التركية تجاه إقليم كردستان بعد ٢٠٠٣.

الفصل الأول

أقانيم السياسات الإيرانية والتركية تجاه إقليم كردستان

قبل البدء بالحديث عن مرتكزات السياسة الإيرانية الخارجية ومثلها في تركيا، لابد من توطئةٍ نظريةٍ، نعرّف فيها السياسة الخارجية، والمرتكزات النظريّة التي تنطلق منها أيُّ دولةٍ في رسم سياساتها الخارجية. وهنا لابد من الإشارة إلى أن البحوث النظرية في هذه المسألة – تعريف السياسة الخارجية – طويلةُ الذيل جدًا، والدخول فيها يُخرجنا عن سياق البحث. لكن ما يهمنا هنا أن يكون التعريف ناظرًا إلى أمرين أساسيين:

١– أننا أمام حالةٍ، الطرفُ الثاني فيها ليس بدولةٍ، بل هو إقليمٌ له حكمه الذاتيّ ضمن حكومةٍ فيدراليّة، وبالتالي استثناء المناهج القديمة التي تقوم على محورية – الدولة في العلاقات الدولية ورسم سياساتها الخارجية[١]، وتبني تعريفٍ للسياسة الخارجية يلائم الأطراف في بحثنا.

٢– أن يكون التعريف ناظرًا لعنصر "المحددات" أو"المرتكزات" التي تُرسم الدولة سياساتها الخارجية على أساسها؛ وناظرًا للسلوك العملي الذي تنتهجه الدولة تجاه أيّ قضيةٍ ما.

على هذا الأساس، يمكن القول بأن السياسة الخارجية هي "التي تعكسُ العملية الحاصلةَ في أيّ بلدٍ ما، نتيجة مرتكزاتٍ ومبادئ أساسيةٍ تشكّل مصلحته القوميّة العليا، والتي تُترجم إلى واقعٍ ملموسٍ تأخذ أشكالاً متعددة". هذا التعريف من جهةٍ، ناظرٌ إلى محددات السياسة الخارجية، ومن جهةٍ أخرى ناظرٌ إلى السياسات المُطبّقة وفقًا لهذه المحددات.

أما فيما يخص المحددات أو المرتكزات لرسم أيّ سياسةٍ خارجيةٍ، فأقسامها كثيرة[٢] (مادية وغير مادية– داخلية وخارجية– ثابتة ومتغيرة–أساسية ومؤثرة...) لن نستطيع التطرق إليها جميعًا. لكن في بحثنا هذا سنقوم بالمقاربة بناءً على مسارين من المحددات، هما:

---

(1) Rview "**Theories of Foreign Polivcy: An Historical Overview**" **for Steve Smith**,Vol. 12, Cambridge University Press, 1986, p:12.

(٢) للاطلاع التفصيلي في أنواع هذه المحددات الرجوع إلى كتاب "تحليل السياسة الخارجية" للدكتور محمد السيد سليم، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٩٨، من ص: ١٣٧ إلى ١٤٥.

١- المحددات العامة للسياسة الخارجية لكل من إيران وتركيا- أي بمعزلٍ عن قضية الأكراد في العراق - والتي تبني الدولة على أساسها كل سياساتها الخارجية.

٢- المحددات الخاصة بقضية الأكراد، والتي إلى حدٍ كبير تتشابه بين إيران وتركيا بالعناوين وإن افترقت بالخصائص، وهو ما سيظهر معنا في طيات بحثنا.

في المبحثين الأول والثاني سنتحدث عن المحددات العامة لكلٍ من إيران وتركيا، أما المحددات الخاصة في القضية الكردية فهو ما سنطرحه في المبحث الأخير من هذا الفصل.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية

تتميز إيران بالحيوية على مستوى السياسة الداخلية والخارجية، هذا الأمر يرجع إلى عوامل عديدة، موقعها الجغرافي واشتراك حدودها مع العديد من الدول، وتاريخها الحضاري، وعلاقاتها مع الدول الإقليمية والدولية، الأمر الذي أكسبها كما قلنا سابقًا حيوية، لكن في نفس الوقت رتب عليها حملاً ثقيلاً في إدارة سياستها الداخلية والخارجية. من هنا سنحاول التفكيك بين محدداتٍ داخلية وخارجية رسمت معالم السياسة الخارجية الإيرانية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية

الفقرة الأولى: العامل الجغرافي والديمغرافي

يُعتبر المحدد الجغرافي الأساس في نظريات الجيوبولتيك على تنوعها، إذ ينظر الباحث الجيوبولتيكي بدايةً إلى الموقع الجغرافي للدولة في مرحلة السكون والثبات، وهو ما يُسمى بالاصطلاح العلمي "الجغرافيا السياسية"، لينتقل إلى الطور الثاني وهو تحديد المجال الحيوي والحديقة الخلفية بالنسبة للدولة، أي دراسة تطور السياسات الخارجية للدولة بناءً على الجغرافيا، وهو ما يُسمى بالاصطلاح العلمي "الجيوبولتيك"[١]. من هنا لا يمكن إغفال أهمية هذا العامل في تحديد السياسة الخارجية لأي دولة.

تقع إيران في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، وتبلغُ مساحتها (١.٦٨٤.١٦٥ كم٢) مع هامش الزيادة أو النقيصة نتيجة الاختلاف على الجُزر الثلاث. يحدها شمالاً بحر قزوين وتركمانستان، ومن

---

[١] خليل حسين، **الجغرافيا السياسية –دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت ٢٠٠٩، ص: ٣٣-٣٤.

الجنوب الخليج العربي وبحر العرب، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب العراق وتركيا. وتتوزع حدودها على الشكل التالي:

الحدود البرية مع جيرانها:

أ- العراق (١٤٥٨ كم) ، تركمانستان (٩٩٢ كم)، أفغانستان (٩٣٦ كم)، باكستان (٩٠٩ كم) ، تركيا (٤٩٩ كم)، أذربيجان (٤٣٢ كم)، أرمينيا (٣٥ كم).

ب- الحدود البحرية: الخليج الفارسي وخليج عمان (١٨٨٠ كم)، بحر قزوين (٧٤٠ كم).



خارطة رقم ١ : تُظهر الموقع الجغرافي لإيران والدول المجاورة لها[١]

وتكتسب إيران مميزات عديدة بسبب موقعها الجغرافي، وهي:

١- الإطلالة البحرية الطويلة على الخليج العربي، وعلى مضيق هرمز الذي يكتسب أهميةً كبيرةً في تجارة النفط على مستوى العالم.

٢- بحر قزوين الذي أثار جدلاً في الأوساط القانونية (بحر مفتوح ام بحيرة)، والسياسية لناحية حيازته كمياتٍ ضخمةٍ من النفط والغاز المُقدّرة بـ (١٥ إلى ٤٠ مليار برميل نفط) و (٦.٧ إلى ٩.٢ تريليونات متر^{٣})[٢].

٣- تنوع الحدود مع دول مختلفة والأقاليم السياسية المحيطة بإيران، والتي يمكن حصرها بأربعة أقاليم وهي: إقليم هلال الخصيب، إقليم القوقاز، إقليم آسيا الوسطى، إقليم الجنوب[٣]

٤- وقوع إيران بصلب طريق الحرير الذي يربط ما بين الصين والهند من جهة، وأوروبا والدول العربية من جهةٍ أخرى.

هذه الأهمية تظهر على كلام كبار المنظرين الجيوبولتيكين في العالم في رؤيتهم لإيران. إذ يطرح ألكسندر دوغين الروسي في كتابه المهم "أسس الجيوبولتيكيا" تصوره تجاه إيران فيقول:" من وجهة نظر

---

(١) مجموعة من الباحثين، دراسة بعنوان "**الإستراتيجية الإيرانية.. الضرورات الجيوسياسية والهشاشة الداخلية**"، موقع: الجزيرة المباشر، نشرت بتاريخ: ٧-١٠-٢٠١٩، الرابط:
http://mubasher.aljazeera.net/news/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%B4%D8%A7%D8%B4%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-3. (تاريخ الدخول: ٩-٤-٢٠٢٠)

(٢) تقرير بعنوان "**بحر قزوين وثرواته**"، قناة الجزيرة، ١٢ آب ٢٠١٨، الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=MxCI7UX82LE.

(٣) وليد عبد الحي، **دراسة بعنوان "بنية القوة الإيرانية وآفاقها"**، مركز الجزيرة للدراسات، ٣-٤-٢٠١٣، الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.html. (تاريخ الدخول: ٩-٤-٢٠٢٠)

الثوابت الجيوبولتيكية تتمتع إيران دون شك، بالأولوية في هذه المسألة (يقصد إقامة الإمبراطورية الجديدة بنظره)، لأنها تستجيب لجميع المعايير الأوراسية، فهي دولة قارية كبرى، ترتبط ارتباطًا شديدًا بآسيا الصغرى... وعلى خارطة الأرض تحتل إيران ذلك الموقع الذي يجعل إقامة محور موسكو– طهران يحل عددًا ضخمًا من المشاكل بالنسبة للإمبراطورية الجديدة. إذ يمكن لروسيا أن تصل على الفور إلى بلوغ الهدف الاستراتيجي وهو الخروج إلى المياه الدافئة"[١]. فيما يصف بريجنكسي إيران، في معرض تصنيفه للدول في أوراسيا، فيقول:" وتلعب إيران، مضافًا لتركيا، دور المحاور الجيوبولتيكية ذات الأهمية الحاسمة، رغم أن كل من إيران وتركيا تعتبر إلى حدٍ ما نشيطة جيوستراتيجيًا ضمن قابلياتهما المحدودة"[٢].

على المستوى الديمغرافي تتميز إيران بالتنوع القومي، والأغلبية المذهبية، إذ تبلغ عدد القوميات في إيران ثمان قوميات كبرى وقوميات متفرقة، وهي: (الفرس، الآذريون، التركمان، الاكراد، العرب، البالوش، اللور، المازندرانيين). وفي تحديد أعدادهم بشكل دقيق صعوبة، إلا أنه يمكن القول بأن نسبتهم هي: الفرس ٦١٪، الآذريون ١٦٪، الكُرد ١٠٪، اللور ٦٪، العرب ٢٪، البالوش ٢٪، التركمان ٢٪، بقية القوميات ١٪[٣]. أما على المستوى المذهبي فيشكل الشيعة الأغلبية الساحقة بنسبة تتراوح بين (٩٠٪ و ٩٤٪)، أما السنّة فتتراوح نسبتهم بين (٥٪ و٩٪)، واليهودية والزرادشتية والمسيحية فإنهم يشكلون أقل من ١٪.

بعد أن بيّنا الموقع الجغرافي والديمغرافية الإيرانية، يبقى السؤال الأساس: كيف يكون الموقع الجغرافي لإيران، والتنوع الديمغرافي محددين لرسم سياستها الخارجية؟ ويمكن الإجابة عن السؤال المتقدم بنقاطٍ متعددة، وهي:

---

[١] الكسندر دوغين، **أسس الجيوبولتيكا مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديد، بيروت ٢٠٠٤، ص: ٢٨٧–٢٨٩.

[2] Zbigniew Brzenzinski, **The Grand Chessboard,** First Eedition, Hachette Book Group, 1997, P:22.

[3] https://www.worldatlas.com/articles/largest-ethnic-groups-in-iran.html (access date:24-2-2021)

١- تتميز إيران تاريخيًا وحتى الآن بجوار مضطربٍ إلى حدٍ بعيد، والذي يشكل قضايا تتدخل فيها الدول الكبرى لأهمية منطقة الشرق الأوسط في التوازنات الدولية. فعلى الحدود الشرقية تبرز قضية حركة طالبان، وعلى الحدود الغربية العراق المُحتل من العدو الأول لإيران، وفي الجنوب الخلاف على الخليج العربي أم الفارسي، وفي الشمال قضية بحر أو بحيرة قزوين. هذا الأمر الذي قد يؤشر إلى سعي إيران لتخفيض التوترات مع الجوار وبالتالي انتهاج سياسة أقل تصادمًا.

٢- التعدد في الأقاليم السياسية المحيطة بإيران، الذي يعطي هامشًا أكبر للمناورة في السياسة الخارجية الإيرانية. ويدلل على ذلك ما طرحه الدكتور وليد عبد الحي عبر ما يسميه "الجذب الجيوستراتيجي" أي عدد المرات التي اتجهت فيها الكيانات السياسية الإيرانية إلى الخارج أو غزتها، بحيث يؤشر على مركزية الاهتمام الإيراني.

٣- مكامن القوة في موقع إيران بحيث تستطيع تطوير سياساتها الخارجية من دولة إقليمية إلى دولة تؤثر في البُعد الدولي. ونقاط القوة نوجزها بـ:

أ- مضيق هرمز الذي يشكل نقطة ضعف في التجارة العالمية للطاقة.

ب-فرصة تدعيم العلاقات مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى التي لا معبر لها إلى المياه الدافئة إلا من خلال الأراضي الإيرانية[١].

ت-فرصة تدعيم العلاقة مع الصين والهند عبر تنشيط طريق الحرير البري.

٤- أما العامل الديمغرافي فصحيح أنه يعطي غنىً على المستوى الداخلي في تكوين الثقافة الفارسية وترشيدها، لكنها من جهةٍ أخرى تشكل خطرًا من الممكن أن يعزز الغيتوات، وتاليًا الهويات المغلقة التي تسعى للإنفصال، الأمر الذي سيجعل إيران تتعامل بحزم مع أي حدث على المستوى السياسة الخارجية يهدد أمنها القومي ووحدتها.

٥- على المستوى المذهبي، فهو يذّكي منطق الصراع الذي يحكم منطقة الشرق الأوسط، إذ الكثير من الخلافات السياسية أو الإقليمية إنما تصوّر على أنها فتنةٌ مذهبيةٌ أو طائفيةٌ، الأمر الذي يضعف الدور الإقليمي لإيران في المنطقة.

---

[١] نيفين عبد المنعم مسعد، مصدر سابق، ص: ١٧.

في خلاصة هذه النقطة، يمكن القول أن موقع إيران الجغرافي يعطيها مساحةً كبيرةً للعلب دورٍ إقليميٍ يصل تأثيره إلى الدول الكبرى، ذلك أنها تقع في صلب الشرق الأوسط. كما وتمتلك نقاط قوةٍ تجعلها تُقدِم بسياسةٍ أكثر صلابةً، لكنها بنفس الوقت تصطدم بالتنوع القومي والأغلبية المذهبية الذي دائمًا ما يوظفه خصوم إيران بالمنقطة لإضعاف دورها وفعاليتها.

الفقرة الثانية: العامل الأيدولوجي

قد يختلف الباحثون في أهمية دور الأيديولوجية كمحددٍ للسياسة الخارجية في الوقت الراهن، خصوصًا مع انحسار مجمل الأيديولوجيات في العالم. لكن في حالة إيران يصبح الأمر معكوسًا، أي أن إغفال دور الأيديولوجية فيها سيؤدي إلى فهمٍ منتقص للسياسة الخارجية الإيرانية. وهذا ما يظهر من بعض الكُتب، فمثلاُ الكتاب القيّم "The Shia Revival" للبروفسير الإيراني والي ناصر المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، يبحث في أول ثلاثة فصول في تشكل التاريخ الشيعي كمقدمة أساسية لفهم ما تقوم به إيران أو العراق[١]. إذًا نطرح السؤال التالي عن: ما هي الأيديولوجية التي تحكم إيران بعد انتصار الثورة؟ أو فقل الأفكار الأساسية التي تقوم عليها إيران في رسم سياساتها الخارجية. وفي معرض الجواب سنطرح الأفكار بنقاط، وهي:

١- البُعد الإسلامي، فالثورة التي انتصرت عام ١٩٧٩ قامت على مبدأ الإسلام ونصرته وقيام الحكم في الجمهورية على أساسه، بل والمنصوص عليه في المادة الثانية عشر هو أن "الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الإثني عشري، وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغير"[٢]. ويقوم هذا البُعد على ركيزتين أساسيتين، الأولى "نصرة المستضعفين ومجابهة المستكبرين"، والثانية "تصدير الثورة".
٢- البُعد القومي، الذي يقوم على رفع الخصائص الذاتية كحضارةٍ لها عُمقها التاريخي وتجربتها المتقدمة على باقي الدول والحضارات في المنطقة[٣].

---

(1) Review Vali Naser, **The Shia Revival How conflicts within Islam will Shape The Future**, First Edition, Norton & Company, NewYork 2006.

(٢) مصدر نفسه، ص: ٤٣.

(٣) شنين محمد المهدي، بعنوان "**السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي ٢٠٠١-٢٠١٣**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خيضر، الجزائر ٢٠١٤، ص: ٦١-٦٢.

بعد تحديد عناصر الأيديولوجية التي تقوّم سياسة إيران الخارجية، يجب توضيح كيف يتم ذلك. فالبُعد الإسلامي الذي حدده قائد الثورة الإسلامية في إيران روح الله الخميني لم يقم على النظرة التقليدية المتأسسة على مفهومي دار السلام ودار الحرب، وإنما على مفهومي المستكبرين والمستضعفين، وبالتالي فإن دور الدولة الإسلامية ستتوسع مهامها لتشمل أيضًا المساهمة في توحيد صفوف كل المناوئين للظلم والهيمنة[١]. بينما أدت الركيزة الثانية "تصدير الثورة الإسلامية" أو "الأممية الدينية" إلى إعتبار وظيفة إيران أن ترى في كل مكانٍ فيه ظلم وهيمنة، هدفًا لتصدير الثورة الإسلامية إليها. هذه الفكرة أدت إلى توتر العلاقات مع الدول العربية المُستهدفة كالكويت والسعودية والبحرين[٢]، الأمر الذي دعا ببعض رموز النظام آنذاك إلى التخفيف من وقع الفكرة وعنونتها بـ "تصدير فكر الثورة".

تشكل "القومية الإيرانية" الدافع القوي في سعي إيران نحو لعب دورٍ إقليميٍ والتأثير على المستوى الدولي. إذ يوجد قاعدةٌ عند علماء الإجتماع تفيد بأن رفع الشعور القومي لدى أبناء بلدٍ ما يؤدي بهم بطبيعة الحال إلى تعزيز مكانتهم عبر تطوير صناعتهم وإنتاجهم وسعيهم لبناء دولةٍ نموذجيةٍ، لها استقلالها وحريتها. هنا قد يتسأل البعض عن العلاقة بين البعد الإسلامي الذي يوصف بالمثالي، وبين السياسة الخارجية التي تتصف بالواقعية؟ هذه العلاقة الجدلية بينهما التي توّلد ما يُسمى "بالبراغماتية"[٣].

مما لا شك فيه أن الثورة في بداياتها تتصف بالتشدد والراديكالية تجاه المبادئ التي قامت عليها، لكن وبالتقدم عبر مراحل الثورة[٤] سيتجه النظام إلى التفكير بعقلانيةٍ أكثر وبمصلحته القومية في السياسة الخارجية. فمثلاً يصرّح الشيخ هاشمي رفسنجاني بأن لكل حالة خصائصها وتوقيتها الذي يفرض مقاربتها بشكل أكبر من الناحية الأيديولوجية أو البراغماتية[٥]. في حين يشير الباحث "كيهان بارزغار" أنه رغم

---

[١] مصدر نفسه، ص: ٥٩.

[٢] نيفين عبد المسعد، مصدر سابق، ص: ٦٥.

[3] A Group of Researchers, **Iran's Foreign Policy From Khatami to Ahmadinejad**, First Edition, Ithaca Press, UK 2008, p:30-31

[٤] المراحل هي: مرحلة انتصار الثورة، مرحلة استقرار النظام وقيام الحكومة الإسلامية، مرحلة تنظيم البلاد والمجتمع الإسلامي، مرحلة إقامة الحضارة الإسلامية الحديثة.

[5] Rouhollah.K.RAMAZANI, **Independence without Freedom, first edition**, University of Virginia Press, United States 2013, p: 191.

شخصية أحمدي نجاد المتشددة والأيديولوجية إلا أنه لا يمكن تفسير الكثير من الخطوات التي قام بها في سياسته الخارجية – محادثات مع السعودية ومصر وغيرها – إلا على ضوء البراغماتية التي تحفظ المصلحة القومية والجيوستراتيجية لإيران[١].

وقبل الانتقال إلى البحث في المحدد الاقتصادي، من الجيد الإشارة إلى أن الازدواجية في العامل الإيديولوجي بين المصلحة القومية وبين المبادئ الدينية، يعطي مساحةً أوسع في السياسة الخارجية للمناورة. ويستحضرني مثالٌ على ذلك، حينما هجم أنصار مقتدى الصدر على القنصلية الإيرانية في كربلاء، الذي أخذ موقفًا مستنكرًا بشدة لما حصل هو الجانب الرسمي للدولة الإيرانية، فيما لم يقطع الحرس الثوري الإيراني التواصل مع مقتدى الصدر.

الفقرة الثالثة: العامل الاقتصادي

بعد ملاحظة الموقع الجغرافي لإيران القريب من دول ذات وزن اقتصادي (تركيا، روسيا..) ومن مسطحاتٍ مائية لها أثرها على الوضع الإقتصادي الإقليمي والدولية (مضيق هرمز، بحر قزوين)، تجدر الإشار إلى أنه ومنذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران فُرضت العقوبات الإقتصادي على إيران وصولًا إلى اليوم. هذه العقوبات التي وإن اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لكنها كانت بأيدي أغلب الدول المتطورة[٢]. كل ذلك يؤدي بنا إلى استنتاج ما يلي: أهمية العامل الاقتصادي كمحدد لرسم السياسة الخارجية الإيرانية، عبر البحث عن دولٍ تستطيع أن تنشئ معها علاقات اقتصادية ذات وزن بحيث تخفف من حدة العقوبات الاقتصادي المفروضة عليها تاريخيًا.

---

[1] Kayhan Barzegar, Article Titled "**Iran's Foreign Policy Strategy after Saddam**", Belfer Center for Science and International Affairs in Harvard Kennedy School, link: https://www.belfercenter.org/publication/irans-foreign-policy-strategy-after-saddam. (access date: 11-4-2020)

[2] Ivan Eland, Article Titled "**Iran Sanctions Won't Work**", INDEPENDENT INSTITUTE, link: https://www.independent.org/news/article.asp?id=3233. (access date: 13-4-2020)

يقوم الاقتصادي الإيراني بشكل أساس على القطاع النفطي، إذ تشكل الصادرات النفطية ٩٠٪ من إيراداتها من العملة الصعبة، وأكثر من ٨٠٪ من إجمالي صادراتها[١]. فإيران تحتل المرتبة الخامسة ضمن منتجي النفط في العالم (حوالي ٤.١ مليون برميل يوميًا)، والمرتبة الثانية عشر بين الدول المصدّرة (تصدّر ١.٣ مليون برميل يوميًا)، وتمتلك رابع أكبر مخزون من النفط الخام في العالم المُثبت (١٥٨.٤ مليار برميل) متأخرة فقط عن فنزويلا والسعودية وكندا[٢]. أما في قطاع الغاز، فهي تصدّر ٨ مليارات متر مكعب من الغاز سنويًا، فيما تحل في المرتبة الثانية باحتياطي الغاز الطبيعي بعد روسيا .

أما في القطاعات غير النفطية (الصناعية والزراعية) فتتميز بحيوية وفعّالية على مستوى التشغيل والإنتاج وحتى التصدير. إذ تحتل إيران المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط في إنتاج الصلب بـ ١٠ ملايين طن سنويًا، والمرتبة التاسعة في آسيا في إنتاج القمح، وأحد أكبر مصدري الشعير في العالم والفستق في العالم[٣]. أما قيمة الصادرات الزراعية فقد بلغت بين منتصف سنة ٢٠١٩ وشهر نيسان ٢٠٢٠ ما يُقدّر بـ ٥.٢ مليار دولار[٤]. بالمقابل تشكل إيران سوقًا مميزة للدول الصناعية الكبيرة، إذ يبلغ تعداد الشعب الإيراني (٨٤,٩٢٣,٣١٤ نسمة) بترتيب ١٧ بين دول العالم[٥].

على المقلب الآخر، ورغم المميزات التي يتمتع بها الاقتصاد الإيراني التي تعطيها الفرصة لتصبح دولة متطورة، إلا أنه – القطاع الاقتصادي– يشترك مع دول العالم الثالث في عدة أمور تمنعه من لعب دور أكبر، وهي:

---

(١) أمال حجاج ومنال نجعي، **"تأثير المحددات الداخلية على صنع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر ٢٠١٨، ص: ٦١.

(2) Drew Deilver and David Masci, Article Titled "**5 Facts About IRAN**'', Pew Research Center, date of enter: 14-4-2020, link: https://www.pewresearch.org/fact-tank/2018/01/10/5-facts-about-iran/. (access date: 14-4-2020)

(٣) سنين محمد مهدي، مصدر سابق، ص: ٣٩-٤٠.

(٤) قناة العالم، إيران تصدر ٥.٢ مليار دولار من المحاصيل الزراعية، الرابط: https://www.alalamtv.net/news/4795636. (تاريخ الدخول: ١٥-٤-٢٠٢٠)

(5) The World Factbook, **Iran's people and society**, link: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html

- ارتفاع مستويات البطالة بنسبة ١٢٪ من الشباب.
- ارتفاع معدلات التضخم التي بلغت ٩.٠٣٥٪ عام [١]٢٠١٦.
- التقلبات الحادة لمعدلات النمو.

كل ما تقدم يقدم لنا مؤشرًا عن الاقتصاد الإيراني الذي يشكل محددًا للسياسة الخارجية الإيرانية، إن كان على مستوى البحث عن أسواق جديدة لتصدير النفط والغاز، أو في القطاعات الزراعية والصناعية. هذا الأمر الذي تحتاجه إيران بشدة بعد فرض العقوبات الاقتصادية عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية وهو ما سنوضحه في المحددات الخارجية.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

قد ينطلق الباحث في عرضه للمحددات الخارجية من ثنائية (الإقليمية والدولية) لمقاربة ما يشكل محددًا للسياسة الخارجية الإيرانية، لكننا سنحيد عن هذه الطريقة بسبب تصورنا بأن المنطقة الجيوسياسية التي تقبع فيها إيران، من الصعب عزل القضايا الإقليمية عن الدولية وإلا وقعنا في اختزال الكثير من الأحداث التي تقع، ولهذا أسبابه المتصلة بطبيعة المنطقة وأهميتها. من هنا سنقوم بطرح محددين خارجيين لسياسة إيران، وهما:

الفقرة الأولى: العقوبات الاقتصادية على إيران

برزت الضغوطات الاقتصادية كأداة أساسيةٍ مستعملةٍ في ميدان العلاقات الدولية، خصوصًا من الدول الكبرى، وهو ما شهدناه في حالة إيران، إذ بعد انتصار الثورة الإسلامية فيها، أصبح مسار العقوبات الاقتصادية حاضرًا وبقوة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول اتجاه إيران. هذا الأمر سيفرض على إيران أن تبحث عن شركاء اقتصاديين جدد، أو تطور العلاقات مع الحاليين، أو أن تحافظ على الخيط الرفيع مع بعض الدول رغم التباين العام في الإقليم. من هنا، شكلت "العقوبات الاقتصادية" محددًا خارجيًا لمسألة السياسات الإيرانية، خصوصًا في المرحلة الحالية بعد أن أصدر ترامب حزمات من العقوبات الاقتصادية على إيران.

---

[١] أمال حجاج ومنال نجعي، مصدر سابق، ص: ٦٢.

يشكل اعتماد إيران على قطاع الطاقة بشكل أساسي سيفًا ذو حدين، فهو من جهةٍ يدرُّ أرباحًا طائلة على الدولة، ولكن من جهةٍ أخرى هو قطاع مرهونٌ لأسعار النفط المتقلبة والعقوبات الدولية التي تحدّ من تصدير النفط والغاز، وبالتالي التأثير المباشر على إقتصاد إيران القائم على القطاع النفطي. إذ انخفضت الصادرات النفطية – بعد إعلان ترامب تصفير الصادرات النفطية لإيران- من ٢.٥ مليون برميل يوميًا إلى ٤٠٠ ألف برميل يوميًا في أيار ٢٠١٩ بحسب وكالة رويترز. في حين أن صادرات الغاز المسال انخفض خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٨، مقارنةً بالعام الذي سبقه، بنسبة ٤١.٦٪[١].

كل هذه الضغوطات والعقوبات ستترك أثرها المباشر على الإقتصاد الإيراني، فبعد فرض خروج الولايات المتحة الأمريكية من الاتفاق النووي، والبدء بمسار العقوبات، انخفض الناتج المحلي ٨.٣٪، وهو مرجح للنزول أكثر. في حين فقدت العملة الإيرانية ٦٠٪ من قيمتها مقابل الدولار في السوق غير الرسمية، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية فضلاً عن المستوردة، وانخفاض القيمة الشرائية للأسر الإيرانية[٢].

طبعًا لن تقف إيران موقف المتفرج أمام سيل العقوبات الإقتصادية عليها، والمتابع لها يرى أنها تتبع مبدأ "تحويل التهديد إلى فرصة". لذا فإنها عملت على مساريين فيما يخص العقوبات، المسار الأول يقوم على تفعيل الإنتاج المحلي ورفعه للوصول إلى الاكتفاء الذاتي وبالتالي الاستغناء عن الاستيراد؛ المسار

---

[١] وكالة الأناضول، "**انخفاض صادرات الغاز المسال الإيراني بنسبة ٤١.٦ بالمائة**"، الرابط:
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-416-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D8%A9/1254945 (تاريخ الدخول: ٢٥-٤-٢٠٢٠)

[٢] موقع الـ"BBC"، "**العقوبات على إيران: ستة مخططات تظهر مدى تأثيرها**"، الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-48138081 (تاريخ الدخول: ٢٥-٤-٢٠٢٠)

الثاني يقوم على إيجاد البدائل فيما يخص التجارة الخارجية وتصدير النفط، أو رفع مستوى العلاقات الإقتصادية مع بعض الدول، وما يهمنا هو المسار الثاني. في هذا المسار، يمكن الحديث عن تلاقي البُعد الاقتصادي والأيديولوجي في مجال خرق العقوبات الاقتصادية الدولية، إذ ستقوم إيران بالبحث عن شركاء يسعون إلى كسر احتكار الولايات المتحدة الامريكية للقوة الاقتصادية، وبالتالي رفع مستوى العلاقات الاقتصادية مع هذه البلدان.

فبعد العقوبات الأمريكية التي طالت الإقتصاد الإيراني، يمكن ملاحظة ازدهار التبادل التجاري بين الصين وإيران ليصل إلى ٤٨ مليار دولار عام ٢٠١٨، فمع مغادرة شركة "توتال" الفرنسية حقل بارس الجنوبي خشية العقوبات الأمريكية، سارعت شركة البترول الوطنية الصينية إلى ابداء اهتمامها في هذا الحقل[١]. أما فيما يخص تركيا، فإن علاقتهما اتصفت بالإنضباط الجيوسياسي، رغم الخصومة الإقليمية في العديد من الملفات. ويُعدّ العامل الاقتصادي أساسي في الحفاظ على هذا الانضباط، فتركيا ترى في إيران مصدرًا ضروريًا لتحصيل أمنها في الطاقة. بالمقابل تُعدّ تركيا المستورد الأول للغاز الطبيعي الإيراني، ومستورد أساسي للنفط الخام الإيراني، كما ولعبت تركيا دروًا حيويًا في مساعدة إيران للتهرب من العقوبات من خلال تسديد النفط والغاز الطبيعي بواسطة الذهب[٢].

وفي سعي إيران لاستحداث بدائل عملية، يمكن الحديث عن نماذج عديدة قامت بها إيران:

١- محاولة إيران تنويع اقتصادها بعيدًا عن النفط، ورفع الصادرات غير النفطية المنتجة في المصانع الاستراتيجية الإيرانية. ونجاح هذه الخطوة متوقفة على تعزيز الاندماج مع دول الجوار خصوصًا العراق وتركيا[٣] .

---

[١] المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، "**إيران والصين في ظل العقوبات الأمريكية**"، الرابط: https://rasanah-iiis.org/blog/tag/%d8%a5%d9%8a%d8%b1%d8%a7%d9%86-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d9%86/(تاريخ الدخول: ٢٦-٤-٢٠٢٠)

[2] Tamer Badawi, Article's titled "**The Economic Turn in Turkish-Iranian Relations**", link: https://carnegieendowment.org/sada/81273. (access date: 16-4-2020)

[٣] زكريا ابو سليسل، "**الصمود يعيد تشكيل الاقتصاد الإيراني: ورشة مقاومة العقوبات**"، جريدة الأخبار، الرابط: https://al-akhbar.com/World/272030. (تاريخ الدخول: ٢٦-٤-٢٠٢٠)

٢- يظهر أنه في الفترة التي تم اعفاء ثمان دول من استيراد النفط الإيراني، تم رفع الصادرات النفطية لدولةٍ واحدةٍ هي كوريا الجنوبية، رغم أن باقي الدول قلصّت استيرادها أو ألغته مطلقًا.

٣- إجراء إيران مفاوضات مع بعض الدول الأوروبية، مثل سويسرا، النمسا – لكونها الرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي- وألمانيا، حول إيجاد آلية للتبادل المالي مع الدول الأوروبية. هذه الآلية المسماة "INSTAX" التي لم تدخل حيز التنفيذ بسبب تشديد العقوبات الامريكية.

بالخلاصة، صحيح أننا مازلنا نشهد مضاعفات العقوبات على الإقتصاد الإيراني، مضافًا إلى أن كثير من الدول ألغت مطلق التبادل التجاري، لكن الناظر إلى السياسة الخارجية الإيرانية يرى أنها تسعى إما للتمسك بالعلاقات الاقتصادية الحالية رغم التباينات السياسية (مثال تركيا)، وإما لإيجاد أسواق جديدة تخفف عنها أعباء العقوبات.

الفقرة الثانية: المنطقة الملتهبة في الشرق الأوسط

تتميز أزمات منطقة الشرق الأوسط بأنها متجذرة، وبأثارها العميقة على مجمل السياسة الدولية. من هنا سنتكلم عن قضيتين في المنطقة أدت إلى صياغة السياسة الخارجية الإيرانية بما يتلائم معها. هذه القضايا هي:

١- التواجد الامريكي المباشر في المنطقة: شكّل احتلال العراق للكويت السبب في بدء التوافد الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط، إيمانًا منها بأن التهديد لمصالحها الحيوية يستوجب حضورها المباشر في المنطقة. هذا التواجد المباشر أعاد خلط الأوراق لجميع الدول، خصوصًا التي تقع في موقع الخصومة مع الولايات المتحدة، ومنها إيران.

في مقاربة قضية قدوم الأمريكي إلى الحدود المتاخمة لإيران، لابد من ملاحظة أمرٍ أساسيٍّ، وهو التفرقة بين ما قد يُتّبع من خطوات وتكتيكات وبين ما تهدف إليه السياسة على المستوى البعيد وما قد تحققه من نتائج. صاحب التواجد الأمريكي في المنطقة صعود الإصلاحيين – بداية التسعينيات- إلى الحكم في إيران قبل عدّة سنوات، الأمر الذي فتح باب النقاش على مصرعيه حول "طبيعة السياسة الخارجية الأنسب في ظل هذه المتغيرات الإقليمية"، وحُسم ذلك بتبني مبدأ "الحياد الإيجابي". مفاد هذا

المبدأ هو كون إيران غير مؤيدة أو صديقة للنظام الذي يتعرض للتهديد، ولا هي حليفة للقوة التي تمارس هذا التهديد. بشرط أن لا يشكل أي حدثٍ تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي.

هذا المبدأ كان يهدف إلى احتواء خطر التواجد الأمريكي للأمن القومي الإيراني، إذ كانت إيران مصنفة أمريكيًا ضمن "محور الشر" والدول الداعمة للإرهاب، والولايات المتحدة الأمريكية أتت إلى المنطقة بهدف نشر الديمقراطية وتغيير هذه الأنظمة. دفعت هذه المخاوف الحقيقية إلى طرح جملةً من الإصلاحيين في إيران ما أسموه "الفرصة الثمينة"، أي فتح باب الحوار مع الولايات المتحدة واستغلال تقاطع المصالح الحاصل في المنطقة، إذ الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى إيران في معالجة القضايا الإقليمية مثل أفغانستان أو العراق لامتلاكها التأثير العميق في البلدين، بالمقابل تسعى إيران لتحصين أمنها القومي والعمل على إيجاد شركاء في الدول المجاورة، بعد أن كانت تاريخيًا تمثل مصدر قلق[١]. لكننا كما أسلفنا حُسم هذا النقاش لصالح "الحياد الإيجابي" الذي أوضحناه، وأردنا الإشارة فقط كيف أن احتلال العراق وأفغانستان دفعت الأمر إلى النقاش في واحد من أخطر المبادئ في السياسة الخارجية الإيرانية.

صاحب مبدأ الحياد الإيجابي، رفع مستوى التنسيق مع الدول الأوروبية والوكالة الدولية للطاقة والدول الكبرى (الصين وروسيا) سعيًا منها لتقويض حجة "البرنامج النووي العسكري"، فقد أعلنت إيران في تشرين الثاني ٢٠٠٣ نيتها التوقيع على بروتوكول إضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وموافقتها على قيام مفتشي الوكالة بجولاتٍ تفتيشيةٍ غير معلنة[٢]. كل هذا يعكس عمق المخاوف التي كان يشكله التواجد الأمريكي على طرفي حدود إيران، هذا على المستوى الأول. أما في النتائج البعيدة – وهو ما سنكتفي بالإشارة إليه– التي حصلت عليها إيران في المنطقة، فقد انتزاعت دورًا إقليميًا رأته حقًا لها، مستغلةً بذلك غياب المشروع الإقليمي العربي، والتخبط اللاحق للسياسة الأمريكية في المنطقة، والناظر إلى الواقع الإقليمي يرى ذلك[٣].

---

[١] طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، الطبعة الاولى، دار الساقي، بيروت ٢٠٠٦، ص: ١٨١.

[٢] عدنان مهنا، **مجابهة الهيمنة إيران وأمريكا في الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت ٢٠١٦، ص:٤٧.

[٣] نهرين جواد شرقي، دراسة بعنوان "**السياسة الخارجية الإيرانية تجاه التغييرات في المنطقة العربية**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الخامس عشر، الأنبار ٢٠١٨، ص: ١٧٢–١٩١.

٢- الثورات العربية : منذ عام ٢٠١١ والمنطقة العربية تمر بمرحلة تحولات وتغيرات نتيجة الإنتفاضات الشعبية التي حصلت فيها، الأمر الذي ترك أثره على مجمل التفاعلات والتحالفات الإقليمية عمومًا وعلى إيران تحديدًا، خصوصًا أنه صاحب تنامي الدور الإيراني في المنطقة. هذا الأمر فرض على صُنّاع السياسة الخارجية أن يطرحوا هذه التحولات على طاولة البحث وإعادة ترتيب الأولويات ودراسة مدى التغيرات التي من الممكن أن تحدث.

على مستوى الداخل الإيراني، برزت رؤيتان متناقضتان في اتجاه ما يحصل في البلاد العربية آنذاك، فقد رأى التيار المحافظ في إيران والدوائر الرسمية أن الإنتفاضات العربية إن هي إلا امتداد للثورة الإسلامية في إيران وهي "بوادر يقظة إسلامية" لابد من دعمها والتعويل عليها. بينما رأى الإصلاحيون أن "ما يحصل في شوارع تونس وصنعاء والقاهرة ينبغي أن يُبحث عنها في صلب اعتراض الملايين في حزيران ٢٠٠٩ في إيران كما صرّح الزعيم الإصلاحي مير حسين موسوي[١]. إلا أنه بطبيعة الحال ستسير سياسة الإيران الخارجية النظرة الرسمية "المحافظة". هذا الاختلاف في منطلقات الرؤية ليس أمرًا نظريًا فقط، بل إنه سيؤدي بإيران إلى دعم التيارات الإسلامية التي تقود الثورة، ومحاولة استمالة هذه إلى المحور الإسلامي الممانع للهيمنة الغربية، وهو كان يؤكده مرارًا قادة النظام[٢]. لكن هذا لم يشكل محددًا أو حتى مؤثرًا في سياسة إيران الخارجية، ذلك أن الكثير من الثورات العربية إنما اتجهت بخلاف ما كانت تتمناه إيران.

لكن المفارقة هو موقف إيران من الحراك الذي بدأ في سوريا، إذ أعلنت وقوفها بجانب النظام في سوريا، وأن ما يتحضر لسوريا ليس قضية "مطالب شعبية"، بل هو إعادة صياغة المنطقة بأسرها. فسوريا تقع في صلب المحور الرافض للسياسات الأمريكية في المنطقة ومسار الاعتدال التي تنتهجه البلاد العربية في قضايا المنطقة، لذا كان الحراك فيها مقدمةَ حربٍ طاحنةٍ لبتر هذا المحور الممتد من إيران إلى

---

[١] عمر البشير الترابي، دراسة بعنوان"'**إيران والاحتجاجات العربية: التأثير والتأثر**"، مجلة "إيران المحافظون–الحركة الخضراء–الثورات العربية"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ص: ١٦٥–١٦٦.

[٢] فراس أبو هلال، دراسة بعنوان "**إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١١، ص: ٥–٦.

العراق فسوريا وصولًا للبنان، أي المس بالأمن القومي الإيراني[١]. هذا الأمر جعل من سوريا الساحة الأساسية للصراع بين المحاور الإقليمية، بين محور تمثله السعودية والإمارات، ومحور يمثله إيران وحزب الله. وما عمّق هذا الانقسام بين إيران والدول العربية هو الحرب في اليمن والثورة في البحرين، فكما نعلم أن السعودية قادت تحالفًا عربيًا في حربها على اليمن للقضاء على الحوثيين المدعومين من قبل إيران. في حين قرأت الحكومة البحرينية والنظام السعودي، التأييد الإيراني للثورة في البحرين، على أنه يستند على أسس طائفية[٢].

على هذا الأساس يمكن القول أن الثورات العربية بشكل عام، والحرب في سوريا بشكل خاص شكلوا محددًا أساسيًا لسياسة إيران الخارجية، فأدت إما إلى قطع العلاقات كليًا مع بعض البلدان والدخول في صراع حاد معها (السعودية والإمارات)، وإما لرفع مستوى العلاقات إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية مع غيرها من البلدان (روسيا)، أو لاتباع سياسة حذرة جدًا لا تؤدي لقطع العلاقات رغم التصادم في بعض الساحات الإقليمية (تركيا).

---

[١] بيرم سينكايا، دراسة بعنوان "**تأثيرات الربيع العربي على سياسة إيران تجاه الشرق الأوسط**"، ترجمة: أحمد عيشة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر ٢٠١٥، ص: ١٣.

[٢] فراس أبو هلال، مصدر سابق، ص: ١١.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية

تتميز تركيا نتيجة بعدها التاريخي، وموقعها الجغرافي ونظرة الدول الكبرى اتجاهها أولًا واتجاه المنطقة، بتداخل المحددات الداخلية والخارجية بقوة، وبالعلاقة شديدة التأثير بينهما؛ خصوصًا وأن الموقع الجغرافي الفريد لتركيا أثر بقوة على رسم هويتها الداخلية وسياستها الخارجية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية

الفقرة الأولى: الموقع الجغرافي والعامل الديمغرافي

تبلُغ مساحة تركيا ٧٨٣,٥٦٢ كم٢ ، وتتوسط بموقعها دوائر إقليمية مهمة على مستوى العالم، حيث تشرف على الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، كما أنها على تماس مع الاتحاد الأوروبي وروسيا. كذلك تسيطر على مضيقي البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة، وتطل على البحر الأسود والبحر المتوسط وبحر إيجا، ويتيح هذا التنوع في الحدود البرية والمائية حريةً أكبر في اختيار السياسات والتحالفات لتركيا. تتوزع حدود تركيا على الشكل التالي:

١- الحدود البريّة:

أ- سوريا (899 كم)

ب-إيران (534 كم)

ت-العراق (367 كم)

ث-أرمينيا (311 كم)

ج- جورجيا (٢٧٣ كم)

ح- بلغاريا (٢٢٣ كم)

خ- اليونان (١٩٢ كم)

د- أذربيجان (١٧ كم)

٢- الحدود البحرية:

أ- البحر الأسود (٨٣٣٣ كم)

ب-البحر الأبيض المتوسط (١٥٧٧ كم)

ت-بحر إيجة (٢٧٠٥ كم)

ث-بحر مرمرة (٩٢٧ كم)[1]

---

[1] www.cia.gov



تظهر الخريطة أعلاه الموقع الجغرافي لتركيا[١]

وتكتسب تركيا مميزات عديدة نتيجة موقعها الجغرافي:

١- يرى القادة الأتراك أن التعاون الاقتصادي الإقليمي كفيل بخلق المناخ الملائم لتحقيق السلام. فمن إيران بلد ٨٤ مليون، إلى العراق بلد ٣٩ مليون، إلى بلدان آسيا الوسطى التي ترى فيها تركيا العمق العرقي لإعادة إحياء العثمانية الجديدة، كلها تشكل أسواقًا خصبةً لتنمية العلاقات الإقتصادية وتبعًا السياسية. فمثلاً يفوق حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا والبلدان العربية حجم العلاقات الاقتصادية العربية البينية[٢]. كما أن حاجة "إسرائيل" للمياه أدى إلى صياغة تصدير المياه إليها بعنوان "مشروع السلام"، والذي طرحه رئيس الوزراء التركي آنذاك بصيغة "نبيع المياه لإسرائيل ولكن مقابل السلام"[٣].

٢- تشكل تركيا بموقعها الجغرافي الممر الأساسي لعبور وتصدير الطاقة بين آسيا والشرق الأوسط من جهة وأوروبا من جهة أخرى. فمن "ممر الغاز الجنوبي" أو "تاناب"، إلى خط أنابيب "باكو – تبليسي – جيهان

(1) **www.worldatlas.com**

(٢) جلال عبدالله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨، ص: ١٣٨.

(٣) مصدر نفسه، ص: ١٤٣.

النفطي"، ومشاريع "غازبروم" بخطيه السيل الأزرق والسيل التركي، وغيرها من الأنابيب. طبعًا هذه المرور الكبير لأنابيب النفط والغاز في تركيا، يقدم لها الفُرص لرفع مستوى العلاقات مع الدول المجاورة على قاعدة تمتين المصالح الإقتصادية بينها. وبهذا الأمر لن تكون تركيا دولةً هامشيةً كما وصفها بعض الباحثين، بل لها حضورها في الساحة الإقليمية والدولية.

٣- تشرف تركيا بموقعها الجغرافي على ساحاتٍ ملتهبةٍ، فمن صعود القومية الكردية وانعدام الاستقرار في العراق، إلى احتمال التصادم مع القوة الإيرانية، إلى المشهد السوري، كلها تشكل جوارًا متأزمًا لتركيا خصوصًا وأن القادة الأتراك في حزب العدالة والتنمية – أو كانوا- يؤمنون بأن الاستقرار والازدهار الداخليين في تركيا يعتمدان بدرجة كبيرة على الاستقرار الإقليمي والدولي[١].

ويمكن معرفة أهمية الموقع الجغرافي من خلال مؤشرين تاريخيين، الأول هو مبدأ ترومان الذي أعلنه رئيس الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٤٧ الذي ينصّ على حقها في في القيام بأي عملٍ في حال تهديد أمنها، الأمر الذي جعل أمن تركيا من أمن الولايات المتحدة الأمريكية. أما المؤشر الثاني، فهو قبول حلف شمال الأطلسي لانضمام تركيا، الدولة غير الأطلسية، إلى هذا الحلف فقط لقربها من الإتحاد السوفياتي، وبالتالي العمل على منع أي تمددٍ للشيوعي نحو الجنوب.

أما على المستوى الديمغرافي، فيبلغ تعداد المواطنون الأتراك ٨٢ مليون نسمة[٢]، ويتوزعون عرقيًا على الشكل التالي: القومية التركية ٧٣٪، القومية الكردية ١٩٪، القوميات الأخرى (الأرمن، العرب، اللاز، الشركس والكرج) ٨٪[٣]. وهذا بالمبدأ يقودنا إلى نوع من الاستقرار الداخلي في مسألة القوميات، لغلبة العرق التركي وتشكليه الأغلبية الساحقة، لولا سياسته الإلغائية في حق القوميات الأخرى وبالخصوص اتجاه الأكراد. أما على المستوى الديني، يناهز عدد المسلمين ٩٩٪ من الشعب التركي أغلبه

---

[١] جمال واكيم و موريال ميراك–فايسباخ، **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام ٢٠٠٢**، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ٢٠١٤، ص: ٤٨.

(2) www.cia.gov .

(3) idem.

من السنية الحنفية[١]. بعد هذا الإيضاح لابد من الإشارة إلى انعكاس الموقع الجغرافي لتركيا والتوزع الديمغرافي فيها على سياساتها الخارجية.

يرفض أحمد داوود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي" أن تبقى تركيا دولة يُنفذّ عبرها سياسات الدول الكبرى، ورأى أن الشرط الاساسي الذي يلزم للانتقال من ساحة التأثير الإقليمي على الحدود إلى ساحة التأثير القاري والدولي مرهونٌ باستخدام العامل الجيوسياسي في العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية، أي بالانطلاق من الإدراك المكاني لتركيا والساحات التي ستتحرك نحوها. وقال أن الانفتاح على المحيط الدولي يقع باعطاء الأولوية لثلاث ساحات، هي:

١- المناطق البرية القريبة: البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.
٢- الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود، شرق المتوسط، الخليج، بحر قزوين.
٣- المناطق القاريّة القريبة: أوروبا، شمال أفريقيا، جنوب آسيا، وسط وشرق آسيا[٢].

فهذه الأحزمة السياسية المتداخلة هي التي تشكل محور انطلاق تركيا نحو الخارج بنظر أوغلو وهي مبنية بنظره على الإدراك العميق لموقع تركيا الجغرافي وتداخل الساحات وترتيب أولوياتها، ولذا فإنه يعزف عن فكرة الانضمام للاتحاد الأوروبي لصالح التوجه الجديد الذي يطرحه.

أما تأثير التوزع الديمغرافي في تركيا على سياستها الخارجية، فبعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتأثير ذلك على دول آسيا الوسطى (آذربيجان وكازاخستان وقرغيزيا وأوزبكستان وتركمانستان) بدأ الحديث في الأوساط التركية عن ما أسموه "العالم التركي". يُقصد بهذا المصطلح الجيوسياسي الجمهوريات التركية أو الدول التي تضم الشعوب الناطقة بالتركية والذين يصل تعدادهم إلى ١٥٠ مليون[٣]. إذًا سيمتد النفوذ التركي إلى الساحة المنكشفة حديثًا لها بالاعتماد على البُعد العرقي، وهذا ما يظهر من القمم التي كان يعقدها زعماء الدول الناطقة باللغة التركية، ومن تأسيس "المجلس التركي" عام ٢٠١٠ الذي ينظم

---

[١] محمد نور الدين، مصدر سابق، ص: ٥١.

[٢] أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة الثانية، دار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١١ بيروت، ص: ١٤٣-١٤٤.

[٣] ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، الطبعة الأولى، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٠، ص: ٢٠.

العلاقات بين هذه الدول ويطورها، وصولًا إلى إنشاء "غرفة التجارة والصناعة" بين هذه الدول والعمل على تأسيس "صندوق الاستثمارات المشتركة"[١].

وقد يتداخل البُعد الجغرافي مع الديمغرافي كما في حالة دول آسيا الوسطى، فكما نعلم أنها دول مغلقة وغير مفتوحة على البحار، الأمر الذي سيضطرها إلى البحث عن منفذ يؤمن لها الوصول إلى البحار الدافئة. في حين تركيا تتميز – كما أسلفنا– بموقع مميز من ناحية الممرات المائية والمسطحات المائية التي تشرف عليها، وهذا ما يعزز فرص التواصل مع هذه البلاد وتمتين العلاقات معها.

الفقرة الثانية: المحدد الأيديولوجي

يبرز العامل الأيديولوجي بقوة في الحالة التركية لما تعرض له هذا البلد والمجتمع من صدمات على المستوى الأيديولوجي، حتى أنه يمكن القول بأن السياسة التركية الداخلية والخارجية لا يمكن فهمها أبدًا من دون سبر أغوار التشكلات الفكرية والثقافية لهذا البلد. فبعد خمسة قرون من النظام الإسلامي الذي حكم مناطق شاسعة، أتى مصطفى كمال ليعلن القطيعة الكاملة مع الخلافة الإسلامية ويعلن النظام العلماني الجديد الساعي للتشبه بالغرب كما أدعى، وبذلك دخلت تركيا في دوامةٍ من التجاذبات الفكرية بين الإسلاميين والعلمانيين. ونحن في هذا المبحث سنتطرق للبُعد الأيديولوجي فقط بما يؤثر في سياسة تركيا الخارجية، وإلا فإن موضوع هذا المبحث قد يحتاج إلى مطولات في إحاطة جميع جوانبه في الحالة التركية.

يمكن القول أن الفترة الممتدة من تأسيس الدولة التركية الحديثة إلى حين وصول حزب العدالة والتنمية شهدت مخاضًا قويًا على مستوى توجه الدولة الأيديولوجي. وتعددت أطراف هذه التجاذبات، فمرةً تكون بين الإسلاميين والعلمانيين، ومرةً تكون بين الجيش والنظام السياسي – وعلاقة الجيش بالنظام السياسي في تركيا إشكاليةٌ متشعبة جدًا– كما سيتضح بعد قليل.

ربط مصطفى كمال أتاتورك بين تحديث تركيا وبين إلغاء الخلافة الإسلامية أولًا ومن ثم كل مظاهر الإسلام في المجتمع، أي أن مشروع مصطفى كمال في صياغة السياسة الداخلية والسياسة الخارجية قام

---

[١] محمود عباسي، مقال بعنوان:"**ماذا تعرف عن "المجلس التركي"؟.. تحالف الدول الناطقة بالتركية**"، وكالة أنباء تركيا، الرابط: https://tr.agency/news-81489. (تاريخ الدخول: ٩-٥-٢٠٢٠)

على أساس "الانقطاع عن كل ما هو إسلامي ومن نتاجات الماضي"، والسعي إلى التحديث والتغريب. هذا الأمر أدى بسياسة تركيا الخارجية أن تنعزل عن الدول الإسلامية مطلقًا أولاً، وأن تتوجه إلى أوروبا آنذاك وتتبنى القوانين والأعراف الأوروبية ثانيًا[١]. فكانت أن حكمت الأيديولوجية الكمالية سياسة تركيا نحو الغرب، ولكن من دون الدخول في الساحة الدولية بقوة، بل أرست مبدأً حاكمًا لسياستها الخارجية وهو مبدأ العزلة الذي رفعه أتاتورك بهذا الشعار "سلامٌ في الوطن، سلامٌ في العالم". لذا يمكن القول بأن التوجه التركي نحو الغرب كان توجهًا حضاريًا أكثر منه توجهًا سياسيًا واقتصاديًا.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية خرجت تركيا من عزلتها الإقليمية والدولية وأعلنت اصطفافها لصالح المعسكر الغربي في وجه المعسكر الشيوعي، الذي تمظهر بالانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، والدخول تحت المظلة الأمنية الأمريكية عبر "مبدأ ترومان"، والسعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[٢]. هذا الانتقال إلى مرحلةٍ جديدةٍ في السياسة الخارجية صاحبه بروز الديمقراطية والتعددية الحزبية في الداخل التركي ، الأمر الذي أعطى الأحزاب الإسلامية بإعادة تشكيل أنفسها والدخول في المعترك السياسي مع الحركات العلمانية. على أنه يمكن القول بأن هذا الصراع الذي حصل بين الإسلاميين والعلمانيين لم يُترجم في تغيرات جوهرية في السياسة الخارجية، بل إن محط التجاذبات بين الطرفين كان على مستوى هوية المجتمع التركي والدولة التركية ولم يصل إلى مستوى تغيير مرتكزات السياسة الخارجية أبدًا، إلا في الانفتاح على السعودية ودول الخليج في وجه الدول العربية التحررية. والمؤشر على ذلك كثرة الانقلابات العسكرية (أربعة انقلابات في أقل من نصف قرن) التي حصلت في تركيا.

لكن يمكن القول أن "الانقلاب الأبيض" الذي قامت به المؤسسة العسكرية عام ١٩٩٧ على الحزب الإسلامي "حزب الرفاه" – وهو الحزب الإسلامي الوحيد الذي استلم السلطة في القرن العشرين– أثّر على صياغة رؤية حزب العدالة والتنمية الواصل حديثًا إلى السلطة بحيث أخذ بعين الاعتبار مراعاة المبادئ الأتاتوركية لحزب العدالة والتنمية. كما أن حادثة اعتقال أردوغان نتيجة اتهامه بالتحريض على القيم

---

[١] جمال واكيم و موريال ميراك–فايسباخ، مصدر سابق، ص:٢٩.

[٢] علي حسين باكير وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، قطر ٢٠١٠، ص:١٣٣–١٣٤.

العلمانية عبر إلقائه شعرًا دينيًا في احتفالٍ شعبيٍ في شرق تركيا، تكشف عن الخلفية الإسلامية التي أتى منها أردوغان ومؤسسو حزب العدالة والتنمية، خصوصًا إذا عرفنا أنهم كانوا أعضاء سابقين في حزب الرفاه الإسلامي[١]. هذه الموقف الديني المحايد أو البراغماتية الدينية عبّر عنها حزب العدالة والتنمية في برنامجه الحزبي للحكومة التاسعة والخمسين في وصف نفسه بأنه "حزب ديمقراطي محافظ"[٢].

"البراغماتية المرتكزة على المبادئ الأتاتوركية والعودة إلى البُعد التاريخي الإسلامي" هو عنوان المرحلة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى مقاليد الحكم في تركيا. بهذا العنوان الجديد حصلت نقلة نوعية في السياسة الخارجية التركية، إذ لوحظ تعدد الساحات التي تتجه إليها تركيا وتنوعها، والعمل على تحسين علاقاتها مع البلدان المجاورة[٣]. وبهذا المبدأ "البراغماتية السياسية" يمكن فهم تبدل الأولويات في سياسة تركيا الخارجية حتى في فترة حكم حزب العدالة والتنمية ، حيث عزفت تركيا عن التوجه نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وبدأت تعطي أهمية أكبر للشرق عمومًا والشرق الأوسط بالخصوص.

التزمت تركيا سياسة الانفتاح والسعي لتبوء مركزًا أساسيًا في الساحة الإقليمية (الوساطة بين إسرائيل وسوريا، اتباع سياسة محايدة عن الغرب اتجاه إيران..) والدولية حتى عام ٢٠١١، أي مع بدء "الحراك العربي" في مختلف البلدان العربية. رأت تركيا في الثورات العربية – خصوصًا في تونس ومصر وسوريا– فرصةً لتعميم نموذج حزب العدالة والتنمية وبالتالي تسيّد العالم الإسلامي ولعب دور قيادي في المنطقة. هذا الأمر قاد باتباع تركيا سياسة أكثر تدخلية في ما يحصل، بعد أن كانت تتبع سياسة تصفير المشكل مع الجوار، ولاحقًا التدهور إلى دعم أطراف في النزاعات الداخلية التي أخذت شكل الحروب الداخلية المدمّرة. إذًا كل ما نُظّر له سابقًا من قبل أوغلو أو أعلنه حزب العدالة والتنمية أصبح وقف التنفيذ منذ عام ٢٠١١، وشهدت علاقات تركيا الخارجية أكثر تدهورًا مع إيران والروسية حول دعم النظام السوري،

---

[١] "**أردوغان يردد أبيات الشعر التي اعتقل بسببها قبل ١٨ سنة**"، موقع "عربي ٢١"، الرابط: https://www.arabi21.com/story/8288069. (تاريخ الدخول: ١١–٥–٢٠٢٠)

[٢] مجموعة مؤلفين، **عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، بحث بعنوان "الإسلامية التركية: من الرفاه إلى العدالة والتنمية"، الطبعة الرابعة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية ٢٠١٢، ص: ٨٥.

[٣] نهرين جواد شرقي، دراسة بعنوان "**مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة**"، مجلة العلوم السياسية، عدد ٥٤، العراق ٢٠١٨، من ص: ٤٠٥ إلى ٤٤٠.

ومع السعودية والإمارات حول دعم الفصائل المسلحة في الحرب الروسية، ومع النظام الجديد في مصر بعد الانقلاب على نظام الإخوان[١].

يمكن القول بالمحصلة أن المحدد الأيديولوجي حاضر بقوة في تركيا، لما تحمله من إرث تاريخي عميق، وهو إن حصل علمنة النظام السياسي لكن الحضور الإسلامي في المجتمع لازال حاضرًا وبفاعلية. لذا كانت التجاذبات الرئيسية بين الإسلاميين من جهة والعلمانيين من جهةٍ أخرى، حتى وصل حزب العدالة والتنمية، الحزب البراغماتي ولكن بخلفية إسلامية. وتميزت سياسته الخارجية بفاعلية وتقدم لدور تركيا الأقليمي والدولي، حتى عام ٢٠١١ مع أخذها طرفًا في الثورات العربية والنزاعات المسلحة والاصطفافات الإقليمية لاحقًا. الأمر الذي أدى إلى تدهور علاقاتها السياسية مع كثير من الدول، والإقتصادية كذلك وهو ما سنشير إليه في النقطة التالية عن "المحدد الاقتصادي".

الفقرة الثالثة: المحدد الاقتصادي

مرّت تركيا عام ٢٠٠١ بأزمة اقتصادية خانقة نتيجة سياسات اتبعتها الحكومات على المستوى الداخلي، أدى إلى اعتبارها أشدّ أزمة منذ تأسيس تركيا الحديثة. لكن من ينظر إلى واقع الاقتصاد اليوم يرى أنها نجحت في النهوض والتطور، الأمر الذي أوصلها إلى أن تكون ضمن الدول العشرين ذات الاقتصادات الكبرى. هنا لابد من النظر أولًا في الموارد، ثانيًا النموذج الاقتصادي التي إتبعته وكيف أثّر ذلك على سياستها الخارجية.

تفتقر تركيا إلى كميّات معتبرة من النفط والغاز، لكنها بالمقابل تكاد تحتكر موردين أساسيين في المنطقة وهما "الغذاء والماء"، وبحسب الدراسات المستقبلية يتوقع أن يتسببا بصراعات دولية للاستحواذ عليهما في ظل الشح الذي تعاني منه دول المنطقة[٢]. طبعًا تجدر الإشارة إلى أن البحث في المحدد الاقتصادي يشمل حتى افتقار الدول لبعض الموارد الطبيعية، مثل حالة تركيا مع النفط والغاز، إذ أن ذلك سيجبرها على السعي لتأمين كفايتها من شتى الدول وبالتالي التأثير على سياستها الخارجية.

---

[١] فريق الأزمات، دراسة بعنوان "**أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الإقليمي**"، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد١٢، الأردن ٢٠١٦، ص: ٩–١٠.

[٢] علي حسين باكير وآخرون، مصدر سابق، ص: ٢٤.

يقع هدف "أمن الطاقة" بالنسبة لتركيا في قمة أولويات السياسة الخارجية التركية، ذلك أنها تستورد أكثر من ٩٠٪ من نفطها وغازها من الخارج، حتى أنّ سعيها للوصول إلى مصاف الدول الكبرى اقتصاديًا لن يتحقق من دون ضمان أمن طاقتها. تعدّ العراق وإيران والسعودية وروسيا على التوالي من أهم الدول المصدّرة للنفط الخام، حيث يستحوذ النفط العراقي على ٥٠٪ من واردات تركيا، في حين بلغت نسبة النفط الإيراني ٢٤٪ من واردات النفط الإيراني، ومن ثم تأتي السعودية وروسيا[١].

لكنها بعد أحداث ٢٠١١ في المنطقة وانعكاساتها على العلاقات التركية الخارجية – حتى مع نفس الدول المصدّرة لها– وضعت تركيا مبدأً أساسيًا لضمان أمنها الطاقوي، وهو العمل على تنويع مصارد الطاقة لها، كذلك السعي للقيام بعمليات تنقيب بنفسها. وهنا نشهد الانفتاح التركي نحو دول القوقاز والسماح لهم بمدّ خط النفط الأطول إلى أوروبا والذي سيؤمن حوالي ٦ مليارات متر مكعب من الغاز لتركيا. كذلك يقع التوسع التركي نحو قبرص الشمالية والاتفاق مع الحكومة الليبية في طرابلس ضمن مسار ضمان الطاقة، إذ أعلن مسؤول عسكري تركي أن الطائرة المسيرة هي لحراسة سفن التنقيب البحري في المناطق القريبة من قبرص، كما أن الاتفاق التركي–الليبي يقتضي بتوسعة منطقة تركيا الاقتصادية حتى باتت تلامس المنطقة الخاصة بليبيا[٢]. طبعًا هذا الأمر يعقّد من توجهات تركيا الخارجية، ذلك أن التوتر سيرتفع نتيجة التنافس الإقليمي والدولي على مصادر والطاقة في منطقة بحر الشرق الأوسط، وبالتالي صحيح أنها ستنفتح على بعض البلدان الجديدة أو توطد علاقتها معها، ولكنها ستزيد من التوتر مع دول أخرى.

وفق دراساتٍ كثيرة فإن الشرق الأوسط بالخصوص سيتجه إلى أزمات متعددة حول الأمن المائي في المنطقة، الأمر الذي دفع بتركيا إلى اعتبار الثروة المائية فرصةً لتوظيفها في سياستها الخارجية. ولاستغلال هذه الثروة المائية التي تُقدّر بـ ٨٨٪ من مصادر نهر الفرات و٨٧٪ من مياه نهر دجلة، قامت

---

[١] مظفر مؤيد العاني، مقالة بعنوان " **كيف تؤمن تركيا إحتياجاتها من النفط؟**"، موقع: تركيا بوست، ٢٤–٨–٢٠١٦، الرابط: .https://www.turkey-post.net/p-150338/

(تاريخ الدخول: ١٩–٥–٢٠٢٠)

[٢] Bbc العربية، **تحركات تركيا الأخيرة للتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط "قد تشعل بؤرة توتر جديدة"**، ١٧–١٢–٢٠١٩، الرابط: .https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50823072 (تاريخ الدخول: ١٩–٥–٢٠٢٠)

السلطات التركية بمشروعين أساسيين هما "مشروع جنوب شرق الأناضول" و "مشروع أنابيب السلام" لتجميع المياه والمحافظة عليها[١]. وفي الرؤية التركية، فإن هذه المشاريع ستشكّل نقطة قوة في علاقاتها مع الدول المجاورة المحتاجة للمياه، ذلك أن الأمن المائي يستتبع لا محال الأمن الغذائي لهذه الدول خصوصًا مثل سوريا والعراق.

وبحسب الباحث العراقي مازن إبراهيم فإن تركيا تأمل فيما لو تم المشروع أن تدخل بشكل مباشر في شؤون المنطقة لفرض نفسها كقوة كبرى لا مفر منها في عملية إعادة نشكيل خريطة المنطقة الجيوسياسية للشرق الأوسط الذي دخل مسار التوتر منذ حرب الخليج الثانية[٢]. هنا نرى أن سياسة تركيا الخارجية مثلًا شهدت انفتاحًا على إسرائيل أكثر من السابق، فبعد إرسال إسرائيل للخبرات الفنية والتقنية فيما يخص مسألة مشاريع المياه السابقة، بدأت التنسيق يرتقي إلى أعلى المستويات السياسية والدبلوماسية والأمنية[٣]. على المقلب الآخر أثارت مشاريع المياه هذه حفيظة الدول المجاورة لتركيا- العراق وسوريا- خصوصًا وأن هذه المشاريع تمد إسرائيل بالمياه[٤].

هنا يظهر أن العامل الاقتصادي والإنفتاح التركي على إسرائيل هو الذي أدى إلى تدهور العلاقات مع الدول العربية المجاورة، لكن نفس هذا البُعد – الاقتصادي- سيحافظ على العلاقة من التدهور التام أو الانقطاع، بل سيدفع للخروج من هذا الجمود[٥]. ففي فترة التسعينات تطورت العلاقة التجارية بين تركيا وبعض الدول العربية (السعودية ومصر)، بل وحتى عودة تحريك العلاقة مع العراق بعد حرب الخليج الثانية، نتيجة حاجة الأتراك إلى النفط العراقي والسوق العراقية لتصدير السلع الغذائية بسبب الحصار

---

[١] مخنف سوفيان، **دور البعد الاقتصادي والأمني في توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة العراق للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٨**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠١٨، ص: ١٢٥-١٢٦

[٢] مازن خليل ابراهيم، **دراسة "مشروع أنابيب السلام وأزمة العلاقات التركية السورية"**، العدد: ٢٠، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق ٢٠١٢، ص: ٣٧٧ – ٣٩٤.

[٣] عبد الناصر محمد سرور، دراسة "**التعاون (الإسرائيلي، التركي) في السياسة المائية خلال عقد التسعينات**"، العدد الأول، مجلة الجامعة الإسلامية، جامعة الأقصى، فلسطين ٢٠٠٨، ص: ١٨٧ – ٢٠٩.

[٤] مازن خليل ابراهيم، مصدر سابق.

[٥] نادية مصطفى، دراسة بعنوان "**مصر وتركيا والشرق الأوسط الكبير**"، ترجمة: شيرين حامد فهمي، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، الرابط: https://hadaracenter.com/?p=2423. (تاريخ الدخول: ٩-٥-٢٠٢٠)

الذي فُرض على العراق[1]. هذا قبل أن تدخل تركيا في دوامة الأزمة الإقتصادية التي بدأت بأواخر التسعينيات واستمرت حتى وصول حزب العدالة والتنمية.

بعد الأزمة التي مرّت بها تركيا في بداية القرن الواحد والعشرين رأت الحكومة الجديدة عام ٢٠٠٣ ضرورة اتباع سياسات اقتصادية مختلفة عن السابق كي تنهض باقتصاد تركيا. وعلى هذا الأساس طلبت تركيا في البداية معونةَ صندوق النقد الدولي، ومن ثم وضعت سياساتٍ عامةٍ تهدف إلى تحويل تركيا إلى دولةٍ مركزيةٍ لجذب الاستثمارات الأجنبية خصوصًا في القطاعات المُنتجة. هذا التحول على مستوى الهوية الاقتصادية التركية في سبيل جعل تركيا مركزًا لتحقيق الترابط الاقتصادي بين مختلف دول العالم، أسماه البعض بالسياسات الريعية. هذه المقاربة الاقتصادية للسياسة الخارجية – مع الإشارة إلى أنها أحد العوامل فقط– الجديدة ستؤدي إلى عدة نتائج وهي:

١- سيأخذ السلوك التركي مسارًا يرضي الدول الكبرى ذات الاقتصادات الكبيرة بهدف الحصول على مساعداتٍ مالية واقتصادية وتقنية.
٢- الانفتاح السياسي والاقتصادي على الجوار الإقليمي، سيما الأقطار العربية وإيران التي تمثل مجالًا حيويًا لنمو علاقاتها الاقتصادية.
٣- البحث الدائم عن أسواق جديدة وعن شركاء جدد لتنويع المصادر والأسواق في سبيل تحصيل الأمن الاقتصادي كذلك[2].

في هذا المحدد نكون قد أشرنا إلى السياسات الاقتصادية التي تؤثر على بعض التوجهات الخارجية لتركيا، من الحفاظ على خيطٍ رفيعٍ مع بعض الدول رغم التباعد في كثير من الملفات الإقليمية، إلى الانفتاح على حكوماتٍ جديدةٍ في سبيل تعزيز الاقتصاد التركي (الحكومة الليبية)، إلى فتح مجال الاستثمارات الأجنبية أمام مختلف دول العالم في سبيل الوصول إلى ترتيب العشر الأوائل في العالم. وبعد هذا نكون قد أنهينا البحث في المحددات الداخلية.

---

[1] جلال عبدالله معوض، **العلاقات الاقتصادية العربية – التركية**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات ١٩٩٨، ص: ١٥ – ١٦.

[2] مخنف سوفيان، مصدر سابق، ص: ١٥٣.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

إن الموقع المتميز لتركيا الرابط بين الشرق والغرب، والإيديولوجية المرِنة نسبيًا، سيفرض لا محال محدداتٍ خارجيةٍ لها الأثر في تكوين تركيا لسياستها الخارجية، خصوصًا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما بعد ٢٠٠١، أولًا لحصول تغييرٍ في المنطقة والعالم بعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية حربها على الإرهاب، ثانيًا وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وانتهاجه سياسةً خارجيةً مغايرةً عما سبق. لذا سنبحث في المبحث عن محددين يمكن لحاظ أثرهما الشديد في السياسات التركية تجاه مختلف القضايا.

الفقرة الأولى: تركيا والدخول إلى الاتحاد الأوروبي

"إن الحضارة التي يجب أن ينشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوروبا، مضمونًا، وشكلاً، لأن هناك حضارةٌ واحدةٌ هي الحضارة الأوروبية، وهي الحضارة القائدة الموصلة إلى القوة والسيطرة على الطبيعة، وخلق الإنسان السيد والأمة السيدة... وأن جميع أمم العالم مضطرةٌ إلى الأخذ بالحضارة الأوروبية لكي تؤمّن لنفسها الحياة والاعتبار"[1] بهذه الكلمات كشف أتاتورك عن غايته من كلّ السياسات التي أخذ يتّبعها في الداخل والخارج والتي تصبّ في جعل تركيا الجديدة من ضمن الحضارة الأوروبية والغربية. حافظت الحكومات المتعاقبة على مساعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، عبر الدخول في مفاوضاتٍ مباشرةٍ وغير مباشرة، وعبر السعي لتحقيق الشروط التي تؤهلها لأن تصبح عضوًا في الاتحاد، رغم أنها حجزت مقعدًا لها في العديد من اللجان والمجالس الخاصة بالاتحاد الأوروبي، لكنّ العضوية الكاملة لم تتحقق أبدًا بالنسبة لتركيا.

تشير استطلاعات الرأي العام في تركيا إلى أن ما يقارب ٧٥٪ من الشعب يؤيد عضوية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. والأسباب التي تدفع تركيا للسعي إلى هذا الانضمام عديدة، منها:

أ- القناعة التركية بضرورة تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي سيحقق لها مكاسب كبيرةً في مجال الاستثمار، والتجارة، والتكنولوجيا...

ب- تعزيز العلاقات السياسية مع الدول الأوروبية، خاصةً الدول غير الاعضاء في حلف الناتو.

---

[1] محمد نور الدين، الجمهورية الحائرة، مصدر سابق: ص: ٢٥-٢٦.

ج- إيجاد تركيا أسواقًا جديدةً لمنتجاتها في أوروبا، من خلال إزالة الحواجز الجمركية والحدّ من وسائل حماية الصناعات الوطنية[١].

إلا أن الاتحاد الأوروبي عمومًا والدول المؤثرة عكفت دائمًا على مطالبة تركيا بتحقيق مجموعة شروطٍ إذا ما قامت بها تُصبح مؤهلةً للانضمام إلى الاتحاد. بعد التطرق إلى شروط الانضمام، سنسأل بأنها هل ستؤثر طبيعة هذه الشروط على سياسات تركيا الخارجية، وعن مدى تأثيرها؟ وهل عملت أنقرة لتحقيقها فعلاً. في عام ١٩٩٩ وهي بداية مرحلة الأوربة في تركيا، صدرت تقارير عديدةٍ تطالب أنقرة بتنفيذ المطالب التالية لمنحها العضوية في الاتحاد، وهذه الشروط هي:

أ- التمكين القانوني لحريات التعبير وتأسيس الروابط والأحزاب.

ب- رفع العقبات التي تحظر استخدام لغاتٍ غير التركية في الإذاعة والتلفزيون والمدارس.

بالمقابل أدان البرلمان الأوروبي الانتهاكات التركية التي كانت في الواقع تشكّل صلب سياسته الداخلية والخارجية، خصوصًا في التعامل مع القضية الكردية. هذه الانتهاكات التي حذّر منها البرلمان الأوروبي، اعتبر أنها قد تؤخر عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد، بل قد تلغي أصل الفكرة، وهي:

أ- إدانة ما وصفه بالانتهاكات المتعددة للحريات السياسية.

ب- عدم دعم الحقوق الثقافية للأكراد، والعمل على طمس هويتهم الثقافية، بحظر لغتهم وتراثهم الخ...

ج- إدانة تنفيذ حكم الإعدام في تركيا، ما أسهم بإنقاذ عبدالله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني، من الإعدام[٢].

---

[١] حيدر محمود، **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن ٢٠١٤، ص: ٧١-٧٢.

[٢] إيمان دني، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية ٢٠٠٢-٢٠٢٣**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر ٢٠١٧، ص: ١٩٠-١٩١.

بعد معرفة حساسية القضية الكردية عند القادة الأتراك على مر التاريخ، سواء في الداخل التركي أم فيما يخصّ إقليم كردستان العراق، ليس من الصعب معرفة مدى تأثير العناوين التي يثيرها الاتحاد الأوروبي كإصلاحاتٍ يريد من تركيا القيام بها. من هنا أصبح صانع القرار بين حدّين دقيقين وهما: تحقيق الشروط التي ينادي بها الاتحاد الأوروبي للانضمام إليه والتي يقع في صلبها إعادة النظر في الأساليب المُتّبعة تجاه القضية الكردية والاعتراف بالمكون الثقافي الكردي، ودون ذلك مخاطر كثيرة وخطوط حُمر عديدة؛ أو عدم التخلي عن السياسات المتشددة تجاه القضية الكردية، والذي يعني إفشال المساعي نحو الانضمام الفعلي للاتحاد الأوروبي.

لكن سيظهر معنا في الفصل الثاني أنّ تركيا حاولت فعلاً في الفترة الممتدة من ٢٠٠٢ تاريخ تقلّد حزب العدالة والتنمية الحكم، إلى عام ٢٠١٠ تاريخ إعراض تركيا عن السعي نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ الموائمة بين هذين الحديّن قدر الإمكان. لذا سنرى أن السياسة التركية في هذه الفترة تجاه إقليم كردستان العراق حذرةٌ جدًا، سواء في التشديد عليه، أم في فتح العلاقات معه.

طبعًا هنالك رأيٌّ يقول بأن مساعي أنقرة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كانت تقتصر على هدفٍ تكتيكيٍّ متمثلٍ بإضعاف دور الجيش التركي في صناعة التوجهات السياسية في تركيا[١]، وهذا وإن صحّ لكنه لا يغير من مدى تأثيره على القضية الكردية. إذ كما عرفنا سابقًا فإن المؤسسة العسكرية هي التي كانت دائمًا ما تطرح الحلول المتشددة والعسكرية فيما يخص القضية الكردية عمومًا. وبالتالي فإن إضعاف المؤسسة العسكرية كذلك سيترك أثره على مقاربة القضية الكردية.

الفقرة الثانية: الأزمة السورية

شكل عام ٢٠١١ مفصلاً أساسيًا على مستوى المنطقة، إذ شهد هذا العام خروج الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة، وبدء موجة الثورات في البلدان العربية، والتي تحولت لاحقًا في بعضها إلى حربٍ طاحنة. هذه التغيرات أتت بعد أن أعلنت تركيا عام ٢٠١٠ عزوفها عن التوجه نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي، وإعادة التموضع في الساحتين العربية والإسلامية.

---

[١] **مقابلة مع الدكتور محمد نور الدين المتخصص بالشأن التركي**، أجراها الباحث معه بتاريخ ٤ حزيران ٢٠٢٠.

لكن واقع الأزمة السورية، والاصطفافات التي حصلت على أساسها، خلط الأوراق بشكلٍ كبيرٍ في الساحة الإقليمية، خصوصًا مع تنامي قوة داعش وخرقه للحدود مع العراق واحتلاله لأجزاء كبيرةٍ منه؛ ومن تعاظمٍ للقوات الكردية في سوريا والدعم الأمريكي لها؛ والدعم الإيراني والروسي للنظام السوري. هذا الأمر يقودنا إلى نقطةٍ كنا قد طرحناها سابقًا، من أن أيّ دولةٍ ترى في قضيةٍ ما تهديدًا لها فإنها ستسعى في لحظة الفوضى والضياع الإقليمي إلى الضغط قدر الإمكان لحسم هذه القضية أو لطمس أيّة تطلعاتٍ من الممكن أن تنشئ بعد انقضاء هذه الفترة.

عمومًا، هذا ما كان يميز السياسية الخارجية التركية، إن كان اتجاه النظام السوري، من دون التصادم مع إيران أو روسيا؛ أو تجاه أكراد سوريا المدعومين من الولايات المتحدة الأمريكية. هنا قد ترى تركيا في هذه اللحظة خطرًا مصدره اتصال الساحات التي يتواجد فيها الأكراد من سوريا إلى العراق فتركيا، والذي يحمل في طياته تهديدًا للأمن القومي التركي؛ لذا لن تقف أنقرة مكتوفة الأيدي، وستحاول الحؤول دون قيام هذا الاتصال، إما بشن هجماتٍ عسكريةٍ في سوريا، أو بفتح مسار المفاوضات الجديّ مع أكراد تركيا ومنحهم الحقوق السياسية والثقافية كي يتم احتوائهم في الداخل التركي أو شن هجماتٍ عسكريةٍ على إقليم كردستان لمنع أي تدهورٍ في القضية الكردية عمومًا.

إذًا ما يمكن قوله أنه من المحددات الأساسية التي تركت أثرها على مدى عقدٍ من الزمن، ولا زالت حتى الآن هي الحرب الكبرى في الداخل السوري، والتي جعلت دول العالم أجمع تشكّل مَحاورًا شديدة التعقيد، وهو ما يستحق الدراسة المعمّقة.

المبحث الثالث: المحددات الخاصة بإقليم كردستان

كما نعلم بأن أي سياسةٍ خارجيةٍ أو حتى داخليةٍ تستند على محدداتٍ أساسيةٍ مهما تبدلت القضايا، فهي بمثابة المحددات العامة لكل التطورات، لكنّ تتميز بعض القضايا بخصائص ومميزاتٍ تفرض منهجيةً مغايرةً أو أسلوبًا محددًا لطريقة مقاربتها، وهنا نصبح أمام المحددات الخاصة لكل مسألة أو قضية. على هذا الأساس بعد أن تحدثنا عن محددات السياسة الخارجية لإيران وتركيا، وهي محدداتٌ عامةٌ، سنشير في المقام إلى المحددات الخاصة لقضية إقليم كردستان العراق، على أن يكون بيان سياسة إيران وتركيا تجاه الإقليم وفق المحددات العامة و الخاصة في المبحث الآتي.

استندنا في استخلاص المحددات الخاصة لإقليم كردستان إلى استقراء الأحداث التاريخية لكلٍ من إيران وتركيا، وكيف كانت تتغير السياسة هنا أو تستمر هناك، وهذا ما يجعل حصرها من الأمور الصعبة جدًا. لكن ما توصلنا إليه من المحددات الخاصة يمكن تعدادها، وهي:

١- علاقة إقليم كردستان العراق مع أكراد البلدين، وبالتحديد مع الحركات الإنفصالية في إيران وتركيا. فكما نعلم أن تهديد الحركات الإنفصالية القومية في كل من إيران وتركيا هو جدّيٌ يطال الأمن القومي للبلدين. لذا فإنهما ينظران إلى تطور علاقات هذه الحركات مع الإقليم، في إطار تأييد مسارها الإنفصالي، الأمر الذي سيقود بطبيعة الحال إلى تأزيم العلاقة مع البلدين.

٢- علاقة كل من إيران وتركيا مع العراق، فالنزعة الإنفصالية التي يمثلها الإقليم في العراق من الممكن أن تُستغل كحصان طروادة عند تأزم العلاقات مع العراق، فيحظى أكراد العراق عندها بدعمٍ مفتوح. في حين أن العلاقات إذا ما كانت إيجابية أو لا أقل ذهب العراق مع أحد جاريه إلى اتفاقٍ من بعد حربٍ أو أزمةٍ حادة فإن إقليم كردستان سيكون حاضرًا على طاولة المفاوضات كورقةٍ تسلمها تركيا أو إيران للعراق في معرض التنازل عنها، وهنا تتدهور العلاقة بين الإقليم وتركيا وإيران. وهذا ما عبر عنه الأكراد بتسليمهم لقمةً سائغةً لصدام حسين عند الاتفاق على إيقاف حرب مع إيران.

٣- مستوى التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية بين البلدين. فإيران ستتمسك بأي بلدٍ تنسج معه علاقاتٍ اقتصاديةٍ متقدمةٍ، حتى ولو اختلفت معه في كثيرٍ من القضايا الإقليمية، طبعًا ما لم يصل الأمر إلى تهديدٍ جدّيٍ لأمنها القومي مباشر، وفي هذا الإطار تتدرج علاقة إيران مع تركيا. لذا فإنّ مستوى التبادل التجاري بين الإقليم من جهة وتركيا وإيران من جهة سيساهم في صياغة سياسات البلدين تجاه هذا الإقليم. في المقلب الآخر، إن احتواء إيران وتركيا لاقتصاد الإقليم يؤمّن للبلدين الكبيرين الغطاء الكافي للذهاب بعيدًا في الضغوطات السياسية أو الاقتصادية على الإقليم عندما يريدان، إيمانًا منهما بأن الإقليم لن يفرّط بالعلاقات الاقتصادية معهما (قضية كركوك بالنسبة لتركيا).

٤- سعي الإقليم للاستقلال، وبالتالي الدخول في مسار تقسيم العراق، الأمر الذي لا يمكن لتركيا أن تتقبله أو حتى إيران بأي شكلٍ من الأشكال؛ إذ أن ذلك سيفتح المنطقة على مصرعيها أمام تنامي الحركات الإنفصالية، خصوصًا في تركيا وإيران. هنا لابد من الإشار إلى أنه صحيحٌ كما أسلفنا أن كلًا من

الجاريين يستخدمان الإقليم كحصان طروادة عبر دعمه، لكن من دون أن يصل إلى حدّ الاستقلال وتأسيس دولةٍ عرقيةٍ مجاورةٍ لهما.

الفصل الثاني

مسار السياسات الإيرانية التركية تجاه إقليم كردستان بعد ٢٠٠٣

شكّل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ تحولًا عميقًا في المنطقة، جعل الكثير من الدول المجاورة للعراق تعيد النظر في سياساتها الإقليمية نتيجة التواجد الأمريكي على حدودها بشكلٍ مباشرٍ. صحيح أن الولايات المتحدة قدِمت إلى المنطقة بشكلٍ مباشرٍ خلال حرب الخليج لحماية أمنها القوميّ، إلا أن ٢٠٠٣ كان مختلفًا لإثارهِ التي تركها حتى يومنا، إذ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعًا تغيريًّا عنونته بـ "الشرق الأوسط الجديد"، وبحجّةٍ فضفاضة عنوانها "محاربة الإرهاب".

وكان إقليم كردستان العراق نتيجة العلاقات التاريخية التي راكمها مع الولايات المتحدة الأمريكية، متأملًا من قدومها إلى العراق في تحصيل ما بقي من حكمه الذاتيّ، مستغلاً الفوضى الحاصلة في المنطقة والفراغ السياسي الذي أحدثه سقوط النظام البعثيّ.

أمام هذا الواقع الجديد لن تكتفي إيران بمراقبة ما يحدث على حدودها، وتركيا بالتسليّم للولايات المتحدة الأمريكية بالتصرف المُطلق في إقليم كردستان العراق كم يحلو لها، بل إنهما سيعملان على تقويض المساعي الكردية في العراق.

من هنا بحثنا في هذا الفصل السياسة الإيرانية تجاه إقليم كردستان العراق، محاولين تحديد ملامح هذه السياسة وتقسيمها بحسب المتغيرات الحاصلة في العراق أو في الساحة الكردية. كما أننا بحثنا في المبحث الثاني السياسة التركية تجاه الإقليم بعد أن رأت تركيا في عدم سماحها للولايات المتحدة الأمريكية استخدام أراضيها في الحرب، تبِعاتٍ أثرّت في منعها عن الدخول إلى العراق، فتداعت إلى اعتبار الساحة الكردية البوابة الأساس للدخول في لعبة التوازنات مع بقية الدول. كما أننا في المبحث الأخير بحثنا تأثير هذا الإقليم على العلاقات الإيرانية التركية.

وهنا يجب الإشارة إلى نقطةٍ في غاية الأهمية، بعد أن بحثنا في الفصل الأول عن مرتكزات كلٍ من البلدين، وهي أنه ما من سياسةٍ تريد الدولةُ رسمها إلا وفيها هامشٌ من المرونةِ عند حصول متغيرٍ أو تبدّلٍ ما يستدعي إعادة النظر في السياسة المُتّبعة، عبر ما يُسمى بـ"التغذية الراجعة". إذًا فالعلاقة بين ما

يُطبق من سياسات في الخارج والمرتكزات النظرية، علاقةً جدليّةٌ تستدعي المراجعة الدائمة والتقييم المُستمر، وهو ما قد يظهر معنا.

المبحث الأول: في السياسة الإيرانية تجاه إقليم كردستان العراق

المطلب الأول: الحذر تجاه إقليم كردستان العراق

يلاحظ المتتبع للسياسة الإيرانية تجاه إقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣ عدم ظهورها بشدّة كما كانت سياسة تركيا، وذلك لأسباب جوهريةٍ تشكّل مدخلاً مهمًا لمعرفة السياسة الإيرانية وتقييمها. وهذه الأسباب عديدة أهمّها:

١- شكلت الأحزاب الشيعية المدخل الأساس والكبير للسياسة الإيرانية إلى الداخل العراقي، نتيجة العُمق التاريخي الذي يضفيه البُعد المذهبي في العلاقة مع الجمهورية الإسلامية في إيران.

٢- عدم انحصار الحدود مع العراق بإقليم كردستان، إذ تبلغ الحدود العراقية الإيرانية حوالي ١٤٠٠ كلم، أكثر من نصفها مع المحافظات الأخرى غير الكردية.

٣- إن السياسة الإيرانية في المرحلة الأولى ما بعد سقوط النظام العراقي كانت مقيّدة ومحدودةً نتيجة الوجود الأمريكي المباشر في الساحة العراقية، خصوصًا وأن الحكومة الرسمية في إقليم كردستان العراق كانت على تنسيقٍ عام مع الاحتلال الأمريكي.

لذا يمكن القول بأن السياسة الإيرانية تجاه الأكراد في الفترة الممتدة حتى ٢٠١١، تاريخ الانسحاب الأمريكي من العراق، كانت تمرّ أكثر عبر الحكومة المركزية وتحديدًا عبر تكتل الأحزاب الشيعية. كما أن الملامح العامة للسياسة الإيرانية كانت أكثر انفتاحًا وقبولاً وتعاونًا مع أكراد العراق، وذلك – مضافًا للأسباب المتقدمة الذكر – بسبب اعتراف إيران بالأقليات الكردية في بلادها ضمن الإطار الثقافي والعرقي، و تمثّلهم في البرلمان الإيراني؛ وهذا بخلافه في تركيا كما عرفنا سابقًا. كل ما تقدّم سيؤثر لا محال على إيران في مقاربتها لإقليم كردستان العراق بانفتاحٍ أكثر من تركيا، ولكن هذا لا يعني أبدًا عدم وجود

"خطوط حمر" تحكم العلاقة بينهما. أما الذي حكم سياسة إيران تجاه إقليم كردستان العراق بشكل أساسي منطلقان يمكن ردّ كافة الأحداث المتفرقة إليهما، وهي:

١- تقويض الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى جعل الساحة العراقية عمومًا والساحة الكردية تحديدًا، خاصرةً رخوةً في إيران، خصوصًا وأن الإقليم يحاذي المناطق الكردية الإيرانية، وبالتالي إمكانية إثارة القلاقل على الحدود مع إيران وفي الداخل الإيراني وارد جدًا.

٢- قيام إقليم كردستان العراق بالسعي نحو الانفصال وإقامة حكم ذاتي خارج النظام الفيدرالي العراقي، أو حتى احتوائه للحركات الانفصالية الكردية الإيرانية (مثل حزب الحياة الحرة الكردستاني).

إن هاتين النقطتين تهددان بشكلٍ مباشرٍ الأمن القومي الإيراني؛ فالنقطة الأولى تهدد أصل وجود النظام الإيراني، في حين أن النقطة الثانية تهدد وحدة الأراضي الإيرانية. كما أن السمة المميزة لسياسة إيران في الداخل الكردي، هو عدم تعاطيها مع إقليم كردستان العراق كوحدةٍ سياسيةٍ قائمةٍ بذاتها، بل إنها استفادت من قربها من الاتحاد الوطني الكردستاني مثلًا في وجه الحزب الديمقراطي الكردستاني في العديد من المفاصل الأساسية، خصوصًا وأن الحكومة الرسمية في إقليم كردستان العراق يقودها بشكلٍ أساسٍ عائلة البرزاني، أي الحزب الديمقراطي الكردستاني.

في النقطة الأولى، لا شكّ أنه من أهم الأهداف الأمريكية في قدومها إلى العراق هو كشف الساحة الإيرانية أمام الضغط لتحصيل أكبر قدرٍ من التنازلات من قبل إيران، أو حتى شنّ الحرب المباشرة؛ والساحة الكردية في العراق تُشكّل جزءًا أساسيًا من هذا المخطط. ويمكن تعداد شواهد على هذا التوجه، فمثلاً قامت الولايات المتحدة باستغلال علاقاتها مع الأحزاب الكردية، وذلك ببناء مطارين عسكريين في أربيل والسليمانية، وتجهيز معسكرات تدريبٍ لاستخدامها في أعمالٍ تخريبيةٍ تهدف إلى إشاعة البلبلة الداخلية في بعض المناطق الإيرانية المتوترة[1]. كذلك كان التغلغل الإسرائيلي في الشمال العراقي يأخذ

---

[1] دهام العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية، مصدر سابق، ص: ١٥٨.

مساره بقوة، إذ كانت الشركات الإسرائيلية تقوم بشراء الأراضي في المناطق الكردية بهدف حجز مكان تُمارس من خلاله النفوذ في إقليم كردستان العراق في وجه إيران[١].

في معالجة هذه المخاوف الحقيقية لن تستطيع إيران أن تستعمل القوة العسكرية أو الوسائل المباشرة، لما لهذا الخيار من مخاطر جسيمةٍ وتكلفةٍ باهظةٍ جدًا عليها. لذا كان الإعلان عن مبدأ الحياد الإيجابي ناظرًا إلى الساحة الكردية كذلك، فإن سياسة إيران تجاه إقليم كردستان العراق ستكون ضمن سياستها، هذا المبدأ – بحسب ما أعلنته الجمهورية – يعني أن إيران لن تقاتل القوات الأمريكية مباشرةً، ولن تقدّم لها التسهيلات في الوقت نفسه، كما أنها لن تقاتل إلى جانب النظام العراقي، ولن تسمح للقوى المؤيدة لها، مثل فيلق بدر، القيام بأيّ عملياتٍ ضد النظام[٢]. كان ذلك على مستوى الموقف العلني، لكن ما اتبعته إيران هو التغلغل في الداخل العراقي عبر دعم الجماعات المحسوبة عليها، سياسيًا وعسكريًا وماليًا، والتي أرادت من خلالها عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية من بناء نظامٍ معادٍ لإيران على حدودها.

من هنا نفهم سياسة إيران المُنفتحة على الساحة الكردية، خصوصًا وأن المسألة تتعلق بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة في العراق. لذا سعت إيران لدعم العملية السياسية الانتقالية في العراق، لعدم تقسيمه طائفيًا أو عرقيًا ولعدم السماح في نشوء نظام معادٍ لها؛ فبنت من أجل ذلك علاقاتٍ وطيدةٍ مع أغلب الأحزاب الكردية، وعززت علاقتها بتلك الأحزاب، واعترفت بالواقع الفيدرالي لإقليم كردستان و كانت من أوائل البلدان التي فتحت قنصليتها في السليمانية. هذا الانفتاح على الأكراد كان هدفه ضمان تأييد الأحزاب الكردية لمشروع الفيدرالية في الجنوب وقانون النفط، حيث يتيح إقرار القانونين لإيران الاستفادة من نفط الجنوب، فضلاً عن أن تأييد الفيدرالية يؤمّن لإيران الابتعاد عن فتح ملفاتٍ جديدةٍ تزيد المواجهة مع الإدراة الأمريكية. لكن في الوقت عينه، لم يمنع ذلك من تبني إيران سياسات معارضة لضم

---

[١] عبد الأمير العمري وظاهر الربيعي، دراسة بعنوان "**دوافع وأهداف السياسة الإيرانية تجاه العراق بعد ٢٠٠٣**"، مجلة جامعة ذي قار، العدد ١٤، العراق ٢٠١٩، ص: ٢٠١.

[٢] طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة**، مصدر سابق، ص: ٢٥٧.

مدينة كركوك إلى إقليم كردستان، خشية تعاظم نفوذ أكراد العراق ومن ثم اتساع قدرة تأثيرهم على المناطق الكردية في الدول المجاورة[١].

كذلك في الشأن الاقتصادي، استفادت إيران من السياق الاقتصادي للعلاقات مع العراق ومع إقليم كردستان، إذ تعود هذه العلاقة إلى تسعينيات القرن الماضي بعد أن فُرض على العراق الحصار الاقتصادي، حيث فتحت إيران حدودها لتهريب البضائع إلى العراق عبر الحدود الكردية مع إيران. بعد عام ٢٠٠٣، أصبحت طرق التهريب هذه نقاط حدودية معترف بها بين إقليم كردستان وإيران ، والتي لا تزال مُستخدمة حتى اليوم؛ حيث تمر عبرها تجارة النفط الخام عبر الناقلات، والتي تعمل ليل نهار لنقل النفط من إقليم كردستان إلى ميناء بندر عباس على الخليج الفارسي[٢]. هذا الأمر أدى إلى ازدهار العلاقات التجارية بين الطرفين منذ العام ٢٠٠٣ وبدأ حجم التجارة بينهما يتخطى المليارين دولار أمريكي.

أما على خط طهران – بغداد فقد أدارت طهران سياساتها بشكل فعّال بحيث أصبحت مساحة تقاطع المصالح بين العاصمتين واسعةً جدًا. لذا يرى بعض الباحثين أن معظم المسؤولين العراقيّين مستعدّون لمواصلة "السّياسات القديمة للرّئيس السابق صدّام حسين تجاه الأكراد"، من خلال رفضهم تطبيق المادّة ١٤٠ من الدستور العراقي التي تسعى لحل المشاكل الحدودية. فالأكراد الذين يعتبرون هذه المسألة ذات أهميّةٍ كبيرةٍ قد فقدوا الثّقة بحكومة نوري المالكي رئيس الوزراء الأسبق نتيجة هذه السّياسة التي تحاول المماطلة وتأجيل حلّ هذه المشكلة[٣].

---

[١] دهام العزاوي، **الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية**، مصدر سابق، ص: ١٥٩-١٦٠.

[2] **Iran's Role in the Kurdistan Region**, AL Jazeera Center For Studies, 20-4-2016, link: https://studies.aljazeera.net/en/reports/2016/04/160420105055207.html (access date: 18-6-2020)

[٣] هيثم مزاحم، "**هل تصبح كردستان العراق قاعدة أمريكية؟**"، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٦ يونيو ٢٠١١،
الرابط:
https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/Will_Kurdistan_be_an_American_Colony.aspx (تاريخ الدخول: ١٩-٦-٢٠٢٠)

لكن على المقلب الآخر نلاحظ أن طهران عملت على تقريب وجهات النظر بين الحكومة المركزية والحكومة الكردية فيما يخص حقوق النفط في كركوك، وهي من ضمن المناطق المتنازع عليها بشدّة. طبعًا هذه المساعي إنما تصبّ في مصلحة طهران، إذ استطاعات إيران أن تنتزع اتفاقًا ينصّ على نقل ٦٠ ألف برميل من النفط يوميًا إلى إيران عن طريق إقليم كردستان العراق في الشمال، على أن تُسلّم إيران نفس الكمية إلى العراق من الجنوب عبر البصرة(١).

هنا نرى مدى التأثير الإيراني على صناعة القرار في الساحة العراقية، بحيث ترفض الحكومة المركزية تارةً البت في مسألة المادة ١٤٠، وطورًا تتفق مع أربيل في تسليم النفط لإيران ومن نفط المناطق المتنازع عليها. هذا الأمر سيؤثر في النظرة الإيرانية إلى الساحة العراقية على أن إدارة التوازنات في الساحة الكردية يمر بشكل أساس عبر حكومةٍ مركزيةٍ تعمل إيران على دعمها وتقويتها، حتى فيما يخص التواجد الأمريكي والتركي في هذه الساحة.

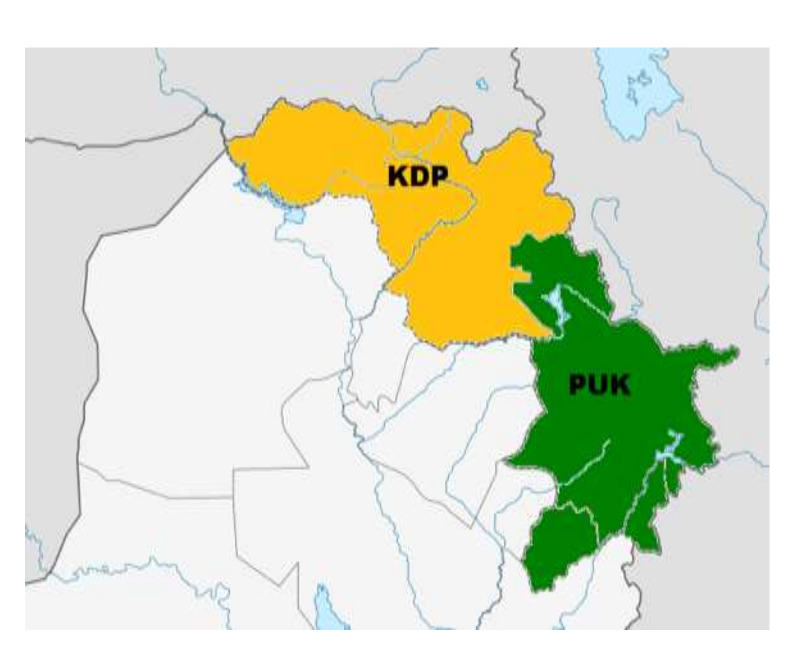
على مستوى النقطة الثانية، لابد من الإشارة بدايةً إلى أن إقليم كردستان مقسّم بين الحزبين الأساسيين على مستوى النفوذ، إذ تُحسب المناطق الجنوبية الغربية للاتحاد الوطني الكردستاني، فيما تُحسب مناطق الشمال الغربي للحزب الديمقراطي الكردستاني، والمناطق التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني هي المحاذية للحدود مع إيران. وفي هذه الخريطة (انظر الصورة في الأسفل) للتوزعات الحزبية في الساحة الكردية العراقية نقطةٌ أساسيةٌ تساعدنا على فهم سبب إعطاء الأولوية للاتحاد الوطني الكردستاني في السياسة الإيرانية تجاه هذه الساحة؛ فمثلاً يعتبر معبر حاج عمران بمثابة شريان الحياة للاتحاد الوطني الكردستاني للعالم الخارجي، حتى أن الكهرباء للسليمانية تأتي من إيران(٢). هذا الأمر يقودنا إلى الاستنتاج التالي وهو

---

(١) علي الحسيني، **العراق يبدأ ضخ نفط كركوك إلى إيران**، موقع العربي الجديد، ٣-٩-٢٠١٨، الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/9/3/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D8%B6%D8%AE-%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%83%D8%B1%D9%83%D9%88%D9%83-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86
(تاريخ الدخول: ١٣-٦-٢٠٢٠)

(2) Soner cagaptay And Others, op-cit, p:16

أنه حتى لو حصلت تدهور في العلاقات بين إقليم كردستان العراق وإيران، فإن الساحة الكردية مكشوفةٌ لا أقل في المناطق التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني، لإن نفس الحزب يعرف أنه لا يستطيع الاستغناء عن إيران؛ وبالتالي قدرة التأثير في القرار السياسي الكردي عموماً مُسيطر عليها حتى في الظروف الصعبة.



يظهر اللون الغامق مناطق سيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني، بينما اللون الفاتح مناطق سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني(١)

من هنا نفهم المساحة الواسعة في الخيارات التي تتحرك ضمنها إيران فيما يخص العناصر الكردية الانفصالية على الحدود مع إقليم كردستان، إذ اتسمت سياسة إيران بهذه القضية بالتدخل العسكري المباشر، وهو حدثٌ تكرر عام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. لكن هذا الأمر أدى بوزير الخارجية العراقية آنذاك هوشيار زيباري "الكرديّ" بالتأكيد على "حرص حكومة العراق على معالجة المشاكل مع الجيران ومن بينها

(1) https: //commons.wikimedia.org/wiki/File: KDP_and_PUK_controlled_areas_of_Kurdistan.png

الحشود العسكرية وعمليات القصف الإيرانية والتركية في الشمال بالطرق الدبلوماسية رافضًا في الوقت نفسه أي مساس بالسيادة العراقية"[١].

حتى أن المقاربة الإيرانية لسعي إقليم كردستان نحو الاستقلال تتميز بالتوازن والهدوء النسبي؛ قد يكون ذلك راجعًا إلى عوامل عدّة منها امتلاك إيران لأوراقٍ اقتصاديةٍ وغيرها تستطيع أن تضغط بها، ومنها معرفة إيران بعدم تهاون الحكومة المركزية بهذه الخطوة، وبالتالي إمكانية تأجيل الدخول على خط التصادم مع إقليم كردستان إلى حين استنفاذ الحكومة المركزية جميع الوسائل مع أربيل. لذا يصرّح نائب وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان بقوله: "الحديث عن استقلال كردستان العراق ستكون نتيجته عودة كردستان إلى ما قبل عقودٍ عدة، وإننا لفتنا انتباه مسؤولي كردستان إلى هذ الموضوع بشكلٍ ودّي وأخوي". حتى أن إيران عملت على إنشاء كتلةٍ كرديةٍ رافضةٍ لاستقلال الإقليم مكوّنةٍ من الحزبين المنافسين لحزب البرزاني، أي الاتحاد الوطني بزعامة طالباني، والتغيير بزعامة نوشيران مصطفى[٢].

المطلب الثاني: الدخول المباشر لإيران في الساحة الكردية

شكّل عام ٢٠١١ مفصلاً أساسيًا في السياسة الإيرانية تجاه العراق عمومًا وتجاه إقليم كردستان العراق تحديدًا، وذلك نتيجةَ حدثين أساسيين هما: الانسحاب الأمريكي من العراق، ودخول داعش إلى غربيّ العراق واحتلالها مناطق شاسعةً جدًا. فبعد أن نجحت إيران نسبيًا في انتزاع دورٍ أساسيٍ لها في اللعبة السياسية العراقية رغم وجود الاحتلال الأمريكي، فإن الخروج عام ٢٠١١ جعل العراق أكثر انكشافًا أمام حضورها المباشر، خصوصًا مع اندلاع الحرب السورية.

يُلاحظ في هذه المرحلة تداخل الأمور الإقليمية في الحسابات الإيرانية تجاه إقليم كردستان العراق، إذ ستأخذ إيران بعين الاعتبار في رسم خارطة علاقاتها مع الأكراد ما يحصل مع أكراد سوريا، خصوصًا وأن العنوان الأساسي في السياسة الخارجية الإيرانية بعد ٢٠١١ هو منع سقوط النظام السوري بأي شكلٍ من الأشكال، مع الحفاظ على الخيوط الرفيعة مع حلفائها التقليديين (تركيا مثلاً). واعتبارات منع سقوط النظام

---

[١] محمد صلاح محمود، **إشكالية الكرد في السياسة الإيرانية**، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، المجلد ٦، العدد ١٦، ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩، ص: ١٩.

[٢] جاسم الشمري، **دراسة بعنوان "الكرد والنظام التوافقي في العراق"**، المعهد المصري للدراسات، تركيا ٢٠١٧، ص: ١٣.

السوري كثيرةٌ أبرزها: الحفاظ على خط الاتصال البري بين إيران – العراق – سوريا – لبنان؛ وما لم تقبل به إيران في سوريا – من قطع هذا التواصل البري – لن تقبل أن يتحقق في الشمال العراقي عبر حكمٍ خاصٍ منفصل.

هذا السياق أساسيٌ جدًا لفهم ترتيب إيران للساحات الإقليمية ضمن منطق الأولويات، وهنا يقع إقليم كردستان ضمن هذه الساحات الأساسية التي لن تفرّط بها إيران أبدًا لإنها تقع في صلب أمنها القومي، ليس من جهة تهديدها لوحدة أراضيها فيما يخص الحركات الانفصالية فقط، بل كذلك من جهة الحرب الدائرة في منطقة الشرق الأوسط بين المحاور المتصارعة وتاليًا التوازنات الإقليمية. من هنا يشير الباحث المتخصص بالحراك السياسي في الشرق الأوسط ديفيد بولوك إلى أن الأهداف التي تسعى إليها إيران في حكومة الإقليم تُلخّص بالتالي:

أ- مراقبة الإيرانيين والأكراد في المنطقة الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان، لا سيما المنشقين والمغتربين الإيرانيين.

ب- ضمان اتباع حكومة إقليم كردستان لسياسات تدعم المصالح الإيرانية في العراق والمنطقة بشكل عام، لا سيما سوريا.

ت- ضمان عدم تشكيل القادة في منطقة كردستان العراق لتحالفات مع مجموعات أخرى، مثل الشيعة المنشقين[١].

ولتحقيق هذه الأهداف الدقيقة عمدت إيران إلى اتباع سياسة الاستفادة من الانقسامات الحاصلة في الساحة الكردية لإيجاد نوعٍ من التوازنات في البيت الكردي الواحد. لذا تراها حافظت على العلاقة مع الاتحاد الوطني الكردستاني وسعت إلى تعزيز دوره في بغداد والحكومة المركزية كنَدٍّ منافسٍ للحزب الديمقراطي الكردستاني المحسوب على تركيا؛ وتراها تتصل مع حزب العمال الكردستاني والأحزاب

---

[1] David Pollock, A Policy forum, ''**The Kurdish Crescent: New Trends in Syria, Turkey, Iraq, and Iran**'', 14 november 2013, link: https://www.youtube.com/watch?v=OjOCbIA8gNw (access date: 22-6-2020)

المحسوبة عليه في إيران وسوريا. وهذا الإتصال منشؤه تقارب المصالح بين الطرفين بسبب التحريض التركي لداعش ضد القوات الكردية في الشمال السوري. إذًا ليس التحالف بين حزب العمال الكردستاني مع إيران شيئًا لا يستند إلى المنطق السياسي بحسب الظروف، فقد صرّح زعيم حزب العمال الكردستاني جميل بايك بتفضيله لطهران كحليفٍ للحزب على أنقرة وبغداد[١]. أما عن كيفية انعكاس ذلك إيجابًا على إيران في غير الساحة السورية والعراقية، فيمكن القول أن هذا التقارب بين إيران وحزب العمال الكردستاني فرع سوريا والعراق أدى بالحركات الانفصالية الكردية في إيران إلى أن تضطر إلى الدخول في هدنةٍ.

في وقتٍ آخر ترى إيران مثلاً تلعب دورًا وسيطًا في الساحة الكردية، إذ نقلت وكالة مهر للأنباء عن رئيس وزراء حكومة كردستان في تصريحاته مؤتمر ميونيخ الأمني قوله: "اتخذت إيران بعض الخطوات الإيجابية في محاولةٍ للجمع بين المجموعات المحلية في المنطقة". هنا لابد من إعطاء مؤشرٍ في مدى نجاح هذه السياسة، فعندما حصلت أزمةٌ على تعديل القانون الرئاسي، بين تأييد الحزب الديمقراطي الكردستاني لهذا التعديل، ومعارضة حركة غوران والاتحاد الوطني الكردستاني، دعت الجبهة المعارِضة عددًا من البعثات الدبلوماسية إلى جلسة التصويت بما في ذلك القنصل الإيراني[٢]؛ وهذا إنما يدل على الحضور الذي راكمته السياسة الإيرانية الناجحة في إقليم كردستان، بل وقُدرتها على ضبط التوازنات الداخلية.

طبعًا كل هذا التراكم السياسي لابد وأن يُصاحب تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، خصوصًا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار العقوبات الاقتصادية الدائمة على إيران، وسعي الإقليم إلى تعزيز قدراته الاقتصادية نتيجة النزاع المتكرر مع الحكومة المركزية حول مسألة التمويل وعائدات النفط. ففي المؤتمر الاقتصادي الرابع المُقام في أربيل عام ٢٠١٨، صرّح نيجرفان البرزاني رئيس حكومة الإقليم بأن "إجمالي التجارة بين

(١) بلال وهاب، **"التقارب بين إيران و «حزب العمال الكردستاني» قد يزعزع استقرار حكومة إقليم كردستان"**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٦ شباط ٢٠١٧، الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/irans-warming-relations-with-the-pkk-could-destabilize-the-krg. (تاريخ الدخول: ٣٠-٩-٢٠٢٠)

(2) **Iran's Role in the Kurdistan Region**, op-cit.

أربيل وطهران وصلت إلى ٦.٥ مليار دولار ، وأن ٦٧٪ من واردات السيارات إلى إقليم كردستان تتم عبر الحدود الإيرانية"، ويكمل نيجرفان البارزاني بوجود " ٣٩٥ شركةً إيرانية و١٣٥ مصنعًا إيرانيًا في إقليم كردستان، وكلها تخلق مئات الوظائف". وكل هذا التبادل التجاري إنما يتم عبر ثلاثة معابر حدودية دولية بين البلدين، إضافةً إلى خمس بوابات على المستوى المحلي بينهما[١].

لكن الذي شكل تحولاً في الحضور الإيراني المباشر داخل الساحة الكردية هو دخول داعش عام ٢٠١٤ إلى العراق واحتلالها مناطق شاسعةً جدًا. فبعد أن سيطرت داعش على الموصل مخترقةً بذلك العمق العراقي، وأصبحت على الحدود مع إقليم كردستان العراق ومع العاصمة بغداد، و قطعت خط الاتصال بين العواصم الأربع (طهران – بغداد – دمشق – بيروت)؛ رأت إيران أن هكذا حدث من شأنه أن يجعلها تحت التهديد المباشر من داعش في اليوم التالي. لذا في اليوم الذي أصبحت داعش على تخوم إقليم كردستان العراق، أرسل البرزاني شخصيًا إلى العواصم المجاورة والدول الكبرى طالبًا المعونات العسكرية واللوجستية فما كان من طهران – بحسب مسعود البرزاني – إلا أن أرسلت في اليوم التالي طائرتين محملتين بالأسلحة والذخائر[٢].

لم يقتصر الحضور الإيراني على الدعم بالأسلحة والذخائر، بل استدعى الأمر الحضور الإيراني المباشر في إقليم كردستان إما على مستوى المستشارين أو حتى على مستوى الفرق العسكرية. ففي المنظور الإيراني الأمن الإيراني من أمن الساحة الكردية، ولذا ليست قضية تهديد داعش لإقليم كردستان العراق داخلةً في الحسابات الإقليمية بل أكثر من ذلك، هي تهدد الأمن القومي المباشر. لذا انضم جنود إيرانيون ومقاتلون من الفرق المدرّعة الإيرانية إلى مقاتلي PKK والاتحاد الوطني الكردستاني في معركتهم ضد داعش[٣]، وقد نجحت فعليًا إيران في مساعدة العراقيين والأكراد على صدّ هجوم داعش وعلى تحرير

---

[1] Sangar Ali, "**Barzani: Kurdistan will expand economic ties with Iran, create free trade zone**", KURDISTAN24, 2 May 2018, link: https://www.kurdistan24.net/en/economy/77f3f932-fd38-47ea-bde1-21ed17361421 (access date: 24-6-2020)

[٢] **مقابلة مسعود البرزاني مع قناة العربية** بتاريخ: ١٠ نيسان ٢٠٢٠، الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=ZDL-ZnaIb0Q

[3] **Iran's Role in the Kurdistan Region**, op-cit.

الموصل. هذا الرد السريع والدعم العسكري بالمقارنة مع الرد الأمريكي البطيء والمقيّد نسبيًا، أدى إلى تصوير إيران على أنها منقذةُ العراق وإقليم كردستان، الأمر الذي عزز حضورها في الساحة الكردية أكثر مما سبق[١].

في مسار السياسة الإيرانية التي استمرت من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٧ يمكن القول أنها كانت ترتكز على النفوذ في الساحة الكردية عبر مبدأ القوة الناعمة، والتي كانت تعتمد على الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية. لكن بعد الخروج الأمريكي ودخول داعش إلى العراق وتهديدها الوجودي لإقليم كردستان العراق، نرى أن إيران استمرت بتوسيع نفوذها في حديقتها الخلفية ولكن عبر الوسائل العسكرية والحضور المباشر للدفاع عن هذا الإقليم. صحيح أن إيران كانت محكومةً لردات الفعل على ما يحدث، لكن على مستوى قياس النتيجة أصبحت إيران أكثر حضورًا في العراق وإقليم كردستان العراق بالتحديد، وتأثيرًا على مجريات الأحداث وهو ما سنشهده بالنقطة التالية عن الاستفتاء الكردي الذي حصل.

المطلب الثالث: الاستفتاء

بعد أن انتصرت البشمركة في صدّ الهجوم الداعشي وجنّبت إقليم كردستان العراق من ويلات الحرب، رأى البرزاني أن الظروف الداخلية العراقية والإقليمية مؤاتيةٌ له أن يدعو إلى خطوةٍ بحجم "الاستفتاء على تقرير المصير". هذه الظروف هي:

أ- انهماك الحكومة العراقية بمحاربة داعش وملاحقتها أمنيًا، ومحاولة إعادة ثقة الناس بالدولة العراقية بعد الانتكاسة التي حصلت عام ٢٠١٤.

ب- انغماس إيران وتركيا بالأزمة السورية بشدّة، خصوصًا وأن الأعوام ما بين ٢٠١٤ و ٢٠١٨ كانت عاصفةً جدًا في سوريا.

---

(1) *Michael Eisenstadt*, **Iran and Iraq**, The Washington Institute, 13 september 2015, link: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iran-and-iraq,(access date: 22-6-2020)

ت–تكاتف "الأحزاب الكردية المتفرقة" في محاربة داعش، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الشعور القومي الكردي، خصوصًا مع توسعهم جغرافيًا وسيطرتهم على كركوك "قدس الأكراد".

لكن من المهم معرفة أن العقل الكردي الحامل لكل هذه النضالات التاريخية والثورات من أجل تحصيل حقوقه وكيانه الخاص، لا يمكن أن يلغي فكرة السعي نحو الانفصال وتحقيق دولةٍ خاصةٍ به أبدًا، وإلا لن نستطيع أن نفسّر الهواجس التركية والإيرانية وغيرها تجاه الشخصية الكردية. لذا لم تكن قضية الاستفتاء إلا مسألة وقتٍ وتهيئةَ للظروف الداخلية والإقليمية المناسبة؛ وما يؤيد هذه الفكرة هو ما جاء في مقابلةٍ لمسعود البرزاني مع سكاي نيوز في عام ٢٠١٤ حيث يقول: "أنه لا يمكن للشعب الكردي الذي ضحى كل هذه التضحيات على مستوى التاريخ أن يبقى مرتبطًا بقراراته بعاصمةٍ أخرى"، وفي كلامٍ آخر يقول: "حان الوقت في العراق لكي نتجه نحو الصيغة الكونفدرالية"[(١)].

في المنظور الإيراني والتركي يمثل هذا الطرح الاتجاه نحو تأزيم المنطقة وتقسيمها، وتاليًا انحسار النفوذ الإيراني في الساحات المجاورة لها. خصوصًا أن نتائج هكذا خطوة تطال صعدًا عديدة، نذكر منها على سبيل المثال:

١– أنّ الإقليم سيكون مانعًا جغرافيًّا جديدًا بين إيران وحلفائها في سوريا ولبنان، بما يمثله ذلك من تهديدات تتعلق بخطوط الاتصال والدعم.

٢– تقسيم العراق، وخلق كيانٍ سُنيٍّ في الوسط، وكرديٍّ في الشمال لا تكون لإيران أي تأثيرٍ عليه، مما يؤدي إلى تعرية الساحة الإيرانية تمامًا.

٣– تشجيع الحركات الانفصالية – العربية والكردية– في إيران على السعي نحو تحقيق كيانها الخاص، وبالتالي تهديد وحدة الأراضي الإيرانية.

---

(١) **مقابلة لمسعود البرزاني مع قناة سكاي نيوز بتاريخ ١٣ نيسان ٢٠١٤**، الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=LWtXH8m7CTo&list=TLPQMjQwNjIwMjAIkB6BePaaYA&index=1 (تاريخ الدخول: ٢٤–٦–٢٠٢٠)

٤- إفشال مشروع مدّ أنابيب الغاز عبر الأراضي العراقية والسورية؛ كون أغلب خطوط أنابيب نقل الغاز الإيراني المقترحة سيمرّ عبر أراضي الإقليم[١].

وكل الظنّ أن مسعود البرزاني حينما دعا إلى الاستفتاء لم يكن يمتلك تصور أن هذه الخطوة ستندرج في المنظور الإيراني تحت مسار "أن ما لم تقبل به إيران في سوريا، رغم الخسائر المادية والبشرية الكثيرة والحرب الطاحنة، لن تقبل أن يحدث في الساحة الكردية". طبعًا هذا لا يعني أن البرزاني كان يتوقع ردود فعلٍ ورديّة، ولكن رغم ذلك أقدم. هنا سنلاحظ أن السياسة الإيرانية تجاه هذه الخطوة اتّبعت مبدأ التناسب بين الفعل وردّة الفعل، أي أنها تتدرج في سياستها تجاه عملية الاستفتاء. وفي تشخيص الساحات التي ستمارس إيران عبرها الضغط يمكن القول أن الساحة الكردية الداخلية ستشهد تجاذبات، والساحة العراقية عمومًا عبر حكومة بغداد. وقد أعلن المسؤولون الأكراد رغبتهم في التفاوض مع بغداد حول مساعيهم للانفصال، إيمانًا منهم بأن التفاوض مع بغداد معناه التفاوض مع طهران[٢].

عملت إيران منذ بداية الأمر إلى إيصال رسالةٍ إلى إقليم كردستان العراق مفادها أن موضوع الاستفتاء في حقيقته يُقارَب من قبل الأجهزة العسكرية في إيران وذلك بسبب خطورة الخطوة وحساسيتها على الأمن القومي الإيراني. لذا كانت زيارة قائد قوة القدس – وهي القوة التابعة للحرس الثوري المكلّفة بالعمليات الخارجية – إلى إقليم كردستان العراق في نيسان ٢٠١٧ بهدف العمل على تشكيل جبهةٍ معارضةٍ لخطوة الاستفتاء، محاولاً الإستفادة من الإنقسامات الداخلية في البيت الكردي[٣]. وبعد فترةٍ دعت إيران وفدًا

---

[١] فراس إلياس، **إيران والمشروع الكردي في العراق... التهديدات وخيارات المواجهة**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ١٧- اوكتوبر-٢٠١٧، الرابط: https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF/ (تاريخ الدخول ٢١-٦-٢٠٢٠)

[٢] ديفيد بولوك، **من كردستان وإليها: جبهة إيران المنسية**، مصدر سابق.

[٣] فراس إلياس، مصدر سابق.

مشكلاً من الاتحاد الوطني الكردستاني إلى طهران للقاء الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني في تموز ٢٠١٧ لحسم موقف هذه الجبهة من الاستفتاء، فما كان من الوفد إلا أن صرّح بعد لقائه شمخاني بأنه سيدعم التصويت المقرّر على استقلال كردستان عن العراق[١]. وهذا إن دلّ على شيء فهو إنما يدل على أن الأحزاب الكردية المتنوعة أصبحت حزبًا واحدًا في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة.

أمام هذا الإصرار الكردي بكافة أحزابه على الاستفتاء، رأت إيران أن مبدأ الضغط السياسي لن يجدي نفعًا أبدًا، لذا بدأت باتباع مبدأ "هزّ العصا" من دون الوصول إلى مواجهةٍ مباشرةٍ. إذ نشر الجيش الإيراني والحرس الثوري قواتهم على طول الحدود مع الإقليم، مقيمين بذلك العديد من المناورات العسكرية قرب الحدود إلى جانب الاستمرار في عمليات القصف المدفعي على المدن والقرى الحدودية. والهدف من ذلك كله هو خلق رأيٍ عامٍ كرديٍّ معارض لعملية الانفصال من خلال رسالةٍ إيرانيةٍ بأن النتيجة ستكون تدمير آلاف القرى الكردية على الحدود[٢]. في الساحة العراقية وبعد تأسيس قوات الحشد الشعبي، والمُشكّلة من فصائل وقواتٍ متنوعةٍ تمارس إيران عليها نفوذًا قويًا، خصوصًا وأن الحشد الشعبي ينتشر على طول خطوط التماس مع قوات البيشمركة الكردية، ابتداءً من مدينة خانقين في دالي على الحدود مع إيران وصولاً إلى مدين سنجار (انظر الخريطة أدناه) على الحدود مع سوريا، وهذا معناه أن الحدود الجنوبية لإقليم كردستان محاطةٌ بقواتٍ عسكريةٍ عراقيةٍ لإيران نفوذٌ قويٌ عليها.

---

[١] زمكان سليم، **إيران وكردستان العراق: متجهان نحو المواجهة**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٩ آب ٢٠١٧، الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/iran-and-iraqi-kurdistan-heading-towards-confrontation (تاريخ الدخول: ٢٢-٦-٢٠٢٠)

[٢] فراس الياس، مصدر سابق.



خريطة توضح نقاط التماس بين البيشمركة والحشد الشعبي(١)

ففي بعض تصريحات قادة الحشد نلاحظ أن الأدبيات المستعملة هي التي نفسها تستعملها السياسة الإيرانية، فيصرّح هادي العامري أمين عام منظمة بدر بأن خطوة الاستفتاء مؤامرةٌ كبيرةٌ ويجب الوقوف في وجهها مهما كان الثمن. أما قائد عصائب أهل الحقّ قيس الخزعلي فأشار خلال استقباله وفدًا من الاتحاد الوطني الكردستاني إلى أن "مشروع دولة البرزاني الكرديّة هو مشروعٌ إسرائيليّ بالأساس"، وأضاف أن "هناك أيضًا طموحاتٍ كرديةٍ للشعب الكردي بدولةٍ قوميةٍ، لكن من ناحية مسعود البرزاني هي مصالح عائليةٍ بالأساس، وانسجمت مع دعمٍ إسرائيليٍ لإيجاد بيئةٍ سرطانيةٍ في المنطقة". كما ترافقت هذه التصريحات مع خطواتٍ عمليةٍ تمثّلت بانتشار عديدٍ من العناصر التابعة لعصائب أهل الحق في مناطق محاذيةٍ لتواجد البيشمركة(٢).

---

(١) مصدر نفسه.

(٢) **أمين عام عصائب الحق: نرفض سياسة التكريد كما رفضنا التعريب بنظام صدام حسين**، سي أن أن بالعربية، ٢٠ تشرين الأول ٢٠١٧، الرابط: https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/10/20/khazali-kurdistan-remarks (تاريخ الدخول: ٢٥-٦-٢٠٢٠)

لكن مقاربة التوجه الكردي نحو عملية الاستفتاء من الزاوية العسكرية، وبالتالي طرح الخيارات العسكرية في معالجة هذه المسألة دونها الكثير من المخاطر التي قد لا تتحملها إيران أبدًا، سواء في الذهاب إلى المواجهة المباشرة مع إقليم كردستان العراق أو حتى دفع الفصائل والقوى الأساسية في الحشد الشعبي إلى هذه المواجهة، إلا أن هذا الأمر لا يعني أبدًا عدم التلويح بهذا الخيار والتهديد به في سبيل تحصيل الضغط الأكبر على الإقليم. إذ إن دخول إيران في حربٍ مباشرةٍ مع الإقليم معناه الاقتراب من سياسة حافة الهاوية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتفظ بقواعد عسكريةٍ منتشرةٍ في إقليم كردستان وعلى مقربةٍ من الحدود الإيرانية. أما في إدخال قوى الحشد الشعبي في مواجهةٍ مع قوات البيشمركة، فبالإضافة إلى إدخال العراق في دوامةٍ غير معروفة النتائج، فإن ظروف هذه الحرب في الداخل العراقي ستمتد لا محال إلى الداخل الإيراني بسبب موجة الاستياء التي ستصل إلى أكراد إيران وبالتالي إمكانية التدهور إلى هكذا سيناريو في الداخل الإيراني وهو ما لن تقبل به إيران أبدًا[١].

على المستوى الوسائل لم يبقَ أمام إيران خيارات إلا الضغط الاقتصادي، وهنا تبرز إشكاليةٌ وهي أنه هل تستطيع إيران أن تذهب إلى خيارات الضغط الاقتصادي وتاليًا قطع كافة التبادلات مع إقليم كردستان العراق في ظل موجة العقوبات الاقتصادية عليها؟ وفي الجواب على هذا السؤال لابد من ملاحظة أمرين يحددان لإيران إمكانية الذهاب نحو هذا الخيار وهما: مستوى العقوبات الاقتصادية على إيران، وكيف تقيّم إيران خطوة الاستفتاء في تهديدها لأمنها القومي. في عام ٢٠١٧ لم تكن العقوبات الأمريكية قد اشتدت بعد على إيران، أي أنّ قدرة المناورة في المجال الاقتصادي واردةٌ؛ أما في تقييم خطورة الاستفتاء فهي واضحةٌ بعد أن ذكرنا سابقًا تبعات هذه الخطوة على إيران. وما يعزز مسار العقوبات الاقتصادية هو ما كانت تمارسه إيران سابقًا من ضغوطٍ على الإقليم عبر تسكير المعابر الحدودية، الأمر الذي كان يضطر ببعض الشخصيات الكردية أن إلى طهران لمعالجة الأمر.

---

(1) Zamkan Saleem, **Iran and Iraqi Kurdistan: Heading Toward Confrontation,** August 9-2017, The Washington Institute, link: https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/iran-and-iraqi-kurdistan-heading-towards-confrontation.
(access date: 11-6-2020)

ففي ١٧ أيلول وقبل أيامٍ قليلةٍ من قيام إقليم كردستان بالاستفتاء هدد علي شمخاني بقطع جميع الاتفاقات العسكرية والأمنية مع الإقليم، وإغلاق جميع المعابر الحدودية معه، كما أشار رئيس البرلمان على لاريجاني إلى إمكانية فرض حصارٍ اقتصاديٍ. ولم يغب التهديد بالخطوات العسكرية عن المشهد، بالالتفات إلى ما أشرنا إليه من خطورة هذه الخطوة نرى أن الجيش الإيراني والحرس الثوري أخذوا يهددون بشن عملياتٍ عسكريةٍ ضد الجماعات الانفصالية الإيرانية المتمركزة في الأراضي العراقية، وفي هذا إشارةٌ أن الخيار العسكري غير المباشر واردٌ جدًا أمام هذه الخطوة[١].

في مكانٍ آخر عملت إيران على توحيد المواقف من الدول المجاورة للإقليم تجاه الاستفتاء، ففي أول زيارةٍ من نوعها لرئيس هيئة أركان الجيش الإيراني إلى تركيا منذ عام ١٩٧٩ كانت بسبب المستجد الكردي. إذ حلّ اللواء محمد باقري في زيارةٍ مفاجئةٍ على كل من الرئيس التركي أردوغان ورئيس هيئة أركان الجيش التركي خلوصي أكار في جلساتٍ مغلقةٍ معهم، وصرّح بعد اللقاء بهم بأن "لتركيا وإيران موقفٌ مشتركٌ معارضٌ للاستفتاء على الاستقلال في كردستان العراق"[٢]. إلا أن كل هذه الضغوطات لم تمنع حكومة الإقليم من المضي قدمًا باتجاه ما تنوي القيام به، وفعلاً حصل الاستفتاء في ٢٥ أيلول ٢٠١٧ في الموعد المقرر له، وكانت نتيجته ٩٢٪ مؤيدي للانفصال عن العراق.

أمام هذا الحدث رأت إيران وتركيا أن الضغوطات السياسية والتهديدات لم تجدِ نفعًا وذهبت قدمًا بالخطوات الإجرائية، فقامت إيران بإغلاق الحدود مع إقليم كردستان العراق تمامًا، وإيقاف حركات التبادل التجاري معه، كما قامت إيران بمنع الطيران التابع لإقليم كردستان من التحليق فوق أجوائه. ولمعرفة مدى تأثير هذه الخطوة على الحكومة الكردية يجب أن نلتفت – وقد أشرنا إلى هذا الأمر سابقًا– مدى النفوذ الاقتصادي الإيراني في الإقليم. مضافًا – وهي المسألة الأهم– إلى أن حكومة إقليم كردستان إقليم مغلق،

---

(1) Farzin Nadimi, op-cit.

(٢) **رئيس الأركان الإيراني: لتركيا وإيران موقف مشترك معارض للاستفتاء على الاستقلال في كردستان العراق**، بي بي سي العربية، ١٧ آب ٢٠١٧، الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40957889 (تاريخ الدخول: ٢٥-٦-٢٠٢٠)

أي أنه لا يمتلك منفذًا بحريًا لتصدير بضائعه او استيراد غيرها، وبالتالي حتى لو لم تكن السوق الكُردية مستوعبةً من البضائع الإيرانية والتركية فهي بحاجة هذين البلدين من أجل منافذها البحرية.

هذا الحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول المجاورة وإيران أدى بإقليم كردستان العراق إلى خسارة، جراء تسكير الحدود فقط، حوالي ٢.٥ مليار دولار أمريكي[١]. كما أن الحشد الشعبي أخذ بالتقدم نحو إقليم كردستان من دون الدخول في مواجهةٍ مباشرةٍ مع البيشمركة لأخذ المناطق المتنازع عليها، كركوك وغيرها، بعد أن سيطرت عليها القوات الكردية عقب دحرها لداعش عن حدودها. في المحصلة تراجعت الحكومة الكردية عن نتائج الاستفتاء، بل وأدت هذه الخطوة إلى خسارتها لكثيرٍ من المكتسبات التي راكمتها بعد سقوط النظام البعثيّ السابق، ولم تكن إيران لتنجح في تقويض هذه الخطوة لولا التكاتف الذي حصل من بقية الدول المحيطة، ورفض الدول الأخرى لهكذا خطوة في هذا التوقيت.

المبحث الثاني: في السياسة التركية تجاه إقليم كردستان

المطلب الأول: سياسة التضييق على الإقليم

كانت تركيا ترى في الحرب على العراق خطرًا على أمنها القومي رغم أنها كانت حليفةً للولايات المتحدة الأمريكية، فقد شكّلت الحرب تهديدًا للاقتصاد التركي الذي كان يسعى للتعافي من الأزمة الحديثة؛ وعلى المستوى السياسي كانت غالبية الشعب التركي ضد هذه الحرب، وهذا ما انعكس على التصويت ضد القانون الذي يسمح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في الحرب على العراق؛ وعلى المستوى الأمني، كان الوعي التركي لا يزال يعايش استغلال أكراد العراق لمفاعيل حرب الخليج الثانية، وفرضهم الحكم الذاتي كأمرٍ واقعٍ استمر لـ ١٣ سنة على الحدود الشرقية لتركيا. لكن الساسة الأتراك ما لبثوا أن شعروا أن السياسة الحذرة تجاه ما يحدث سيكون لها الأثر السلبي في كفّ دور تركيا عن تحديد مصير العراق لاحقًا، والأهم في منع قيام دولةٍ كرديةٍ جديدةٍ على حدودها.

---

[1] **Iran, Iraqi Kurdistan look to bloster trade**, Financial Ttibune, 21 February 2018, link: https://financialtribune.com/articles/domestic-economy/82326/iran-iraqi-kurdistan-look-to-bolster-trade (access date: 23-6-2020)

هذه المراجعة السريعة جعلت الأتراك يعيدون التصويت لصالح القانون المقدّم إلى البرلمان في العشرين من آذار ٢٠٠٣ – يوم بدء العمليات العسكرية على العراق– الذي يسمح للقوات الأمريكية باستعمال الأراضي التركية في حربها[1]. كما ودفعتهم للدخول في المفاوضات مع الدبلوماسيين الأمريكيين لضمان عدة مسائل أساسية بالنسبة لها وهي:

١- مسألة عدم قيام دولة كردية في الشمال العراقي.

٢- الحفاظ على التركمان في الشمال العراقي وعدم السماح بتهجيرهم.

٣- عدم السماح بسيطرة الأكراد على مدينة كركوك.

هذه المخاوف التي تشكّل ذريعةً كافيةً لشنّ تركيا الحرب على شمال العراق، إلا أنها لم تقم بذلك بسبب الحضور الأمريكي في العراق، والعلاقة المميزة مع أكراد العراق. هنا يمكن معرفة أن السياسة التركية تجاه الإقليم ما كانت لتأخذ منحى التصعيد أبدًا بسبب الفيتو الأمريكي على ذلك، بل ستكون أقل حديةً عبر الدخول في مفاوضاتٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية تارةً، والضغط على السلطات العراقية والحكومة في إقليم كردستان طورًا آخر. كان هدف الأكراد عمومًا هو العودة إلى العراق سياسيًا وقانونيًا عبر اتباع مسار ينقسم إلى شقين، يتمثل الشقّ الأول بالسعي نحو خطواتٍ عمليةٍ أكثر للحفاظ على الحكم الذاتي بل وتوسيعه، مثل السيطرة العملية على كركوك؛ الشقّ الثاني، السعي لتحقيق المكاسب السياسية والقانونية عبر الحكم الانتقالي الذي طرحه بول ريمر في تحديد شكل النظام السياسي وكتابة الدستور العراقي.

في المسار العملي، رأى الأكراد أن كركوك من حقهم التاريخي التي عملت تركيا على ضمّها إليها، وعمل صدام على تغير ديمغرافيتها عبر تهجير الأكراد منها وتوطين العرب فيها. لذا عملت حكومة إقليم كردستان على إعادة المهجّرين الأكراد إليها في سبيل جعلها ضمن حدود الحكم الذاتي، وعلى إعطائهم حق التصويت في استفتاء تحديد مصير كركوك، خصوصًا مع تحديد موعد الاستفتاء قبل انتهاء عام ٢٠٠٧. هذا الأمر دفع إلى استنفار تركيا واعتبار أن ما يحصل في شمال العراق سيشكل مشكلةً أمنيةً

---

[1] آسا لندكرين، **السياسة التركية حيال إقليم كوردستان العراق**، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، لاطبعة، دار المرتضى، بغداد ٢٠١٣، ص: ١٤٦.

بالنسبة إلى تركيا، بل وتصريح كلٍّ من أردوغان ووزير الخارجية التركية عبد الله غول بأنه:" لا ينبغي توقع بقاء تركيا مكتوفة الأيدي في حال انتشار الفوضى في العراق نتيجة التحولات التي قد تشهدها كركوك وسواها[١]". ويكفي لمعرفة أهمية كركوك وخطورتها الإقليمية ما قاله صدام حسين لمسعود البرزاني من "أن كركوك مدينةٌ كرديةٌ، ولكنها تشكّل قاعدةً اقتصاديةً لتأسيس دولةٍ"[٢]، وجلّ الأطراف في العراق لن يقبلوا بأن تحوز الحكومة الكردية قوةً اقتصاديةً تؤهلها لتأسيس دولةٍ مستقلةٍ تمامًا.

المفارقة هنا كذلك، أنه نتيجةً للنفوذ الذي راكمه الأكراد في القرار السياسي العراقي (المشاركة الفعّالة في المجلس الانتقالي) جعل من تركيا أكثر حذرًا في اتباع سياساتٍ تصعيديةٍ، إذ من الممكن أن يتحول هذا الصراع الكردي – التركي إلى الصراع بين العراق وتركيا. لذا صرّح وزير الخارجية العراقي في الحكومة المؤقتة هوشيار زيباري بالتالي :"لا يحق لأي دولةٍ أن تطلق التصريحات العلنية حول كركوك. فمصير كركوك يقرره الشعب العراقي وحده[٣].

المسار الثاني هو المسار السياسي والقانوني إذ كان الأكراد يطالبون بنظامٍ فيدراليٍّ، مضافًا إلى تضمين كل المكاسب العملية والسياسية في الدستور العراقي الدائم المنوي وضعه. أما فيما يخص الفيدرالية، فقد عُدّت عمليًا فكرةً جديدةً في عالمنا العربي وفي منطقة الشرق الأوسط، لذا توجست الأطراف الداخلية وحتى الدول المجاورة متوجسة من هذا الطرح، وكان السؤال المركزيّ: على أي أساسٍ ستُبنى الفيدرالية في العراق؟ الأساس العرقيّ والطائفي؟ أم الأساس الإداري، أي المحافظات الإدارية؟ أمّا الفيدرالية القائمة على أساسٍ عرقيٍّ فقد لاقت ترحيبًا وتشجيعًا من الأكراد وبعض الأطراف الشيعية في الجنوب العراقي، ولكنّه جوبه برفضٍ من أغلب الأطراف العراقية والدول المجاورة لمّا رأت فيه تقسيمًا للعراق، ومقدمةً لدخول المنطقة في مسار التقسيم. لذا اتجهت تركيا، رغم معارضتها أساس الفيدرالية في

---

[١] بيل بارك، دراسة "**سياسات تركيا تُجاه شمال العراق المشكلات والآفاق المستقبلية**"، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات ٢٠٠٥، ص: ٥٣.

[٢] **مقابلة مسعود اللبرزاني مع mbc1** بتاريخ ١١ نيسان ٢٠٢٠، الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=ZDL-ZnaIb0Q

[٣] بيل بارك، مصدر سابق.

البداية، إلى الواقعية أكثر بقبولها الفيدرالية ولكن على أساس المحافظات الإدارية الذي سيسمح للحكومة أن تكون أكثر مركزية مما لو كانت فدرالية عرقية – طائفية[١].

كل هذه المساعي السياسية والسيطرة الميدانية أرادت حكومة الإقليم أن تضّمنها في الدستور العراقي الدائم، بعد أن كان الدستور المؤقت قد صيغ بما يتلائم مع تطلعات الأكراد في العراق، الأمر الذي دفع أنقرة إلى إعلان قلقها العميق بسبب بعض بنود هذا الدستور الذي يعطي الإقليم صلاحياتٍ واسعةً تعزز من حكمه الذاتي[٢]. من هنا بدأت تركيا – قبل إقرار الدستور الدائم– بممارسة الضغوطات، لكنّ الذي حصل هو النصّ على النظام الفيدرالي، وعلى نفاذ إقليم كردستان وسلطاته القائمة. هنا لابد من الإشارة إلى مسألةٍ توضّح أكثر سياسة تركيا تجاه هذه التطورات وهي أن تركيا تضغط وتتوعد وتهدد بالخيار العسكري، ولكنها ترى أن السقف الذي يتحرك ضمنه الأكراد مقبولٌ جدًا، أي الاعتراف بحكومة الإقليم ضمن الدولة الاتحادية. إذ إنّ الخط الأحمر الذي رسمته تركيا – وهو ما أوضحته للقيادة الأمريكية– هو عدم قيام أي دولةٍ كرديةٍ على الحدود الشرقية لتركيا. لذا ورغم الملاحظات الكثيرة التي كانت تمتلكها تركيا حول العملية الانتقالية التي حصلت في العراق وبعض الاتهامات بتزوير بعض نتائج الانتخابات خصوصًا المحليّة منها في كركوك، إلا أنها كانت ترى في هذا المسار السياسي أفضل الخيارات المطروحة عمليًا، مقارنةً مع خيار الفوضى وعدم الاستقرار الذي سيقود للتقسيم لا محال[٣].

إذًا كما قلنا فإن تركيا رغم قبولها الضمني بحدود المطالب الكردية، لكنها استمرت بالضغط إلى أقصى حدّ كي تحقق أكبر قدرٍ ممكنٍ من تحجيم مساعي الأكراد في العراق. من هنا بحثت تركيا عن ذرائع تسوغ لها التدخل المباشر، ورأت في ثلاث قضايا فرصةً لتوظيفها في هذا المسارو هي: " حزب العمال الكردستاني، اللاجئين العراقيين، التركمان".

---

[١] آسا لندكرين، مصدر سابق، ص: ١٥٧.

[٢] بيل بارك، مصدر سابق، ص: ٤٤.

[٣] آرون ستاين، دراسة "**سياسة تركيا الخارجية تجاه روسيا وإيران والعراق**"، ترجمة: مركز البيان للدراسات والتخطيط، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد ٢٠١٧، ص: ١٥.

الفقرة الأولى: حزب العمال الكردستاني

صنّفت تركيا حزب العمال الكردستاني حزبًا إرهابيًا، وذلك لإعلانه هدف تحقيق الانفصال الكردي عن تركيا وإيمانه بالكفاح المسّلح. وكان هذا الحزب عند كل هجمةٍ عسكريةٍ تشنها تركيا عليه ينسحب إلى داخل الحدود العراقية، ويتخذ مراكزًا في أعالي الجبال العراقية كمنطلقٍ لهجماتٍ جديدةٍ يشنّها على القوات التركية. استغلّ حزب العمال الكردستاني الخطأ التكتيكي الذي ارتكبته تركيا قبيل الغزو الأمريكي للعراق بعدم السماح للقوات الأمريكية من استخدام أراضيها، حيث رأى ضرورة التمركز داخل الحدود العراقية بسبب عدم قدرة القوات التركية من ملاحقته داخل الأراضي العراقية.

أعلنت تركيا أن الهدف من العمليات العسكرية في شمال العراق هو القضاء على حزب العمال الكردستاني، لكنها كانت تعلم استحالة تحقيق هذا الهدف لأسبابٍ عديدة، بدءًا من الأراضي الجبلية التي يتحصن بها حزب العمال الكردستاني وبالتالي الصعوبة العملية؛ وصولاً إلى أن المشكلة بالأساس هي من الأراضي التركية، فلا تتوقف على بضع مئات من عناصر هذا الحزب في شمال العراق[1]. لذا يمكن القول أن التهديد بالعمليات العسكرية كانت غايته إيصال رسائل أكثر لحكومة الإقليم، من حل مسألة حزب العمال الكردستاني، وقد قيدّنا بشرط عدم فتح قنوات التواصل بين أنقرة وأربيل بخصوص حزب العمال الكردستاني ذلك أن الهجمات التركية التي ستحصل لاحقًا بعد ٢٠٠٧ إنما كانت في سياق تنامي العلاقات الكردية التركية.

---

[1] خورشيد دلي، **تركيا والأكراد: من ينزل الإصبع عن الزناد أولًا؟**، جريدة الأخبار، الرابط: https://al-akhbar.com/Opinion/182924/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%B2%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D8%A8%D8%B9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%86%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D9%88%D9%84%D8%A7
(تاريخ الدخول: ٣٠-٥-٢٠٢٠)

الفقرة الثانية: اللاجئون

لم تنسَ تركيا تجربة اللاجئين المريرة التي مرّت بها عقب حرب الخليج الثانية والانعكاسات الاقتصادية، والضغوطات الدولية التي تعرضت لها نتيجة الأوضاع السيئة التي مرّ بها اللاجئون الأكراد. وقد أعلنت تركيا الحدود مع شمال العراق كلها منطقةً عسكريةً يُمنع الاقتراب منها من قبل المدنيين. حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية رأت أن التدخل العسكري لا يمكن أن يحصل إلا بحالتين هما: تدفق اللاجئين نحو الحدود، أو في بروز تهديدات أمنية حقيقية[١]. لكن تجنيب منطقة إقليم كردستان من ويلات الحرب ولاحقًا الاقتتال الداخلي في العراق، لم يؤدِ إلى بروز مسألة اللاجئين الأكراد أبدًا، وبالتالي تجنيب تركيا استعمال هذا المسوغ للتدخل المباشر في شمال العراق.

الفقرة الثالثة: التركمان

رأت تركيا في قضية العراقيين التركمان منفذًا جيدًا لممارسة النفوذ في العراق، إذ إن التركمان يتمركزون في الشمال العراقي وتحديدًا في مدينة كركوك المتنازع عليها بشدّة، خصوصًا وأن قضييتهم قد شكّلت سببًا دائمًا ومشروعًا – بحسب الأتراك– للتدخل في شمال العراق، بخلاف السببين السابقين. لذا رفع الأتراك حقوق التركمان واعتبرتهم من الخطوط الحمر وشكّلت ما أسمته الجبهة التركمانية العراقية. هذه المناداة بحقوقهم لم تكن إلا لتوظيفهم في تفشيل التفرّد الكردي في شمال العراق، خصوصًا في كركوك أي المناطق النفطية[٢]. إلا أن الانقسامات المذهبية وتوزع الولاءات السياسية، حالت دون تشكيل التركمان لجبهةٍ قويةٍ، تستطيع أن تتذرع بها تركيا للتدخل في الساحة العراقية.

بالمحصلة، يمكن تقييم السياسة التركية تجاه إقليم كردستان في الحقبة الأولى بعد سقوط النظام العراقي بأنها لم تكن ذات تأثيرٍ ملحوظ، إذ كان الهدف التركي منذ إنشاء المنطقة الآمنة بعد حرب الخليج الثانية إلى ما بعد بناء النظام العراقي الجديد هو منع قيام دولةٍ كرديةٍ على أيّ جزءٍ من الأراضي العراقية مضافًا إلى عدم السماح فدرلة العراق عرقيًا[٣]، وهما لم يتحققا لوجود عقباتٍ عمليةٍ وسياسيةٍ كثيرةٍ، لا لسياسةٍ اتبعتها تركيا في الداخل العراقي. لذا لا يمكن نسبة تحقق هذين الهدفين إلى السياسة التركية، بل

---

(١) آسا لندكرين، مصدر سابق، ص: ١٤٧.

(٢) بيل بارك، مصدر سابق، ص: ٥٧.

(٣) عثمان علي، **حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية**، الطبعة الأولى، لا دار، أربيل ٢٠١٣، ص: ٣١٨.

أكثر من ذلك، إذ حمّل الكثيرُ من الساسة والضباط الأتراك النظام التركي المسؤولية لما حققه الأكراد من مكاسب قانونيةٍ وسياسيةٍ، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية قوّضت النفوذ التركي في العراق بسبب الخطأ الذي ارتكبته في بداية الحرب على العراق، الأمر الذي منح امتيازًا للكرد العراقيين بممارسة دور أفضل في تحديد مصيرها والمشاركة بصياغة النظام السياسي الجديد في العراق[١].

لكن في الوقت نفسه، كان النجاح الذي حققه الأكراد في العملية السياسية بعد سقوط النظام العراقي مقلِقًا ومطمئِنًا في نفس الوقت؛ مقلقًا من جهة تعزيز الشعور بالقومية الكردية نتيجة المكاسب التي حققها الأكراد، الفوز بالإنتخابات النيابية ورئيس الجمهورية العراقية كردي؛ ومُطمئِنًا من جهةٍ أخرى لأنها تريد أن ينضوي الأكراد فعليًا في النظام السياسي العراقي وتحت حكومةٍ مركزيةٍ. إذًا فالتقدم الذي فرضه الأكراد في شمال العراق وعدم تحقيق السياسة التقليدية التركية لأهدافها، جعلت من الضرورة مراجعة جدوائيتها، والإعلان عن مسار االدخول في علاقةٍ مباشرةٍ معهم، كما صرح بذلك أردوغان وعبدالله غول بخلاف المؤسسة العسكرية التي رفضت أيّ بديلٍ عن الخيار العسكري[٢]. وهنا يمكن ملاحظة أن الخلاف بين تركيا وأكراد العراق انسحب إلى خلاف تركي – تركي بين المؤسستين السياسية والعسكرية وسط تقدم للخيار الأول نتيجة الدعم الأمريكي والسعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: سياسة الانفتاح التركي

رأت تركيا أن عراقًا فيدراليًا بين حكومةٍ مركزيةٍ وإقليم كردستان العراق أصبح أمرًا واقعًا لا يمكن إلغائه، كما أنه من المتعذر أن لا تبني علاقةً مباشرةً مع الجار الجديد، خصوصًا وأن الحكومة المركزية في بغداد غارقةٌ في بحورٍ من الدم في الداخل العراقي بينما منطقة إقليم كردستان آمنة. ويمكن بدء ملاحظة هذا التوجه الجديد من زيارة أردوغان إلى جنوب شرق الأناضول (المناطق الكردية) لأول مرةٍ،

---

[١] بيار مصطفى سيف الدين، **تركيا وكوردستان العراق الجارين الحائرين**، مصدر سابق، ص: ٢١٣

[٢] خورشيد دلي، **تركيا والصعود الكردي في العراق**، جريد الأخبار، تاريخ النشر: ٣-٣-٢٠٠٧، الرابط: https://al-akhbar.com/Opinion/197001/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7 (تاريخ الدخول: ٢-٦-٢٠٢٠)

التي قام بها في تموز ٢٠٠٦ حين أعلن وبشكلٍ صريحٍ وجود مشكلةٍ كرديةٍ وأخطاءٍ قد ارُتكبت في الماضي، وأنّ المسار الأنسب لهذه القضية هو الحل السياسي الحقيقي[١].

كذلك فإن تقييم التأثير التركي في الساحة العراقية إلى ما بعد إقرار الدستور الجديد وتأسيس النظام كان محدودًا جدًا مقارنةً بباقي الدول؛ إذ كانت الطائفة الشيعية التي تربطها بإيران علاقةٌ تاريخيةٌ ساحةً للنفوذ الإيراني، بينما تمارس السعودية النفوذ الأقوى على سنّة العراق بسبب مركزيتها الدينية مضافًا للإمكانات المادية الضخمة القادرة على شراء الولاءات السياسية. بناءً على ما تقدّم وجدت تركيا أن الساحة الكردية هي الأمثل لها لتمارس عبرها النفوذ والتأثير في الساحة العراقية، إضافةً للأسباب التالية:

١- موازنة النفوذ الإيراني في العراق الآخذ بالتمدد، والحدّ من توجه بغداد نحو المركزية. هذا النفوذ الذي يظهر من سياسات الحكومات المتعاقبة في العراق، والمؤشر الأهم لهذا النفوذ هو موقف الحكومة المركزية من الحرب على سوريا. إذ تماهت بغداد مع الموقف الإيراني الداعم بقوة لنظام الأسد، الأمر الذي أقلق تركيا من اهتزاز الميزان الإقليمي لصالح إيران، لا على مستوى الداخل العراقي فقط[٢].

٢- خضوع البرزاني وتركيا للمظلة الأمريكية نفسها، وبالتالي فإن السياسات الإستراتيجية الخارجية الكبيرة ستكون مشتركة ومتقاطعة بين أنقرة وأربيل.

٣- العداء المُستحكم بين الطرفين ضد حزب العمال الكردستاني[٣].

---

[١] دهام العزاوي، **تركيا وخيارات المواجهة مع حزب العمال الكردستاني**، موقع الجزيرة، تاريخ النشر: ١٩-٦-٢٠٠٧، الرابط: https://www.aljazeera.net/opinions/2007/6/20/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-2 (تاريخ الدخول: ٣-٦-٢٠٢٠)

[2] Soner Cagaptay And Tyler Evans, **Turkey's Changing Relations With Iraq "Kurdistan Up, Baghdad Down"**, Washington Institute For Near East Policy, 2013, p: 1.

[٣] محمد قاسم أبو طالب، **السياسة التركية تجاه العراق في ظل حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢ – ٢٠١٥)**، رسالة دبلوم للدراسات العليا (غير منشورة)، الجامعة اللبنانية، بيروت ٢٠١٩، ص: ٧٠.

طبعًا هذا الانفتاح على الساحة الكردية في العراق وتغيير السياسة التركية لا يعني أنها قد تنازلت عن خطوطها الحُمر فيما يخص القضية الكردية، بل سنلاحظ في مواضع متعددة أن سياسة الانفتاح سيف ذو حدّين بالنسبة لحكومة الإقليم. فرفع التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي والعسكري بين أنقرة وأربيل سيؤدي إلى انكشاف الساحة الكردية أمام ممارسة الضغوطات التركية على القرار الكردي، وهذا ما سيظهر من بعض الخطوات التركية. بل أكثر من ذلك، يمكن القول أن سعي الأتراك إلى الانفتاح على إقليم كردستان العراق وتعزيز نفوذه الاقتصادي بشكل أساس هو من أجل حماية مصالحها إذا ما حدث أيُّ تطورٍ في الإقليم عن طريق امتلاك أوراقٍ اقتصاديةٍ مستقبليةٍ تجاه كردستان العراق[١]. وهنا سنبحث تاليًا كيف قامت بذلك تركيا، وكيف وظّفت الأسباب السابقة؛ أما عن نجاح هذه السياسة فسيظهر معنا عند النقطة التالية في الاستحقاق الأبرز وهو استفتاء إقليم كردستان العراق نحو تقرير المصير.

برز الاتصال بين تركيا وأكراد العراق نتيجة الحاجة لبعضهما في منطقةٍ سريعة التحول، فالأكراد واجهوا تحدياتٍ من باقي مكونات المجتمع العراقي، وبالتالي هم يحتاجون إلى القوة الإقليمية المتبقية وهي تركيا. في هذا الصدد قامت حكومة إقليم كردستان ببعض المبادرات تجاه تركيا ، وردّت أنقرة بالمثل خصوصًا بعد التصريحات الإيجابية لرئيس وزراء حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني بشأن قضية حزب العمال الكردستاني، حيث قام وفدٌ تركيٌ بزيارة أربيل في شباط ٢٠٠٨، وهو أول اتصالٍ رسميٍ وعلنيٍ بين تركيا وحكومة إقليم كردستان منذ عام ٢٠٠٣ (من المعروف أن مسؤولي المخابرات التركية زاروا أربيل سرًا في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧)[٢]. طبعًا تجدر الإشارة إلى أن هذا الانفتاح التركي على حكومة الإقليم، ما كان ليحصل لولا الحقوق السياسية والثقافية التي منحها حزب العدالة والتنمية لأكراد تركيا، الأمر الذي أزال نسبيًا هاجس الخوف من التحاق أكراد تركيا بإقليم كردستان العراق[٣].

---

[١] مثنى علي المهداوي، **استراتيجية التعامل التركي مع اقليم كوردستان العراق بعد ٢٠٠٣**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦١، العراق ٢٠١٨، من ص: ٣٢.

[2] Soner cagaptay And Others**, a study "The Future Of The Iraqi Kurds",** The Washington Institute For The Near East Policy, Washington 2008, p: 17-18.

[٣] محمد قاسم أبو طالب، مصدر سابق، ص: ٨٢ – ٨٣.

تراوحت السياسة التركية في هذه الفترة بين الانفتاح الاقتصادي إلى استغلال التوتر مع الحكومة المركزية إلى السياسة الإعلامية التي عملت عليها وغيرها، لكن بالتحديد ما جعل أنقرة وأربيل تطوران علاقتهما هما: الشقّ الاقتصادي وحزب العمال الكردستاني.

الفقرة الأولى: الشقّ الاقتصادي

لعل أفضل وصفٍ للعلاقة الجديدة بين تركيا وكردستان العراق ما قاله وزير التجارة الخارجية التركي ظافر كاغليان "إن التجارة هي مفتاح السياسة، وتطوير علاقاتنا سيسمح بحل مشكلاتنا"[1]. فكردستان العراق هي المنطقة الأكثر هدوءًا في العراق من ناحية الاستقرار السياسي والأمني، كما أنها بوابة تركيا الوحيدة للداخل العراقي. هذا الأمر كان نتاج عمل الأكراد لجذب الاستثمار التركي في الإقليم؛ ففي حين بلغت قيمة العقود ٢ مليار من العقود من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٧، وصل حجم التبادل التجاري في عام ٢٠٠٧ لوحده ٥ مليارات دولار، نتيجة تسليم تركيا بالواقع الكردي وبدء سياسةٍ مغايرةٍ تجاهه[2].

يمكن ملاحظة هذا التطور في العلاقات الاقتصادية من مقارنة الأرقام بين سنةٍ وأخرى، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري إلى ٧ مليارات دولار عام ٢٠٠٩، ومن ثم إلى ٩ مليارات عام ٢٠١٠. هذا الرقم الضخم يضع إقليم كردستان في المرتبة الخامسة بين الدول أو الجهات التي تتعامل تركيا معها تجاريًا، وهو رقم يفوق حجم التعامل مع سوريا وإسرائيل والأردن ولبنان معًا، ويوازي حجم التبادل مع إيران الدولة الإقليمية الأساس في المنطقة[3].

هذا الارتفاع في مستوى التبادل التجاري ما كان ليحصل لولا استغلال تركيا اللعب على وتر العلاقة بين بغداد وأربيل، ففي حين أنها تدعم الحكومة المركزية في سبيل منع أي توجه نحو الانفصال، لكنها في نفس الوقت تستفيد من سعي حكومة إقليم كردستان لتعزيز حكمها الذاتي إذا كان ذلك يحقق مصالح

---

[1] خورشيد دلي، تركيا وكردستان العراق... من العداء إلى الشراكة، موقع الجزيرة، تاريخ النشر: ٢٢-١٢-٢٠١٠، الرابط: https://www.aljazeera.net/opinions/2010/12/22/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A5%D9%84%D9%89-2 (تاريخ الدخول: ٥-٦-٢٠٢٠)

[2] هنري باركي، **الحؤول دون انفجار النزاع حول كردستان**، مؤسسة كارينيغي للسلام الدولي، ترجمة: مؤسسة كارنيغي، واشنطن ٢٠٠٩، ص: ٣٤.

[3] خورشيد دلي، تركيا وكردستان العراق... من العداء إلى الشراكة، موقع الجزيرة، مصدر سابق.

تركيا. إذ برز دعم تركيا للتفسير الكردي حول قانون النفط العراقي المتنازع عليه، وذلك لإنه يتوافق مع مصلحة تركيا. إذ وفقًا للتفسير الكردي لقانون النفط العراقي فإن لأربيل حقّ الدخول في عقودٍ لتصدير النفط بنحوٍ مستقلٍ عن بغداد، وليس الأمر حكرًا على الحكومة الاتحادية [١]. والذي ساعد أكثر على هذا التوجه التركي هو ما قامت به الشركة الأمريكية إكسون موبيل بشراءها ستة أحواضٍ في حقلٍ نفطيٍ داخل الأراضي الكردية، بعد مفاوضاتٍ مباشرةٍ مع أربيل[٢].

أما عن عدد الشركات التركية العاملة في إقليم كردستان العراق، ففي سنة ٢٠١٠ كانت ٧٣٠ شركة تعمل في الإقليم، في حين وصل الرقم عام ٢٠١٢ إلى ١٠٢٣؛ وهذا إن دل على شيء فهو يدل على قبول حكومة الإقليم لهذا التوجه والتفاعل معه وتقديم التسهيلات للشركات القادمة. وبحسب بعض الباحثين: "تكفي هذه السياسة الاقتصادية ما بين أنقرة وأربيل لتبرير الانفتاح التركي والتوجه نحو العلاقة المباشرة بين الطرفين"[٣].

يمكن تسمية نموذج العلاقة الاقتصادية بين أنقرة وأربيل بنموذج "الاعتماد الاقتصادي المتبادل"، وهذا ما يظهر من انكشاف الساحة الكردية أمام التغلغل التركي من جهةٍ، واعتماد الأتراك على البوابة الوحيدة نحو العراق وعلى السوق الكردية المهمّة من جهةٍ أخرى. هذا الأمر يضع العلاقات الاقتصادية بين الطرفين ضمن سياق التجاذبات عند حدوث أي تعارض في المصالح السياسية أو ما شابه. هنا نورد التصور التركي عن هذا الموضوع، إذ يصرّح أحد المحللين الأتراك المتعاطف مع استعمال الأداة

---

(1) Koba Gvenetadze And Amgad Hegazy, **Iraq Country Report No. 15/236**, International Monetary Fund, August 2015, link: file:///C:/Users/user/Downloads/_cr15236.pdf (access date: 26-5-2020)

(2) Dmitry Zhdannikov and Isabel Coles and Ned Parker, "**Special Report: How Exxon helped make Iraqi Kurdistan**", Reuters, 3-12-2014, link: https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-kurdistan-specialrepor/special-report-how-exxon-helped-make-iraqi-kurdistan-idUSKCN0JH18720141204 (access date: 27-5-2020)

(3) Soner Cagaptay And Tyler Evans, op-cit, p:17.

الاقتصادية: "مادامت الحياة في شمال العراق معتمدةً بشكلٍ كبيرٍ على تركيا، فإنني اعتقد أن ابطاء التصدير للسلع الحيوية يمكن أن يمثل طريقةً لدفع الإدارة في شمال العراق للعمل ضد حزب العمال الكردستاني. ولكن هذه السياسة يجب أن تكون مدعومةً بعملياتٍ نفسيةٍ تجاه الأكراد العراقيين، حيث يجب أن توضّح تركيا لهم بأن لديهم نقصًا في السلع الحيوية ليس بسبب الطُرق المتضررة أو التأخير من قبل الشركات المصدِّرة، ولكن لإن تركيا أغلقت الصنبور. يجب أن نستفز الأكراد العراقيين ضد حكومتهم الإقليمية"[1].

- حزب العمال الكردستاني:

نلاحظ أن سياسة تركيا مع قضية حزب العمال الكردستاني اختلفت عن السابق، إذ اعتبرت أن الحلّ العسكري الأحاديّ لن يعالج مشكلة تواجد الحزب في الأراضي العراقي، بل هي تحتاج إلى تعاونٍ بين عدة أطرافٍ أساسيةٍ: حكومة الإقليم والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا. وعدم مشاركة أي طرفٍ من الأطراف معناه أنه لا نتيجة فعليّة، وهذا ما أثبتته التجربة إلى الآن.

بدايةً، عملت تركيا على تعويم أفكار ورؤى الأحزاب الكردية في إقليم كردستان لتقويض الأيديولوجيا المتشددة لحزب العمال الكردستاني مستغلةً بذلك تهديده للزعامات التقليدية في إقليم كردستان العراق، وذلك في سبيل إبراز الحزب الديمقراطي الكردستاني كثقلٍ موازن لـ PKK[٢]. وهذا ما يمكن ملاحظته عبر التأثير الذي يتركه إقليم كردستان العراق أو شخص مسعود البرزاني في المناطق الكردية في البلدان المجاورة.

كما عملت تركيا على مسار الضغط السياسي على الحكومة المركزية في سبيل استحصال الشرعية للعمليات عسكرية داخل الأراضي العراقية، لكن تبقى كل هذه المساعي مرهونةً بالموافقة الأمريكية وهو

---

[1] Groups Of Researcher, **Turkey And Iraqi Kurds: Conflict Or Cooperation?,** International Crisis Group, Middle East Report N 81, p: 17.

[٢] آرون ستاين، مصدر سابق، ص: ١٣.

الذي لم يحصل إلا في مواضع محددةٍ جدًا. حتى حكومة الإقليم، كانت تريد فعلًا الخلاص من استعمال حزب العمال الكردستاني كمبررٍ دائمٍ للتدخل التركي، وكي تبسط سلطتها على أراضيها بشكلٍ كاملٍ، لكنها في نفس الوقت كانت تخاف من مفاعيل العمل العسكري التركي في أراضيها. فعندما أغارت القوات التركية على قواعد حزب العمال الكردستاني عام ٢٠١٥ مؤديةً بذلك إلى مقتل عددٍ من المدنيين الأكراد، انفجر الشارع الكرديّ غضبًا بقيادة مسعود البرزاني الذي أصدر بيانًا يقول فيه:" نحن ندين هذا القصف وندعو تركيا إلى عدم قصف المدنيين مرةً أخرى"، فيما عقّب القنصل التركي السابق في كردستان بأن "الحملة ضد حزب العمال الكردستاني لن تتمتع أبدًا بدعمٍ من الرأي العام الكردي في كردستان العراق"[١].

هنا لابد من الإشارة إلى أن التواجد العسكري التركي في إقليم كردستان يعود إلى تسعينيات القرن الماضي، إذ زاد الجيش التركي عديده ليصل إلى ٦٠ ألف جندي، والهدف المُعلن من ذلك الوقت هو منع حزب العمال الكردستاني من الحصول على موطئ قدمٍ في المناطق الجبلية[٢]. لكن كما أوضحنا سابقًا فإن الحلّ الأساس لمسألة حزب العمال الكردستاني إنما تبدأ من داخل المنطقة الكردية في تركيا، وإلا فإن أيّ تضييقٍ على حزب العمال سيؤدي به إلى الانسحاب نحو الجبال الواقعة في الأراضي العراقية. من هنا نفهم دعوة إقليم كردستان الدائمة لأنقرة بالسعي نحو الحلّ الحقيقي لهذه المعضلة المتمثل بالحلّ السياسي والاجتماعي في داخل المناطق الكردية التركية، والعفو العام[٣].

لكن ما يمكن ملاحظته كتحولٍ على مستوى المنطقة ككل، وفي تعميق العلاقة بين أربيل وأنقرة هو الحرب الطاحنة التي بدأت عام ٢٠١١ في سوريا، وبالتحديد ما حصل في الشمال السوري أي المناطق الكردية. فبعد انتشار الجماعات المسلحة في سوريا وتهديدها للمناطق الكردية، أخذ الاتحاد الديمقراطي

---

(1) Amberin Zaman, '**The Iraqi Kurds' waning love affair with Turkey**', 1 september 2015, Al Monitor, link: https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/09/turkey-iraq-kurdistan-krg-pkk-love-affair-over.html(access date: 9-6-2020)

(٢) مجموعة من الباحثين، دراسة آيدين سيلسين **بعنوان "العلاقات التركية مع العراق وحكومة إقليم كردستان"، حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط**، ترجمة: مركز البيان، مركز البيات للدراسات والتخطيط، بغداد ٢٠١٦، ص: ٤١.

(3) Soner cagaptay And Others, op-cit, p: 17-18.

الكردستاني – وهو الفرع السوري من حزب العمال الكردستاني – على عاتقه الدفاع عن المناطق الكردية في سوريا، وبدأ بالانتشار والسيطرة على المناطق الكردية. ظهور الحالة الكردية بهذا النحو – أي الارتباط مع حزب العمال الكردستاني – أخاف الجانب التركي من قيام شريطٍ كرديٍ يمتد من المناطق الواقعة تحت سيطرة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، إلى الشمال السوري الواقع تحت سيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني وصولاً إلى البحر المتوسط مما قد يؤدي إلى فصل تركيا عن سوريا والعالم العربي.

أمام الواقع الجديد في الشمال السوري والتبعات الخطيرة المهددة للأمن القومي التركي، رأت تركيا أن التحرك السريع لاحتواء هذا الأمر لن يتم من دون الحاضنة الكردية الأساس وهي حكومة أقليم كردستان العراق. هنا عملت تركيا في هذه الفترة على اتجاهيين أساسيين للسيطرة على الوضع المستجد، وهما:

١- تعزيز الوجود العسكري في شمال العراق في معسكري بعشيقة تحت حجّة مقاتلة داعش، وإن كان الهدف الأساس هو ضرب حزب العمال الكردستاني. وأقامت عشرين مركزًا عسكريًا في شمال العراق لكي تكون هذه القوات عامل ردعٍ وعامل فاصلٍ بين اتصال هاتين المنطقتين.

٢- سعي أنقرة مع مسعود البرزاني تحديدًا، الذي يُعتبر الحليف الأساس لتركيا في العراق وفي المنطقة، من أجل التأثير على القوى الكردية في سوريا عبر تأسيس المجلس الوطني الكردي المناهض لحزب العمال الكردستاني والذي يمتلك مسعود البرزاني تأثيرًا كبيرًا عليه[١].

إذًا ساعد نشوء الحالة الكردية في سوريا على توثيق العلاقات بين أنقرة وأربيل، كما حصل في قضية حزب العمال الكردستاني، لكن هذا لما يعني موافقة تركيا لجميع الخطوات التي قامت بها حكومة الإقليم تجاه الأكراد لاحقًا. بل يمكن القول أن القوات العسكرية التركية المتمركزة من تسعينيات القرن الماضي وحتى الآن هدفها الضغط على حكومة إقليم كردستان العراق، وهذا ما يطرح أمامنا تساؤلًا مشروعًا وهو: هل حقًا تريد تركيا انهاء وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، والذي يعني فقدان مبرر تواجد قواتها العسكرية؟

بالمحصلة يمكن القول أنّ هذه الفترة شهدت تعاونًا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، نتيجة التحديات المشتركة بين أربيل وأنقرة، لكن هذا الأمر لم ينفِ وجود ساحاتٍ تتباين فيها

[١] **من مقابلةٍ أجراها الباحث مع الدكتور محمد نور الدين** في تاريخ ٤-٦-٢٠٢٠.

وجهات النظر بين الطرفين، خصوصًا في المساعي الكردية نحو امتلاكها جميع مقومات الدولة الفعلية. ويمكن قراءة مؤشرات هذه العلاقة في السلوك التركي الرسمي مع حكومة إقليم كردستان عبر زيارة أردوغان إلى الإقليم عام ٢٠١١ لحضور افتتاح مطار أربيل الدولي ومقابلة مسعود البرزاني؛ وقضية الأكراد في الداخل التركي عبر إعلان أردوغان عن الحل السياسي للقضية الكردية في تركيا، إذ لا يمكن فصل الساحتين أبدًا عن بعضهما البعض. يبقى أن السياسة التركية تجاه حكومة الإقليم في الفترة التي دخلت فيها داعش إلى العراق واحتلت مساحاتٍ شاسعةً جدًا فيها، كانت متجهةً أكثر مما سبق إلى تعميق العلاقات مع أربيل نتيجة ضبابية المشهد في العراق أجمع، ولمواجهة النفوذ المتشعّب من الدول الإقليمية المجاورة[١]. يبقى السؤال عن كيفية استغلال إقليم كردستان لهذه المرحلة المفصلية على مستوى المنطقة بإعلانها خطوة الاستفتاء، وكيف تعاطت تركيا مع هذه الخطوة مستفيدةً من كل التغلغل الذي راكمته في هذه المرحلة.

المطلب الثالث: تركيا والاستفتاء الكردي

كان الاستفتاء الذي دعا إليه مسعود البرزاني في ٢٥ أيلول ٢٠١٧ أشدّ وقعًا على العاصمة التركية أنقرة من غيرها من العواصم، فالعقل السياسي التركيّ شديد الحساسية تجاه أيّ خطوةٍ قد يقوم بها الأكراد نحو تقرير المصير أو الانفصال أو تأسيس دولةٍ خاصةٍ بهم، والتاريخ على ذلك يشهد. والمنشأ للمخاوف من هكذا خطوة عدّة أسباب منها:

١- أن الاستقلال الكردي في العراق سيؤدي إلة تشجيع الحركات الانفصالية في تركيا التي تحتوي على أكبر عدد من الأكراد في العالم فوق ١٨ مليون، مضافًا إلى أن التوزع الديمغرافي للأكراد في تركيا ينتشر على حوالي ثلث الأراضي التركية.

٢- وجود سدّ مانع أمام الدخول إلى العُمق العراقي، سواء في المجال السياسي أم الاقتصادي، خصوصًا وأن الحدود العراقية التركية مُستوعبة من قبل إقليم كردستان العراق بالكامل.

---

[1] Ranj Alaaldin, "**Why the Turkey-KRG alliance works**", for now, Al Jazeera Website, date: 6-11-2016, , link: https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2016/11/turkey-krg-alliance-161105141533661.html (access date: 5-6-2020)

٣- قدرة إقليم كردستان العراق على إبرام الصفقات التجارية وفي مجال النفط لوحده ومن دون الرجوع إلى بغداد، الأمر الذي سيحدّ هامش المناورة التي كانت تضغط فيه تركيا عبر الحكومة المركزية.

٤- خطر التهجير الجماعي للتركمان الموجودين في كركوك، وذلك بسبب الأهمية القصوى التي تمثلها كركوك بالنسبة للأكرا د، خصوصًا بعد سيطرتهم عليها عقب احتلال داعش للعراق.

أمام هذه الأسباب التي ذكرناها، نعلم أنّ خطوة الاستفتاء الكرديّ معناها تهديد الأمن القوميّ التركيّ من زواية مختلفة، الإقتصادية، وحدة الأراضي، النفوذ في الساحة العراقية، الأمن الداخليّ فيها؛ وأن تركيا لن تتهاون بالتصرف معها بأشد الخطوات في سبيل لجم هكذا خطوة، والعمل على كيّ الوعي الكردي عمومًا من أي خطوةٍ مثيلةٍ في المستقبل. في مسار السياسة التركية تجاه دعوة الاستفتاء في ٢٥ أيلول ٢٠١٧، لم تختلف السياسة الإيرانية في اتباع المسار التصاعدي مع اقتراب موعد التنفيذ وما بعده، إذ عملت أنقرة كما باقي العواصم على ثني أربيل عن دعوتها، ولهذا كان الضغط إلى ما قبل الاستفتاء ضمن القنوات الدبلوماسية والتحذير بأن هكذا خطوة من الممكن أن تؤدي إلى حربٍ أهلية في الإقليم[١]. فبعد أن أعلن البارزاني عن دعوة الاستفتاء على الاستقلال في ٧ حزيران، ردت وزارة الخارجية التركية بوصف القرار بأنه "خطأ جسيم" وأنه "لن يفيد حكومة إقليم كردستان ولا العراق". ثم تبعه أردوغان بمطالبة بارزاني علنا عدة مرات بإلغاء الاستفتاء، وأرسل لاحقًا وزير خارجيته ورئيس المخابرات الوطنية إلى أربيل لمحاولة إقناعه بالعدول عن هذه الخطوة. إلا أنه في خطابٍ أمام الجمعية العامة للإمم المتحدة في ٢٠ أيلول عام ٢٠١٧ ومع اقتراب موعد الاستفتاء أعترف أردوغان أن كل الجهودِ السابقة باءت بالفشل وأنه سيبحث الرد التركي المناسب[٢].

لكن الذي إلى هذه الفترة القريبة من الاستفتاء لم تكن تركيا قد اتخذت أي إجراء عمليّ غير المطالبات المباشرة للبرزاني بإلغاء هذه الخطوة وبالتنسيق مع طهران وبغداد. ويمكن ردّ هذا إلى أن تركيا كانت

---

[١] باسم باغ، مصدر سابق.

[2] Mehmet Uyanik, "**Turkey and the KRG After the Referendum: Blocking the Path to Independence**", Center Of Strategic International Studies CSIS, 22 November 2017, link: https://www.csis.org/analysis/turkey-and-krg-after-referendum-blocking-path-independence (access date: 28-6-2020)

تنتظر الموقف الأمريكي لإن الدعم الأمريكي للخطوة الكردية سيعقد المشهد تمامًا، خصوصًا وأن الموقف الأمريكي كان ملتبسًا إلى حدٍ بعيد[١]، لذا بعد لقاء أردوغان بترامب في ٢١ أيلول ٢٠١٧ صرّح بأن "الرئيسان يؤكدان رفضهما خطوة الاستفتاء". في هذا السياق قال سفير العراق في أنقرة أن بلاده قد تستخدم القوة إذا لزم الأمر وأن المناورات العسكرية العراقية التركية المشتركة بمثابة الاستعداد للسيطرة على معبر الخابور[٢].

وكما نعلم أن الشريان الاقتصادي الذي يتنفس عبره إقليم كردستان العراق هو تركيا، فبوابة تصدير البضائع الكردية والنفط الكردي إلى الخرارج تركيا، وأن إيقاف حركة التصدير والاستيراد بين البلدين سيؤدي إلى كارثةٍ خطيرةٍ على سكان الإقليم. يكفي في ذلك الإشارة إلى أن المخصصات المالية من الحكومة المركزية لإقليم كردستان تناقصت بشكلٍ واضح، وهذا ما كان مصاحبًا لانخفاض سعر النفط؛ إضافةً إلى المعابر الحدودية بين تركيا والإقليم يمرّ عبرها سنويًا حوالي ٤٠٠ ألف[٣]. هذا يعني أن الحصار الاقتصادي على الإقليم سيكون له بالغ الأثر على ثني الحكومة عن الاستفتاء.

إلا أن الاستفتاء حصل في الإقليم في وقته المحدد في ٢٥ أيلول ٢٠١٧ وبنتيجةٍ مرتفعةٍ على حقّ تقرير المصير، وهذا ما دفع تركيا إلى البدء بالاجراءات العملية العقابية، فمنحت بغداد حقّ التصرّف بمعبر الخابور الحدودي – المعبر الأساسي– مع إقليم كردستان العراق.، وصرح رئيس الوزراء التركي يلدريم بأن "بغداد هي صاحبة القرار بشأن إغلاق المعبر أو إبقائه مفتوحا". وفي ٢٧ أيلول، أوقفت ثلاث

---

(1) Krishnadev Calamur, "**Why Doesn't the U.S. Support Kurdish Independence?**", The Atlantic, 20 october 2017, link: https://www.theatlantic.com/international/archive/2017/10/us-kurdish-independence/543540/ (access date: 28-6-2020)

(٢) "**تغير سريع في العلاقات العراقية التركية برعاية إيرانية**"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٧ اكتوبر ٢٠١٧، الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/52887. (تاريخ الدخول: ١٢-٦-٢٠٢٠)

(٣) تقرير بعنوان "**تركيا تهدد بإغلاق معبر خابور مع إقليم كردستان**"، قناة الجزيرة، ٢٩ أيلول ٢٠١٧، الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=oq6RVe325O8 (تاريخ الدخول: ٢٧-٦-٢٠٢٠)

شركات طيران تركية رحلاتها من وإلى إقليم كردستان، وفي ١٦ تشرين الأول، تم إغلاق المجال الجوي التركي أمام جميع الرحلات من وإلى حكومة إقليم كردستان[١].

كل ذلك دفع فعلاً حكومة الإقليم إلى فتح قنوات الاتصال مع بغداد والعواصم الأخرى في سبيل احتواء التدعيات الحاصلة، والتي اعترفت بأنها عاجزة عن القيام بهكذا خطوة من دون التنسيق مع الدول المجاورة، وإلا كان مصيرها العزلة والذي يعني ولادتها ميتة. هنا سنشهد تصعيدًا في الموقف التركي، إذ عرضت حكومة كردستان تجميد نتائج، إلا أن أنقرة وبغداد رفضتا هذا العرض أبدًا واشترطتا لإعادة العلاقة إلى مجراها الطبيعي إلغاء نتائج الاستفتاء لا تجميد نتائجه. هذا الاستفتاء الذي أدى إلى خسارة حكومة إقليم كردستان للكثير مما راكمته من مكتسبات بعد ٢٠٠٣، لا أقل خسارتها السيطرة على مدينة كركوك بعد أن استعادها الحشد الشعبي؛ وخسارة البرزاني لدوره السياسي في كردستان ومع دول المنطقة.

هنا قد يتسأل أيٌّ شخصٍ عن الدوافع الفعليّة للبرزاني حين دعا إلى الاستفتاء، مع علمه أن ردود الفعل الإقليمية والدولية لن تكون بالسهلة ابدًا، وهذا ما صرّح به في خطابٍ له أمام الأكراد قبل الاستفتاء بقوله: "إننا مستعدون لدفع أي ثمنٍ من أجل الحرية التي نريدها"[٢]. وفي الجواب على ذلك لا يخلو من أمرين، إما أن مسعود البرزاني أخطأ في قراءته للمشهد الإقليمي والداخلي حين رأه مؤاتيًا لهكذا خطوة؛ أو كما صرح ممثل – وهو ما نرجحه– الحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد حينما قال أن الخطوة "كانت مسألة تطلعات زعيمٍ كرديّ، والاستقلال وإن لم يحدث، ولكنه سُجّل كوثيقةٍ تاريخيةٍ على أن ذلك حصل، وكان يمكن الاستفادة منه في أخذ بعض المكاسب من الحكومة العراقية"[٣].

---

[1] Mehmet Uyanik, op-cit.

[٢] تقرير بعنوان "**تركيا توجه "نداء أخيرا" إلى سلطات إقليم كردستان العراق لإلغاء الاستفتاء على الاستقلال**"، قناة فرنسا ٢٤، ٢٤ أيلول ٢٠١٧، الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=7P9wGoPRGxc (تاريخ الدخول: ٢٧-٦-٢٠٢٠)

[٣] **مقابلة مع شوان محمد طه ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني ونائب سابق**، أجراه الباحث معه بتاريخ ٢٣ نيسان ٢٠١٩ في بغداد

المبحث الثالث: تأثير إقليم كردستان العراق على العلاقات الإيرانية – التركية

منذ تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا أخذت العلاقات الإيرانية التركية تتحسن، إذ رحبت إيران بوصول حزبٍ ذو توجهاتٍ إسلامية إلى الحكم، وبدأت مجال التعاون بالازدياد في مختلف المجالات. إلا أن ذلك لم ينفِ الإفتراقات البنيوية بين الدولتين، فإيران من دول عدم الانحياز بالمقابل تشكل تركيا عضو أساسي في حلف الأطلسي[1]؛ إضافةً إلى أمرٍ أساسيٍ مشتركٍ يؤثر على العلاقات بينهما، وهو كونهما دولتين إقليميتين تسعيان إلى التوسع في مجالهما الحيوية.

لذا تخضع العلاقات الإيرانية التركية للكثير من المحددات، ومنها بشكلٍ أساسيٍ "الساحات التي تقع ضمن المجال الحيوي المشترك". ويشكّل إقليم كردستان العراق أحد أبرز هذه الساحات التي تتشابك فيها المصالح التركية الإيرانية، الأمر الذي جعل من الإقليم محددًا للعلاقات الإيرانية التركية. وليس بالضرورة أن تكون هذه العلاقة دائمة التوافق، خصوصًا إذا ما لاحظنا الصراع الصامت بين إيران وتركيا في الساحة السورية، وبالتالي قد يُنظر إلى إقليم كردستان العراق كامتداد لبقية الساحات المشتركة بين إيران وتركيا، ولا يعني ذلك أن يحكمها مبدأ التوتر أبدًا، بل قد تكون هذه الساحة مساعدة على الانضباط الاستراتيجي الحاكم على علاقة البلدين. ومن هنا سنبحث عن عوامل التقارب والتباعد في الساحة الكردية لكلا البلدين.

المطلب الأول: التقارب الإيراني التركي في الساحة الكردية

تميزت العلاقة بين تركيا وإيران في الفترة الممتدة من تاريخ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١١ بالتعاون النسبي، وذلك لأسباب عديدة منها، حرصهم على عدم تقسيم العراق وقيام نظام مستقر على حدودهم، عدم النفوذ الإيراني وحتى التركي في الداخل العراقي لأسبابٍ تقدم ذكرها. أما عام ٢٠١١ فقد كان مفصلاً في شكل العلاقة بين البلدين، فمع الإنسحاب الأمريكي من العراق وتعاظم الدور الإيراني في العراق، وبداية الأزمة السورية وتعارض وجهات النظر بين إيران وتركيا، أدى إلى الدخول في علاقةٍ متوترةٍ في الكثير من الساحات من دون قطع خط التواصل بينهما.

---

[1] سعد حقي توفيق، **العراق وسياسة حسن الجوار.. تركيا وإيران نموذجًا**، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤١، جامعة بغداد، بغداد ٢٠١٠، ص: ١٥-١٦.

أما ما يخص إقليم كردستان العراق، فقد تأثرت كذلك في مسار العلاقة العامة بين البلدين فهي واحدة من الساحات العديدة التي تشكل أهمية لكلا البلدين. وهنا لابد من الإشارة إلى أمرٍ ما وهو أن العلاقة بين ساحة إقليم كردستان العراق وبقية الساحات يحكمها المبدأ الجدليّ، إذ قد تتأزم العلاقة بين الطرفين في إقليم كردستان نتيجة تأزمها في الساحات الأخرى، في حينٍ آخر قد نرى أن التقارب الحاصل في الساحة الكردية يحافظ على الانضباط الجيوسياسي الحاكم على علاقة البلدين في بقية الساحات. وقد اتفقت إيران وتركيا إقليم كردستان العراق على الخطوط العامة أو "الخطوط الحُمر" التي لا تقبل أيٌّ من الدولتين أن يتجاوزها إقليم كردستان العراق بأيّ شكلٍ من الأشكال، وما دون هذه الخطوط سنرى في النقطة التالية أن مساحة التنافس قوية جدًا بين البلدين. وهذه العناوين العامة أو الخطوط الحُمر لكلا البلدين هي:

١- سعي إقليم كردستان العراق إلى الانفصال عن العراق وتأسيسه لدولةٍ خاصةٍ به.
٢- تنامي قوة حزب العمال الكردستاني خصوصًا مع تمدد نفوذه إلى إيران وسوريا عبر أفرعٍ شكّلها هناك.
٣- تشكيل خطٍ متصلٍ من إيران إلى العراق فسوريا تسيطر عليه الحركات الانفصالية.
٤- تهديد إقليم كردستان من قبل داعش أو حدوث فوضى عارمة فيه.

هذه العناوين شكلت مساحة لتلاقي بين إيران وتركيا في إقليم كردستان العراق منذ سقوط النظام البعثيّ في العراق، إذ يعدد أحد الباحثين أسباب عديدة أدت إلى التقارب الإيراني- التركي منذ بداية الحرب العراقية عام ٢٠٠٣ وهو احتمال قيام دولة كردية مستقلة من شأنها أن تشكل تهديدًا لحدودهم الوطنية[١]. هذا الأمر استدعى عقد اتفاقٍ أمنيّ بين إيران وتركيا أبرمه أردوغان في زيارةٍ له إلى طهران عام ٢٠٠٤ يقضي بمحاربة المتمردين من أكراد تركيا وإيران معًا، فوضعت إيران حزب العمال الكردستاني على قائمة الإرهاب بناءً على طلب تركيا، بالمقابل وضعت الأخيرة مظمة مجاهدي خلق الإيرانية على القائمة ذاتها، وقاموا لاحقًا في إطار تنفيذ هذه الإتفاقية المشتركة بهجوم مشترك على معاقل هذه الجماعات[٢].

---

(1) Elliot Hentov, "**Turkey's Global Strategy: Turkey and Iran**", London School of Economics and Political Science, London 2012, p: 30.

(٢) محمد صلاح محمود، مصدر سابق، ص: ١٨.

وتأكيدًا على ذلك فإن السياسة التركية توصلت إلى قناعة بعدم استطاعتها الاعتماد على الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان العراق لوحدهما من دون إشراك الجهود الإيرانية مع الجهود التركية، خصوصًا مع تسهيل الولايات المتحدة الأمريكية لكثير من تحركاته وذلك بهدف تأسيس فروع مسلحة له "بيجاك" في إيران، و"قسد" في سوريا[١]؛ لذلك عملوا على منع تنامي قوة هذا الحزب بسبب نزعته الانفصالية الحادّة. وفي سابقةٍ، قدمت إيران حدودها المحاذية لجبل قنديل الموجود في إقليم كردستان، للجيش التركي في حربه التي يستعد لها على حزب العمال الكردستاني، بل وشارك الجيش الإيراني نظيره التركي في ضربه لقوات حزب العمال[٢].

من زاويةٍ أخرى فإن المصالح الإقتصادية التي راكمتها كل من تركيا وإيران في إقليم كردستان سيضطر بالبلدين إلى عدم السماح بانتشار الفوضى في الإقليم أو حتى تهديده من قبل داعش. ومن هنا يُفسر الدعم الذي – طبعًا من دون إغفال الأسباب الأخرى– حازه الأكراد من قبل إيران وتركيا عندما احتلت داعش العراق وأصبحت على الحدود مع إقليم كردستان. مضافًا إلى أن احتلال داعش للإقليم معناها أن التهديد الإرهابي أصبح على حدود كلا البلدين، وهو ما لا تقبل به أيٌ من هاتين الدولتين أبدًا.

أما الحدث الأبرز الذي أوضح التقارب الإيراني التركي حوله هو الاستفتاء الذي دعت إليه حكومة الإقليم عام ٢٠١٧. فمن حين إعلان مسعود البرزاني نيته القيام بالاستفتاء في إقليم كردستان تداعات الجهود الإيرانية والتركية لتوحيد الموقف حول هذه المساعي. فالزيارات التي حصلت بين البلدين على أعلى المستويات، رجب طيب أردوغان إلى إيران ولاحقًا رئيس أركان الجيش الإيراني إلى تركيا، تدل على مدى خطورة الاستفتاء الذي ينوي مسعود البرزاني القيام به على البلدين معًا. حتى أن حلفًا ثلاثيًا تشكّل لتجميد نتائج هذا الاستفتاء، ويشير الباحث مايكل نايتس إلى نقطةٍ أساسيةٍ في موضوع الحد من تداعيات الاستفتاء وهي أن العقوبات الإيراني والعراقية ما كانت لتكتسب أي أهمية من دون الدخول التركي على

---

[١] وحدة الدراسات العراقية، **حزب العمال الكردستاني... مسألة شائكة جدًا**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٦-آب-٢٠٢٠، الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/93843 (تاريخ الدخول: ١٣-٦-٢٠٢٠)

[2] Elliot Hentov, op-cit, p:32.

خط العقوبات[١]. ويذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك، إذ يفسّر التقارب بين بغداد وأنقرة بشأن التوجّهات الاستقلالية ليس سوى ظلّ وصدى للوفاق الأصلي بين تركيا وإيران، وهو ما يُفسر خفوت مطالبة قادة الأحزاب الشيعية المشاركة في الحكومة لتركيا بسحب جنوها من شمال البلاد[٢].

في محصلة هذه النقطة من الجيد التأكيد أن التقارب بين تركيا وإيران في الساحة الكردية هي السمة العامة في الخطوط الحُمر التي عددناها في البداية، كما أن التعاون العام في الساحة الكردية حافظ على خط التواصل بين البلدين بعد عام ٢٠١١، أي الحقبة التي بدأت علاقات البلدين تتعرض لهزاتٍ قويةٍ وتوترات دائمة نتيجة الصراع الصامت في الساحة السورية وغيرها. لذا شكلت الساحة الكردية عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على هذه العلاقة رغم التنافس الذي سيشهده هذا الإقليم بعد عام ٢٠١١ أكثر مما قبله بين البلدين وهو ما سنبينه في النقطة التالية.

المطلب الثاني: التنافس الإيراني التركي في الساحة الكردية

من الطبيعي لأي دولةٍ إقليميةٍ أن تحمل مشروعًا توسُّعيًا في منطقةٍ يتصارع عليها جميع دول، لا أقل للحفاظ على أمنها القومي، وهذا ما ينطبق على حالة إيران وتركيا. وبالتالي لا مناص من دخول الدولتين مجال التنافس في مختلف الساحات، خصوصًا بعد عام ٢٠١١، حينما حلّت الفوضى مجمل منطقة الشرق الأوسط. وكما نعلم تشكّل الساحات المشتعلة والمضطربة ميدانًا خصبًا للتغلغل وتاليًا التنافس بين الدول. وفي حالة إيران وتركيا في الساحة الكردية، سنرى أن عناوين التنافس والسباق بينهما كثيرة، مع الاتفاق على العناوين العامة أو الخطوط الحُمر. والجامع بين العناوين المتعددة التي تتنافس عليها هاتين الدولتين هو "السيطرة غير المباشرة على القرار في إقليم كردستان أو لا أقل النفوذ الأكبر على هذا القرار".

---

[1] Micheal Knights, A Policy Forum "**After the Kurdish Referendum: Regional Implications**", 29 september 2017, Washington Institute, link: https://livestream.com/accounts/428806/events/3228633/videos/163534360 (access date: 27-6-2020)

[٢] تغيير سريع في العلاقات العراقية التركية برعاية إيرانية، مصدر سابق.

والمُلاحظ في معالجة هذه النقطة أن إقليم كردستان العراق سيُنظر إليه بمنظار "macro" مع الساحات الأخرى، فالذي يحكم مبدأ التنافس بين البلدين هو مدى تقدم نفوذ إحدى الدولتين في الساحات الأخرى مثل سوريا والعراق. إذ إن إيران تمتلك نفوذًا وازنًا في الساحة العراقية عبر القوى الشيعية ولاحقًا الحشد الشعبي، وفي الساحة السورية عبر الشراكة الاستراتيجية مع النظام في مواجهة الجماعات الإرهابية. هذا المشهد العام سيجعل تركيا شديدة في كسب الساحة الكردية حتى تحافظ على مبدأ التوازن مع إيران في المنطقة، ولا يصبح التصاعد الإيراني في الإقليم على حساب الدور التركي، خصوصًا وأن السيطرة على إقليم كردستان معناه امتلاك المداخل إلى الساحات الأخرى بسبب الإمتداد الديمغرافي للأكراد في البلدان المجاورة.

أشكال التنافس بين إيران وتركيا عديدة، فتارةً يأخذ شكل التنافس في البيت الكرديّ الواحد بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني؛ وتارةً أخرى بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان. تاريخيًا كان الاتحاد الوطني أقرب إلى إيران من الحزب الديمقراطي، بينما كان الحزب الديقراطي أقرب إلى أنقرة من غيره، لأسبابٍ عديدة مثل قرب عاصمة الاتحاد الوطني "السليمانية" من الحدود الإيرانية، ومثل تفضيل مسعود البرزاني العلاقة مع أنقرة نتيجة البُعد الاقتصادي وكونها في الفُلك الأمريكي في المنطقة على خلاف إيران.

يظهر هذا التنافس في ملفاتٍ داخليةٍ مثل قضية الانتخابات الرئاسية أو محاولة تعديل دستور إقليم كردستان. ففي عام ٢٠١٥ ومع انتهاء ولاية مسعود البرزاني، رفض الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير التجديد لمسعود البرزاني تحت ضغط الوقت والمتغيرات الإقليمية. وقفت تركيا إلى جانب البارزاني باعتباره من من مسانديها في قضية حزب العمال الكردستاني، بينما تقف طهران خلف ورثة طالباني – الذي اشتدّ مرضه في هذه الفترة– في هذه المعركة السياسية، بل وبدأت تلمّح إلى ما أسمته "إقليم السليمانية" المُستقل عن أربيل بهدف إضعاف الموقف الكردي الرسمي[1].

---

(1) **التنافس التركي الإيراني يشعل الصراع على رئاسة إقليم كردستان العراق**، موقع العرب، ٢٩-٧-٢٠١٥، الرابط:
https://alarab.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-

في موضوع القواعد الأمريكية في كردستان، برز التوتر هذه المرّة بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية في بغداد. طبعًا إيران ترى وجود هذه القواعد في كردستان جزء من عمليّة تطويقها، وبالتالي لا تُرحب أبدًا في بقائها أبدًا أو التجديد لها؛ في حين أن تركيا لا تُمانع من وجود هذه القواعد طالما لا تؤمن أي غطاء للتطلعات الكردية في تحقيق الاستقلال الذي يسعون إليه. هنا يبرز التباين بين طهران وأنقرة في مسألة القواعد الأمريكية المتواجدة في كردستان، لذا بدأت القوى الشيعية المتواجدة في الحكومة بالمطالبة بإزالة جميع القواعد الأمريكية المتواجدة على الاراضي العراقية بما فيها الموجودة في شمال العراق[١].

وفي تحليلٍ لهذه النقطة، فإن الانسحاب الأمريكي من كردستان سيجعل هذه الساحة مكشوفة أمام إيران، كما حصل مع العراق بعد ٢٠١١، لذا المطالبة بإزالة القواعد لا يندرج فقط ضمن إزالة تهديدٍ واردٍ بل يمتد إلى توسع النفوذ الإيراني إلى ساحةٍ مهمة. بالمقابل سيوازن صانع القرار في تركيا، بين التواجد الأمريكي في كردستان الذي يُعطي غطاءً لحكومة إقليم كردستان للقيام ببعض الخطوات المُستفزة لجيرانها، ولكنها بنفس الوقت تستطيع أنقرة أن تضبط تبعات هذه الخطوات؛ وبين جلاء القوات الأمريكية عن الإقليم وبالتالي الدخول المباشر لإيران إلى الساحة الكردية والأمر الذي سيؤثر على النفوذ التركي في هذه الساحة، وبحسب القراءة للمشهد العام في المنطقة بأكملها فإن تركيا ستختار الخيار الأول على الثاني.

أثّرت المقاربة المختلفة في الأزمة السورية بين تركيا وإيران على سياساتهما في إقليم كردستان العراق، ذلك أن المخاوف التركية تمحورت حول اتصال الحدود من العراق إلى سوريا من قبل حزب العمال

%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-
%D9%8A%D8%B4%D8%B9%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-
%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-
%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82 (تاريخ الدخول: ٢٦-٦-٢٠٢٠)

[١] هيثم مزاحم، مصدر سابق.

الكردستاني وفرعه في سوريا، واعتبرته تهديدًا لها لا يمكن الوقوف أمامه موقف المُتفرّج. هذا الأمر أدركته إيران بوضوح، لذا فإن التعاون الاستخباراتي بين البلدين تراجع بشكلٍ ملحوظٍ منذ نهاية عام ٢٠١١، الأمر الذي أدى إلى عرقلة قدرة تركيا على هجمات حزب العمال الكردستاني. لذا يتهم الأتراك إيران بتعويم حزب العمال الكردستاني ليصبح من أدوات الصراع من إيران فالعراق فسوريا، وذلك ردًا على دعم تركيا للمعارضة السورية(١).

ووصل الأمر إلى التراشق على الوسائل الإعلامية بين كبار المسؤولين العسكريين، إذ ردّ كبير االمتحدثين باسم الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية على تصريحات وزير الدفاع التركي حول دعم إيران العملية العسكرية التي تجري من قبل تركيا في شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني، بأن تصريحات المسؤول التركي رفيع المستوى غير دقيقة وذلك من دون التطرق إلى اسم وزير الدفاع. وأكمل المسؤول العسكري بأن "إيران رغم دعمها أي إجراء يُتخذ ضد الإرهاب، فإنها تعدّ شنّ حملاتٍ عسكريةٍ داخل حدود دولةٍ أخرى تحت ذريعة مكافحة الإرهاب دون الحصول على إذنٍ من الحكومة الشرعية والقانونية لتلك الدولة، إجراءً غير قانونيّ"(٢). والمفارقة أن يمكن ملاحظ انعكاس ذلك على تصريحات المسؤولين الأكراد في الإقليم، إذ يصرح قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بأن على حزب العمال الكردستاني الانسحاب من إقليم كردستان؛ بينما يتوجه قادة الاتحاد الوطني الكردستاني إلى جشب التدخل التركي في أراضي إقليم كردستان واعتباره غير قانونيّ، كما تفعل الحكومة المركزية كذلك.

---

(١) إف ستيفان لارابي وعاليرظا نادر، **العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرًا**، مؤسسة راند للدفاع الوطني، الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠١٣، ص: ١٠ -١١.

(٢) "**تضارب إيراني – تركي حول العمليات المشتركة ضد العمال الكردستاني**"، مركز الالروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٥-يونيو-٢٠١٨، تاريخ الدخول: ١٣-٦-٢٠٢٠، الرابط:
https://rawabetcenter.com/archives/68444

الخاتمة:

يمكن تقسيم سياسات الدول تجاه الساحات الصاعدة حديثًا والتي تُشكّل أهميةً بالنسبة إليها، إلى مرحلتين تختلف إلى حدٍّ كبير معالمُ كل مرحلةٍ عن الأخرى وذلك للظروف المحيطة بها. فالمرحلة الأولى المعنونة بـ "تشكُّل الوجه السياسي للمنطقة" تشهد إراداتٍ سياسيةٍ متناحرةٍ وشديدةٍ تجاه بعضها البعض، فكلُ دولةٍ تسعى لضمان مجالها الحيويّ وفرض نفوذها وسيطرتها قدر الإمكان، مستغلةً فوضى التشكّل الجديد للمنطقة. بينما تشهد المرحلة الثانية المعنونة بـ "الاستقرار السياسي للمنطقة" سياسةً أكثرَ واقعيةً من قبل الدول المجاورة، فبعد أن استتبت الأمور وأخذ كلُ كيانٍ سياسيٍّ مكانه الخاصّ به، فإن الدول ستتجه إلى التعامل مع الكيانات السياسيّة المتشكّلة على أنها أمرٌ واقعٌ يجب التعايش معه. وهذا ما نشهده في القضية الكردية عمومًا وصولًا إلى قضية إقليم كردستان العراق بالخصوص.

فالأكراد سواء قدِموا من خارج المنطقة واستوطنوا في بقعةٍ جغرافيةٍ، أم أنهم من أهلها الأصليين، فإن موقعهم الجغرافي أكسبهم من جهةٍ اهتمامًا من الدول المتعاقِبة حولهم، وقوةً ومنعةً في تكوين كيانهم السياسيّ الخاص "إن أرادوا"؛ ومن جهةٍ أخرى لعنةً مستمرةً إلى يومنا هذا نتيجة عدم مقدرتهم على الاستقلال من دون إرضاء الدول المحيطة، ولعدم قبول هذه الدول أصلاً بأن يشكّل الأكراد كيانًا سياسيًا خاصًا ومستقلاً بهم.

تاريخيًا استطاع الأكراد في المنطقة الواقعة على الحدود التركية – الإيرانية – العراقية الحاليّة، أن يفرضوا نفسهم على الدول المحيطة، أولًا بسبب وقوعهم في هذه المنطقة المميزة، و ثانيًا بسبب تشكيلهم لقوةٍ يمكن الاستفادة منها في إحداث الانتصارات أو التوازنات في الحروب التاريخية. لكن تجدر الإشارة إلى أن توجه الإمبراطوريات نحو الأكراد كانت بما هم قبائل وعشائر متفرّقة لا بما هم قوميّة موحدة، وهو النظام الذي استمر إلى أوائل القرن العشرين، مرحلة بداية تشكّل الوعي القومي للأكراد.

كان لسقوط السلطنة العثمانية وإعادة رسم المنطقة مع صعود المشاعر القومية في العالم الأثر في بلورة التجربة القومية الكردية، التي قُسّمت بحسب اتفاقية سايكس بيكو بين تركيا وإيران والعراق. وكان أن أُخمدت التجربة في تركيا بعد قيام الدولة التركية المتشددة في سياساتها القومية في العقد الثالث من القرن

الماضي؛ بينما وصل أكراد إيران في ذروة نضالاتهم إلى تأسيس الجمهورية الوحيدة في كل تاريخ الأكراد سنة ١٩٤٩ التي لم تعش أكثر من سنة، فيما انفرد أكراد العراق في ساحات النضال القومي مع هذه الدول.

استغل أكراد العراق الظروف الإقليمية والداخلية في العراق وأسسوا كيانًا تمتع بحكمٍ خاصّ استطاعوا لاحقًا – بعد سقوط النظام البعثي– أن يعكسوا ما حققوه على أرض الواقع في النظام السياسي الجديد والدستور الذي صادق على النظام الفيدرالي المعترِف بالقومية الكردية في العراق. وبطبيعة الحال، وبعد قدوم الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق لم تقف إيران وتركيا مكتوفتا الأيدي أمام التقدم الذي يحرزه إقليم كردستان العراق الجديد في الداخل العراقي وعلى الساحة الإقليمية. إذ إن كلا البلدين ينظران إلى الإقليم كساحةٍ تهدد أمنهما القوميّ لأسبابٍ عديدة.

لكن ما يمكن استنتاجه من تتبع السياستين الإيرانية والتركية هو أنهما يسعيان دائمًا في مرحلة إعادة تشكيل النظام السياسي العراقي الجديد إلى الضغط الشديد على إقليم كردستان العراق في سبيل تحجيم دورهِ وعدم السماح له بتحقيق مكتسبات تؤهله للمضي في مشروع الاستقلال التام؛ وفي هذه المرحلة تحديدًا تكون سياسة البلدين ضاغطةً أكثر، والعلاقةُ متأزمةً مع إقليم كردستان. على أنه وبمجرد أن ينتهي هذه المخاض وتنجلي الأمور عن هذه المرحلة، يصبح مبدأ الواقعية هو الأساس في التعاطي مع أمرٍ واقعٍ لا مفر منه. في هذه الفترة تُبنى العلاقات مع هذا الإقليم على أساس المصالح الاقتصادية المباشرة والتهديدات الأمنية المشتركة.

على أن تطوير سياسات البلدين تجاه الإقليم والسعي لتعميق المصالح معه، لم تلغِ الخطوط الحمر التي وضعتها أنقرة وطهران حول ما يمكن أن يقوم به إقليم كردستان، من قبيل إيواء الحركات الانفصالية (حزب الحياة الحرة الكردستاني من إيران، حزب العمال الكردستاني من تركيا)، أو سعي الإقليم إلى الاستقلال عن العراق وإحداث كيان دولتي جديد مبني على القومية الكردية وهو ما لن تقبل به أبدًا كلٌ من إيران وتركيا. فالاستفتاء الذي أقامته حكومة إقليم كردستان العراق في ٢٠١٧ حول حق تقرير المصير، دفع كل من إيران وتركيا إلى اتخاذ أشد التدابير لمنع مفاعيل هذه الاستفتاء من التحقق، بدءًا

من الحصار الاقتصادي إلى المناورات العسكرية على الحدود مع الإقليم إلى الضغط السياسي؛ كل ذلك أدى إلى تجميد بل إلى إلغاء نتائج هذا الاستفتاء من قبل حكومة الإقليم.

لكن هذا التعاون بين أنقرة وطهران حول الخطوط الحمر التي فصّلناها في طيات البحث، يخفي وراءه تنافسًا قويًا بين الدولتين في الساحة الكردية العراقية. خصوصًا بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق واندلاع الثورة في سوريا وتحولها إلى حربٍ طاحنةٍ لاحقًا، الأمر الذي دفع بالسياسة الإيرانية إلى الدخول المباشر في الساحات الإقليمية الملتهبة وهو ما سيجعلها لا محال في تنافسٍ واضحٍ مع تركيا، الدولة الإقليمية الأخرى التي لها أجنداتها في المنطقة كذلك. لكن هذا التنافس وإن اشتد في الساحة السورية، وظهر في العديد من المفاصل في إقليم كردستان، إلا أنه كان محكومًا لما يسميه بعض الباحثين للانضباط الجيوسياسي لتشابك المصالح الموجود بين أنقرة وطهران.

لذا عملت قيادة إقليم كردستان العراق على إبقاء دور أمريكي في ساحتها، بما في ذلك إبقاء الولايات المتحدة على وجودها العسكري في العراق كله، مخافة اختلال التوزان لصالح طهران واستفرادها بالقرار السياسي والأمني العراقي، الأمر الذي قد تكون له انعكاسات سلبية على وضع الإقليم. من هنا نفهم رفض أربيل قرار البرلمان العراقي إخراج القوات الأجنبية من البلاد عقب اغتيال قائد فيلق القدس قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، حتى أن رئيس إقليم كردستان العراق نيجيرفان البارزاني وصفه بالقرار السيء وأنه وليد عواطف[1].

---

[1] أكراد العراق يخشون اختلال توازن النفوذ في البلاد لمصلحة إيران، موقع العرب، تاريخ النشر: ١٨-١-٢٠٢٠، تاريخ الدخول: ١٣-٦-٢٠٢٠، الرابط:
https://alarab.co.uk/%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D8%AE%D8%B4%D9%88%D9%86-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF-

كل ما سبق يقودنا إلى خلاصاتٍ مهمةٍ وهي:

١. تداخل العوامل الداخلية – سواء في إيران وتركيا أم في العراق وإقليم كردستان– والإقليمية والدولية في القضية الكردية، وكونها محط اهتمامٍ من الدول الكبرى، الأمر الذي لن يسهل مقاربتها بطريقةٍ مبسطةٍ، أو السعي لاحتوائها.

٢. إن الشخصية الكريدة متشعّبة، ولا يمكن نسج علاقة معها من دون دراسة تاريخها بشكل مفصّل، فهي من جهة شخصية عنيدة وصلبة نتيجة الحياة الجبلية التي عاشتها، ومن جهة هي ترى في نفسها أنها قد ظًلمت ولم تُعط حقها كما أُعطيت بقية مكونات المنطقة، لذا فإنهم سيسعون دائمًا إلى انتزاع ما يرون أنه حقٌّ لهم.

٣. إن العنف لا يولد إلا العنف خصوصًا مع الأكراد، لذا فإن المقاربة المتشددة للقضية الكردية سيجعلها دائمًا ولّادة للأزمات في المنطقة، في حين أن العمل على احتواء الأكراد والتشبيك معهم في مختلف المجالات قد يؤدي إلى تخفيف التصادم وبلورة مسارات للتعاون خصوصًا بعدما شهدته المنطقة من ويلاتٍ وحروب.

٤. إن كلاً من إيران وتركيا والعراق لن يقبلوا بأي شكلٍ من الأشكال بإقليمٍ منفصلٍ يؤدي إلى زعزعة المنطقة بشكلٍ كامل، وعلى أساس الرفض القاطع لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية أن تدعم مسار الاستفتاء بوضوح، بل سعت إل التمهل والمحافظة على ضبابية توجهها حتى لا تدخل في مواجهة حادة وخاسرة مع دول المنطقة.

على هذا الأساس لابد من طرح توصياتٍ عدة تساعد في أخذ السياسة الإيرانية التركية إلى منحى يساهم في تخفيف حدّة العلاقة مع الإقليم وعدم جعله ساحةً للتصفيات السياسية، وهذه التوصيات هي:

١. تعزيز الثقة بين الأطراف عبر الدخول في حوارٍ متوازنٍ جديٍّ بين إيران وتركيا من جهة، وإقليم كردستان العراق من جهةٍ أخرى لحل مختلف المشاكل بينهم.

%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

٢. تفكيك الظاهرة الكردية بشكلٍ أعمق من قبل الساسة في الدول المحيطة، بحيث لا يؤدي توتر العلاقات مع حزب العمال الكردستاني والدخول في مواجهةٍ معه إلى التشديد على بقية الأكراد إن كان ذلك في تركيا أو الإقليم.

٣. احتواء المساعي الكردية للانفصال، عبر تعزيز الشراكة الاقتصادية والسياسية مع الإقليم، وتشبيك العلاقات الإيرانية التركية أكثر في إقليم كردستان العراق، بحيث يرى قادة الإقليم في إيران وتركيا قدرًا لا يمكن الاستمرار من دونهما.

٤. الضغط على الحكومة المركزية في بغداد كي تسعى لإبقاء حكومة الإقليم في فلكها، عبر إعطائها الميزانية الخاصة بها، وتعزيز التواصل معها، وحلّ قضية المناطق المتنازع عليها؛ لأن التجربة مع إقليم كردستان أثبتت أنه متى ما تعرض لحصارٍ من الحكومة المركزية فإنه يمضي قدمًا في تعزيز كيانه.

لكن تبقى تساؤلات كثيرة عما يمكن أن تؤول إليه العلاقة بين إيران وتركيا مع إقليم كردستان، خصوصًا مع دخول المنطقة في مسارٍ غامضٍ في الصراع الأمريكي الإيراني من جهة، والصراع التركي السعودي من جهةٍ أخرى، الأمر الذي يقودنا إلى طرح السؤال التالي: هل ستتحول الساحة الكردية إلى ميدانٍ لتصفية الحسابات في الصراعات الكبرى؟ أم أن إيران وتركيا سيعملان على تعميق العلاقة مع إقليم كردستان العراق كي لا يستغل في الصراع مع الأقطاب الدولية الأخرى؟ وتبقى الأيام هي الكفيلة في الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها.

لائحة المصادر والمراجع:

- **اللغة العربية:**

أ- **الكتب:**

١. آدموندز، سي. جي. **كوردٌ وعربٌ وأتراكٌ**، ترجمة: جرجيس فتح الله، الطبعة الأولى، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل ٢٠١٢.

٢. إبراهيميان، أروند. **تاريخ إيران الحديثة**، ترجمة: مجدي صبحي، سلسلة عالم المعرفة العدد: ٤٠٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ٢٠١٤.

٣. إحسان، محمد. **كردستان ودوامة الحرب**، الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن ٢٠٠٠.

٤. أحمد، إبراهيم خليل؛ و مراد، خليل علي. **إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر**، الطبعة الأولى، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت ٢٠١٤.

٥. أسسرد، فريد. **المسألة بعد قانون إدارة الدولة العراقية**، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٦.

٦. إم غينتر، مايكل. **كورد العراق آلام وآمال**، ترجمة: عبد السلام النقشبندي، الطبعة الأولى، دار اراس، أربيل ٢٠١٢.

٧. أوجلان، عبدالله. **مانفيستو الحضارة**، ترجمة: زاخو شيار، الطبعة الثانية، المجلد الخامس، مطبعة أزادي، ٢٠١٤.

٨. أوغلو، أحمد داوود. **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة الثانية، دار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١١ بيروت.

٩. أولسن، روبرت. **المسألة الكُردية في العلاقات التركية–الإيرانية**، ترجمة: محمد احسان، الطبعة الأولى، دار آراس، أربيل ٢٠٠١.

١٠. باشاران، إزغي. **تركيا والنزاع على الشرق الأوسط**، ترجمة: عماد شيحة، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت ٢٠١٩.

١١. باكير، علي حسين وآخرون. **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، قطر ٢٠١٠.

١٢. برزاني، مسعود. **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، الطبعة الثانية، كاوا للثقافة الكردية، بيروت ١٩٩٧.

١٣. برو، حميد رضا جلائي. **المشكلة الكردية**، ترجمة: محمد علاء الدين منصور، لا طبعة، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية العدد:١٣، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة ٢٠٠٠.

١٤. بيشيكجي، اسماعيل. **كردستان مستعمرة دولية**، ترجمة: زهير عبدالملك، الطبعة الأولى، دار APEC للطباعة والنشر، السويد ١٩٩٨.

١٥. بينغيو، أوفرا. **كرد العراق بناء دولة داخل دولة**، ترجمة: عبد الرزاق عبدالله بوتاني، الطبعة الأولى، دار آراس ودار الساقي، بيروت ٢٠١٤.

١٦.جالياند، جيرارد. **شعب بدون وطن الكرد وكردستان**، ترجمة: عبد السلام النقشبندي، الطبعة الأولى، دار أراس للطباعة والنشر، اربيل ٢٠١٢.

١٧.الجبوري، فراس وآخرون. **العلاقات التركية الإيرانية دراسة في العلاقات السياسية الاقتصادية**، لا طبعة، دار غيداء للنشر، الأردن ٢٠١٤.

١٨.جليل، جليلي وآخرون. **الحركة الكوردية في العصر الحديث**، ترجمة: عبدي حاجي، الطبعة الثانية، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، دهوك ٢٠١٢.

١٩.جونتر، ميخائيل م. **الأكراد ومستقبل تركيا**، ترجمة: الدكتورة سعاد محمد ابراهيم خضر، لا طبعة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السيمانية ٢٠٠٧.

٢٠.الحاج، عزيز. **القضية الكردية في العراق التاريخ والآفاق**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة ١٩٩٤.

٢١.حسين، خليل. **الجغرافيا السياسية –دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت ٢٠٠٩.

٢٢.خاروداكي، ماريانا. **الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ ١٩٤٥**، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ٢٠١٣.

٢٣.الداقوقي، إبراهيم. **أكراد تركيا**، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا ٢٠٠٣.

٢٤.الدرة، محمود. **القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق**، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٦.

٢٥.**دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، لاطبعة، صادر عن المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في دمشق، دمشق ١٩٨٥.

٢٦.دوغين، الكسندر. **أسس الجيوبولتيكا مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديد، بيروت ٢٠٠٤.

٢٧.ديشنر، غنثر. **الكرد شعب بدون دولة تاريخ وأمل**، ترجمة: جورج كتذورة، الطبعة الأولى، دار الفارابي ودار أراس، بيروت ٢٠١٤.

٢٨.راندل، جوناثان. **أمة في شقاق "دروب كردستان كما سلكتها"**، ترجمة: فادي حمود، الطبعة الأولى، دار النهار، بيروت ١٩٩٧.

٢٩.سافراستيان، أرشاك. **الكرد وكردستان**، ترجمة: أحمد الخليل، لا طبعة، لا دار

٣٠.السبكي، آمال. **تاريخ إيران بين ثورتين (١٩٠٦–١٩٧٩)**، سلسلة عالم المعرفة العدد: ٢٥٠، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٩٩.

٣١.سيف الدين، بيار. **تركيا وكوردستان العراق "الجارين الحائرين"**، الطبعة الأولى، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر.

٣٢. شحاتة،أمين؛ و شعبان، عبد الحسين؛ و قصير، كمال؛ وآخرون. **الكرد دروب التاريخ الوعرة**،لا طبعة، الجزيرة نت البحوث والدراسات.

٣٣. طالباني، جلال. **مذكرات الرئيس جلال طالباني**، إعداد: صلاح رشيد، ترجمة: شيراز شيخاني، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٨.

٣٤. عبد الرضا، ماجد. **المسألة القومية الكردية في العراق ١٩٥٨–١٩٧٥**، الطبعة الأولى، الحقيقة برس، ١٩٨٧.

٣٥. عتريسي، طلال. **الجمهورية الصعبة إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، الطبعة الاولى، دار الساقي، بيروت ٢٠٠٦.

٣٦. العزاوي، دهام. **الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٧.

٣٧. عقراوي، شكيب. **سنوات المحنة في كردستان أهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردستان العراق من ١٩٥٨– ١٩٨٠**، مطبعة منارة، أربيل ٢٠٠٦.

٣٨. علي، عثمان. **حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية**، الطبعة الأولى، لا دار، أربيل ٢٠١٣.

٣٩. علي، عثمان. **الحركة الكردية المعاصرة**، الطبعة الثالثة، مكتبة التفسير للنشر والإعلان، اربيل ٢٠١١.

٤٠. عوني، دريّة. **عرب وأكراد**، لا طبعة، دار الهلال، لا مكان لا زمان.

٤١. عيسى، حامد محمود. **القضية الكردية في تركيا**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٣.

٤٢. عيسى، حامد محمود. المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، لاطبعة، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٢.

٤٣. غورغاس، جوردي. **الحركة الكردية التركية في المنفى**، ترجمة: جورج البطل، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ٢٠١٣.

٤٤. قادر، مثنى أمين. **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجاً)**، لا طبعة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية ٢٠٠٣.

٤٥. قاسملو، عبد الرحمن. **كردستان والكرد دراسة سياسية واقتصادية**، ترجمة:ثابت منصور وغانم حمدون، ط: الثانية، منشورات بنكه ى زين، العراق ٢٠٠٨.

٤٦. كابلان، روبرت. **انتقام الجغرافيا**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، لاطبعة، سلسلة عالم المعرفة العدد:٤٢٠، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ٢٠١٥.

٤٧. كوتشيرا، كريس. **مسيرة الكرد الطويلة (٤٠ سنة من التحقيقات الصحفية في كردستان)**، ترجمة: ديانا حبيب حرب، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ٢٠١٤.

٤٨. كوثراني، وجيه وآخرون. **"عودة العثمانيين الإسلامية التركية"**، الطبعة الرابعة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي ٢٠١٢.

٤٩. لندكرين، آسا. **السياسة التركية حيال إقليم كوردستان العراق**، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، لاطبعة، دار المرتضى، بغداد ٢٠١٣.
٥٠. محيو، سعد. **الأتراك الإيرانيون الأكراد والعرب: تكامل أم انتحار**، الطبعة الأولى، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت ٢٠١٨.
٥١. مخول، موسى. **الأكراد من العشيرة إلى الدولة**، الطبعة الأولى، دار بيسان، بيروت ٢٠١٣.
٥٢. المراكبي، عبد المنعم. **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق (الأكراد – دراسة حالة) ١٩٨٨–١٩٩٦**، لا طبعة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة ٢٠٠١.
٥٣. مسعد، نيفين. **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية–الإيرانية**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١.
٥٤. معوض، جلال عبدالله. **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨.
٥٥. معوض، جلال عبدالله. **العلاقات الاقتصادية العربية – التركية**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات ١٩٩٨.
٥٦. مهدي، وضّاح. **المسألة الكردية في العراق رحلة الدم والبارود**، الطبعة الأولى، جيكور للطباعة والنشر، بيروت ٢٠١٥.
٥٧. مهنا، عدنان. **مجابهة الهيمنة إيران وأمريكا في الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت ٢٠١٦.
٥٨. موريس، هارفي؛ و بلوج، جون. **لا أصدقاء سوى الجبال**، ترجمة: راج آل محمد، لا طبعة، لا دار، بيروت ١٩٩٦.
٥٩. نور الدين، محمد. **تركيا الجمهورية الحائرة**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ١٩٩٨.
٦٠. نوفل، ميشال. **عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، الطبعة الأولى، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٠.
٦١. هايس، جاسم. **استراتيجية الصراع الأمريكي–السوفياتي حول إيران**، الطبعة الأول، دار الرافدين، لبنان ٢٠١٧.
٦٢. هلال، رضا. **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان "الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي"**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٩.
٦٣. واكيم، جمال؛ و ميراك–فايسباخ، موريال. **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام ٢٠٠٢**، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ٢٠١٤.

ب- الأبحاث والدراسات والمقالات:

- دراسات:

١. إبراهيم، مازن خليل. **دراسة "مشروع أنابيب السلام وأزمة العلاقات التركية السورية"**، العدد: ٢٠، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق ٢٠١٢.

٢. أبو هلال، فراس. **دراسة بعنوان "إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١١.

٣. إلياس، فراس. **إيران والمشروع الكردي في العراق... التهديدات وخيارات المواجهة**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ١٧-اوكتوبر-٢٠١٧، الرابط: https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF/

٤. بارك، بيل. دراسة "**سياسات تركيا تُجاه شمال العراق المشكلات والآفاق المستقبلية**"، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات ٢٠٠٥.

٥. باركي، هنري. **تركيا والعراق أخطار وإمكانات الجوار**، ترجمة: معهد السلام الأمريكي، معهد السلام الأمريكي، رقم التقرير ١٤١، واشنطن ٢٠٠٥.

٦. باركي، هنري. **الحؤول دون انفجار النزاع حول كردستان**، مؤسسة كارينيغي للسلام الدولي، ترجمة: مؤسسة كارنيغي، واشنطن ٢٠٠٩.

٧. الترابي، عمر البشير. **دراسة بعنوان"،إيران والاحتجاجات العربية: التأثير والتأثر"**، مجلة "إيران المحافظون-الحركة الخضراء-الثورات العربية"، مركز المسبار للدراسات والبحوث.

٨. توفيق، سعد حقي. **العراق وسياسة حسن الجوار.. تركيا وإيران نموذجًا**، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤١، جامعة بغداد، بغداد ٢٠١٠.

٩. جاسم الشمري، **دراسة بعنوان "الكرد والنظام التوافقي في العراق"**، المعهد المصري للدراسات، تركيا ٢٠١٧.

١٠. جواد شرقي، نهرين. دراسة بعنوان "**مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة**"، مجلة العلوم السياسية، عدد ٥٤، العراق ٢٠١٨.

١١. جودة، محمد. **إيران والأكراد: قصة من الصراعات والمصالح المشتركة**، موقع مصر العربية، ١٤- سبتمبر- ٢٠١٥، الرابط:

https://masralarabia.net/%D8%A7%D8%B6%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA/%D8%AA

%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/730447-
%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF-
%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D9%85%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9 .

١٢.جواد شرقي، نهرين. **دراسة بعنوان "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه التغييرات في المنطقة العربية"**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الخامس عشر، الأنبار ٢٠١٨.

١٣.حسن، حارث. "**أزمة استفتاء كردستان: التعقيدات والخيارات**"، مركز الجزيرة للدراسات، ايلول ٢٠١٧.

١٤.زمكان سليم، **إيران وكردستان العراق: متجهان نحو المواجهة**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٩ آب ٢٠١٧، الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/iran-and-iraqi-kurdistan-heading-towards-confrontation

١٥.ستاين، آرون. دراسة "**سياسة تركيا الخارجية تجاه روسيا وإيران والعراق**"، ترجمة: مركز البيان للدراسات والتخطيط، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد ٢٠١٧.

١٦.سرور، عبد الناصر محمد. دراسة "**التعاون (الإسرائيلي، التركي) في السياسة المائية خلال عقد التسعينات**"، العدد الأول، مجلة الجامعة الإسلامية، جامعة الأقصى، فلسطين ٢٠٠٨،

١٧.سيف الدين، بيار. **دراسة بعنوان "موقف الحكومة التركية من حزب العمال الكوردستاني ١٩٨٣-١٩٩٣**"، موقع: سوق عكاظ، الرابط : http://www.sooqukaz.com/index.php?option=com_edocman&view=document&id=1601&catid=223&Itemid=841.

١٨.سينكايا، بيرم. دراسة بعنوان "**تأثيرات الربيع العربي على سياسة إيران تجاه الشرق الأوسط**"، ترجمة: أحمد عيشة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر ٢٠١٥.

١٩.عبد الحي، وليد. **دراسة بعنوان "بنية القوة الإيرانية وآفاقها"**، مركز الجزيرة للدراسات، ٣-٤-٢٠١٣، الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.html.

٢٠.العزاوي، دهام. **تركيا وخيارات المواجهة مع حزب العمال الكردستاني**، موقع الجزيرة، تاريخ النشر: ١٩-٦-٢٠٠٧، الرابط:

https://www.aljazeera.net/opinions/2007/6/20/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%
-%D9%88%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA- A7
%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-
%D9%85%D8%B9-%D8%AD%D8%B2%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-2

٢١. العمري، عبد الأمير؛ والربيعي، ظاهر. دراسة بعنوان "**دوافع وأهداف السياسة الإيرانية تجاه العراق بعد ٢٠٠٣**"، مجلة جامعة ذي قار، العدد ١٤، العراق ٢٠١٩.

٢٢. عوني عبدالرحمن السبعاوي، "**الأقليات والطوائف في تركيا**"، موقع الجزيرة، ٣-١١-٢٠٠٦، الرابط : https://www.aljazeera.net/2006/11/03/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%81-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

٢٣. عيلكا، خورشيد. "**ديناميات الأزمة السياسية بكردستان العراق**" ، مركز الجزيرة للدراسات، آذار ٢٠١٦.

٢٤. فريق الأزمات، دراسة بعنوان "**أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الإقليمي**"، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد١٢، الأردن ٢٠١٦.

٢٥. مجموعة من الباحثين، دراسة آيدين سيلسين **بعنوان "العلاقات التركية مع العراق وحكومة إقليم كردستان"، حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط**، ترجمة: مركز البيان، مركز البيات للدراسات والتخطيط، بغداد ٢٠١٦.

٢٦. مجموعة من الباحثين. **دراسة بعنوان "الإستراتيجية الإيرانية.. الضرورات الجيوسياسية والهشاشة الداخلية"**، موقع: الجزيرة المباشر، نشرت بتاريخ: ٧-١٠-٢٠١٩، الرابط :
http://mubasher.aljazeera.net/news/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%B4%D8%A7%D8%B4%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-3.

٢٧.محمود، محمد صلاح. **إشكالية الكرد في السياسة الإيرانية**، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، المجلد ٦، العدد ١٦، ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩.

٢٨.مزاحم، هيثم. "**هل تصبح كردستان العراق قاعدة أمريكية؟**"، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٦ يونيو ٢٠١١، الرابط:

https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/Will_Kurdistan_be_an_American_Colony.aspx

٢٩.مصطفى، نادية. دراسة بعنوان "**مصر وتركيا والشرق الأوسط الكبير**"، ترجمة: شيرين حامد فهمي، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، الرابط: https://hadaracenter.com/?p=2423.

٣٠.المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، "**إيران والصين في ظل العقوبات الأمريكية**"، الرابط : https://rasanah-iiis.org/blog/tag/%d8%a5%d9%8a%d8%b1%d8%a7%d9%86-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d9%86/

٣١.المهداوي، مثنى علي. **استراتيجية التعامل التركي مع اقليم كوردستان العراق بعد ٢٠٠٣**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦١، العراق ٢٠١٨.

٣٢.لارابي، إف ستيفان؛ و نادر ، عاليرظا. **العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرًا**، مؤسسة راند للدفاع الوطني، الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠١٣.

٣٣.وحدة الدراسات العراقية، **حزب العمال الكردستاني... مسألة شائكة جدًا**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٦-آب-٢٠٢٠، الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/93843

- **مقالات:**

١. أبو سليسل، زكريا . "**الصمود يعيد تشكيل الاقتصاد الإيراني: ورشة مقاومة العقوبات**"، جريدة الأخبار، الرابط: https://al-akhbar.com/World/272030.

٢. "**أردوغان يردد أبيات الشعر التي اعتقل بسببها قبل ١٨ سنة**"، موقع "عربي ٢١"، الرابط : https://www.arabi21.com/story/8288069.

٣. **أمين عام عصائب الحق: نرفض سياسة التكريد كما رفضنا التعريب بنظام صدام حسين**، سي أن أن بالعربية، ٢٠ تشرين الأول ٢٠١٧، الرابط: https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/10/20/khazali-kurdistan-remarks

٤. بي بي سي العربية، **تحركات تركيا الأخيرة للتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط "قد تشعل بؤرة توتر جديدة"**، ١٧-١٢-٢٠١٩، الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50823072.

٥. "**تضارب إيراني – تركي حول العمليات المشتركة ضد العمال الكردستاني**"، مركز الالروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٥-يونيو-٢٠١٨، تاريخ الدخول: ١٣-٦-٢٠٢٠، الرابط:
https://rawabetcenter.com/archives/68444

٦. "**تغير سريع في العلاقات العراقية التركية برعاية إيرانية**"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٧ اكتوبر ٢٠١٧،الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/52887

٧. تقرير بعنوان "**تركيا توجه "نداء أخيرا" إلى سلطات إقليم كردستان العراق لإلغاء الاستفتاء على الاستقلال**"، قناة فرنسا ٢٤، ٢٤ أيلول ٢٠١٧، الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=7P9wGoPRGxc

٨. تقرير بعنوان "**تركيا تهدد بإغلاق معبر خابور مع إقليم كردستان**"، قناة الجزيرة، ٢٩ أيلول ٢٠١٧، الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=oq6RVe325O8

٩. **التنافس التركي الإيراني يشعل الصراع على رئاسة إقليم كردستان العراق**، موقع العرب، ٢٩-٧-٢٠١٥، الرابط:
https://alarab.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B4%D8%B9%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

١٠. الحسيني، علي. **العراق يبدأ ضخ نفط كركوك إلى إيران**، موقع العربي الجديد، ٣-٩-٢٠١٨، الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/9/3/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D8%B6%D8%AE-%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%83%D8%B1%D9%83%D9%88%D9%83-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

١١. جريدة الأهرام، مقال بعنوان " مسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان: من مصلحتنا الحفاظ علي وحدة العراق"، ٢٠٠٦/٥/٧، الرابط: http://www.ahram.org.eg/archive/2006/5/7/ARAB9.HT

١٢. الخريطة من مقالة في جريدة الأخبار بعنوان "**ممر الغاز الجنوبي: هل تنجح أذربيجان في إرضاء الجميع؟**"، الرابط: https://al-akhbar.com/World/251158.

١٣. دباغ، باسم. "تركيا وكردستان العراق: مصالح أبعد من خشية الانفصال"، موقع العربي الجديد، ٢٩ آب ٢٠١٧، الرابط :
https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/8/28/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%AE%D8%B4%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84

١٤. دلي، خورشيد. **تركيا والأكراد: من ينزل الإصبع عن الزناد أولًا؟**، جريدة الأخبار، الرابط: https://al-akhbar.com/Opinion/182924/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D9%8A-%D9%86%D8%B2%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D8%A8%D8%B9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%86%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D9%88-%D9%84%D8%A7

١٥. دلي، خورشيد. **تركيا والصعود الكردي في العراق**، جريد الأخبار، تاريخ النشر: ٣-٣-٢٠٠٧، الرابط: https://al-akhbar.com/Opinion/197001/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7

١٦. **رئيس الأركان الإيراني: لتركيا وإيران موقف مشترك معارض للاستفتاء على الاستقلال في كردستان العراق**، بي بي سي العربية، ١٧ آب ٢٠١٧، الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40957889

١٧. العاني، مظفر مؤيد. مقالة بعنوان " **كيف تؤمن تركيا إحتياجاتها من النفط؟**"، موقع: تركيا بوست، ٢٤-٨-٢٠١٦، الرابط: https://www.turkey-post.net/p-150338/.

١٨. عباسي، محمود. مقال بعنوان:"**ماذا تعرف عن "المجلس التركي"؟.. تحالف الدول الناطقة بالتركية**"، وكالة أنباء تركيا، الرابط: https://tr.agency/news-81489.

١٩. مقال بعنوان " برلمان كوردستان يصادق على مشروع دستور اقليم كوردستان"، ٢٠٠٩/٩/٢٤، موقع حكومة اقليم كردستان، الرابط: http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?s=010000&l=14&a=30204

٢٠.موقع الـ"BBC"، "العقوبات على إيران: ستة مخططات تظهر مدى تأثيرها"، الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-48138081
٢١.موقع قناة العالم، الخبر بعنوان:"إفتتاح معبر حدودي جديد بين العراق وإيران"، الرابط :
https://www.alalamtv.net/news/3741081/%D8%A5%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86
٢٢.قناة العالم، إيران تصدر ٥.٢ مليار دولار من المحاصيل الزراعية، الرابط:
.https://www.alalamtv.net/news/4795636
٢٣.وكالة الأناضول، "انخفاض صادرات الغاز المسال الإيراني بنسبة ٤١.٦ بالمائة"، الرابط:
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7% D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-416-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D8%A9/1254945

ت- الرسائل والأطاريح:

١. أبو الريش، محمد خالد. **الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال العراقي (٢٠٠٣-٢٠١١م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر،غزة ٢٠١٣.

٢. أبو طالب، محمد قاسم. **السياسة التركية تجاه العراق في ظل حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢ – ٢٠١٥)**، رسالة دبلوم للدراسات العليا (غير منشورة)، الجامعة اللبنانية، بيروت ٢٠١٩.

٣. جواد، رؤى سنان. **حزب العمال الكردستاني ودوره في تطور القضية الكردية في تركيا من عام ١٩٩١-٢٠١٣**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، بغداد ٢٠١٣.

٤. حجاج، أمال؛ ونجعي، منال. "**تأثير المحددات الداخلية على صنع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر ٢٠١٨.
٥. دني، إيمان. **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية ٢٠٠٢-٢٠٢٣**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر ٢٠١٧.
٦. سوفيان، مخنف. **دور البعد الاقتصادي والأمني في توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة العراق للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٨**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠١٨.
٧. كريم، عمر. **القضية الكوردية في سياسة الحكومات العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥**، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كلمينتس، كوردستان ٢٠٠٩.
٨. محمد المهدي، شنين. "**السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي ٢٠٠١-٢٠١٣**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خيضر، الجزائر ٢٠١٤.
٩. محمود، حيدر. **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن ٢٠١٤،

ج- تقارير :

١. **تقرير بعنوان "بحر قزوين وثرواته"**، قناة الجزيرة، ١٢ آب ٢٠١٨، الرابط : https://www.youtube.com/watch?v=MxCI7UX82LE.
٢. **تقرير على قناة الجزيرة بعنوان " المنافذ الحدودية البرية لإقليم كردستان العراق مع بغداد وسوريا وتركيا وإيران، موقعها وأهميتها"**، تقرير: محمد رجيب، ٢٦/٩/٢٠١٧، الرابط: www.youtube.com/watch?v=_FKD3anaNKE
٣. "**دستور العراق الدائم" موجود على موقع مجلس النواب العراقي**: http://ar.parliament.iq

د- مقابلات:

١. **مقابلة مسعود البرزاني مع قناة العربية** بتاريخ: ١٠ نيسان ٢٠٢٠، الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=ZDL-ZnaIb0Q
٢. **مقابلة لمسعود البرزاني مع قناة سكاي نيوز بتاريخ ١٣ نيسان ٢٠١٤**، الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=LWtXH8m7CTo&list=TLPQMjQwNjIwMjAIkB6BePaaYA&index=1
٣. **مقابلة مسعود االبرزاني مع mbc1** بتاريخ ١١ نيسان ٢٠٢٠، الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=ZDL-ZnaIb0Q

٤. **مقابلة مع الدكتور محمد نور الدين المتخصص بالشأن التركي**، أجراها الباحث معه بتاريخ ٤ حزيران ٢٠٢٠.
٥. **مقابلة مع شوان محمد طه ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني ونائب سابق**، أجراه الباحث معه بتاريخ ٢٣ نيسان ٢٠١٩ في بغداد.

- اللغات الأجنبية:

١. الكتب

1. A Group of Researchers, **Iran's Foreign Policy From Khatami to Ahmadinejad,** First Edition, Ithaca Press, UK 2008.
2. Balci, Ali. **The PKK-kurdistan Workers' Party's Regional Politics During and After the Cold War**, no Edition, Palgrave Macmillan, Turkey 2017.
3. Brzenzinski, Zbigniew. **The Grand Chessboard**, First Eedition, Hachette Book Group, 1997.
4. Gheissari, Ali. **Contemporary Iran**, Published by Oxford University Press, New York 2009.
5. Hakki, Majid; and behruz, Sharif. **Kurdish Issue In Iran, Journal of Ghasemlou Center for research and political development**, no place, 2008.
6. Ihsan , Mohammed. **Nation Building In Kurdistan** ,First published, Routledge, NewYork 2017.
7. McDowall, David. **A MODERN HISTORY OF THE KURDS**, Third Edition, I.B.Tauris, London 2004
8. Naser, Vali. **The Shia Revival How conflicts within Islam will Shape The Future**, First Edition, Norton & Company, NewYork 2006
9. RAMAZANI, Rouhollah. **Independence without Freedom**, first edition, University of Virginia Press, United States 2013.

ب- الأبحاث والدراسات والمقالات:

- دراسات

1. Barzegar, Kayhan. Article Titled "**Iran's Foreign Policy Strategy after Saddam**", Belfer Center for Science and International Affairs in Harvard Kennedy School, link: https://www.belfercenter.org/publication/irans-foreign-policy-strategy-after-saddam.
2. Cagaptay, Soner; And Evans, Tyler. **Turkey's Changing Relations With Iraq "Kurdistan Up, Baghdad Down**", Washington Institute For Near East Policy, 2013
3. Cagaptay, Soner; And Others. a study "**The Future Of The Iraqi Kurds",** The Washington Institute For The Near East Policy, Washington 2008.
4. Eisenstadt, Michael. **Iran and Iraq**, The Washington Institute, 13 september 2015, link: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iran-and-iraq
5. Groups Of Researcher, **Turkey And Iraqi Kurds: Conflict Or Cooperation?,** International Crisis Group, Middle East Report N 81
6. Hentov, Elliot. "**Turkey's Global Strategy: Turkey and Iran**", London School of Economics and Political Science, London 2012.
7. **Iran's Role in the Kurdistan Region**, AL Jazeera Center For Studies, 20-4-2016, link: https://studies.aljazeera.net/en/reports/2016/04/160420105055207.html
8. Nadimi, Farzin. **Iran's Military Options Against Kurdish Independence, The Washington Institute**, 22 september 2017, link: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/irans-military-options-against-kurdish-independenc
9. Saleem, Zamkan. **Iran and Iraqi Kurdistan: Heading Toward Confrontation**, August 9-2017, The Washington Institute, link: https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/iran-and-iraqi-kurdistan-heading-towards-confrontation.
10. Shifrinson, Joshua. **The Kurds and Regional Security: An Evaluation of Developments since the Iraq War**, Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University 2006.
11. Uyanik, Mehmet. "**Turkey and the KRG After the Referendum: Blocking the Path to Independence**", Center Of Strategic International Studies CSIS, 22 November 2017, link: https://www.csis.org/analysis/turkey-and-krg-after-referendum-blocking-path-independence

- مقالات

1. Alaaldin, Ranj. "**Why the Turkey-KRG alliance works**", Al Jazeera Website, date: 6-11-2016, , link: https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2016/11/turkey-krg-alliance-161105141533661.html
2. Ali, Sangar. "**Barzani: Kurdistan will expand economic ties with Iran, create free trade zone**", KURDISTAN24, 2 May 2018, link: https://www.kurdistan24.net/en/economy/77f3f932-fd38-47ea-bde1-21ed17361421
3. Badawi, Tamer. Article's titled "**The Economic Turn in Turkish-Iranian Relations**", link: https://carnegieendowment.org/sada/81273.
4. Calamur, Krishnadev. "**Why Doesn't the U.S. Support Kurdish Independence?", **The Atlantic, 20 october 2017, link: https://www.theatlantic.com/international/archive/2017/10/us-kurdish-independence/543540/
5. Çandar, Cengiz. " **Turgut Özal Twenty Years After: The Man and the Politician**", Insight Turkey, 2 November 2013, link: https://www.insightturkey.com/commentaries/turgut-ozal-twenty-years-after-the-man-and-the-politician
6. Deliver, Drew; and Masci, David. Article Titled "**5 Facts About IRAN**'', Pew Research Center, date of enter: 14-4-2020, link: https://www.pewresearch.org/fact-tank/2018/01/10/5-facts-about-iran/.
7. Eland, Ivan. "**Iran Sanctions Won't Work", **INDEPENDENT INSTITUTE, link: https://www.independent.org/news/article.asp?id=3233.
8. Gvenetadze, Koba; and Hegazy, Amgad. **Iraq Country Report No. 15/236, International Monetary Fund,** August 2015, link: file:///C:/Users/user/Downloads/_cr15236.pdf
9. Rudwa Center,**Unemployment Rate In Kurdistan is 14%,** link: http://www.rudaw.net/english/business/21092016

10. Zaman, Amberin. '**The Iraqi Kurds' waning love affair with Turkey**', 1 september 2015, Al Monitor, link: https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/09/turkey-iraq-kurdistan-krg-pkk-love-affair-over.html
11. Zhdannikov, Dmitry; and cloes, Isabel; and parker, Ned. "**Special Report: How Exxon helped make Iraqi Kurdistan",** Reuters, 3-12-2014, link: https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-kurdistan-specialrepor/special-report-how-exxon-helped-make-iraqi-kurdistan-idUSKCN0JH18720141204

ت- مقابلات

1. Knights, Micheal. **A Policy Forum "After the Kurdish Referendum: Regional Implications**", 29 september 2017, Washington Institute, link: https://livestream.com/accounts/428806/events/3228633/videos/163534360
2. Pollock, David. A Policy forum, ''**The Kurdish Crescent: New Trends in Syria, Turkey, Iraq, and Iran**'', 14 november 2013, link: https://www.youtube.com/watch?v=OjOCbIA8gNw

ج- مواقع

1. The World Factbook, **Iran's people and society**, link: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html
2. https: //commons.wikimedia.org/wiki/File: KDP_and_PUK_controlled_areas_of_Kurdistan.png
3. www.cia.gov
4. www.worldatlas.com

الفهرس

المقدمة: ١

تصميم الرسالة: ٦

القسم الأول: إقليم كردستان والتشكل السياسي منذ أواخر القرن العشرين ٧

الفصل الأول: واقع إقليم كردستان العراق والأكراد في المنطقة.....................................٩

المبحث الأول: القومية الكردية والحيثيات السياسية والدولية ١٠

المبحث الثاني: النضال الكردي في العراق...١٦

المبحث الثالث: الوضع السياسي والقانوني المعاصرين لإقليم كردستان ٣١

الفصل الثاني: في الخلفية التاريخية للسياسات الإيرانية التركية تجاه إقليم كردستان.........٣٩

المبحث الأول: حربا الخليج الأولى والثانية وإيران والأكراد......................................٤١

المبحث الثاني: الإنفتاح التركي على الأكراد في الداخل والخارج ٥٣

القسم الثاني: إقليم كردستان في إطار السياسات الإيرانية التركية..............................٦٨

الفصل الأول: أقانيم السياسات الإيرانية والتركية تجاه إقليم كردستان ٧٠

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية ٧١

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية..٨٧

المبحث الثالث: المحددات الخاصة بإقليم كردستان ١٠١

الفصل الثاني: مسار السياسات الإيرانية التركية تجاه إقليم كردستان بعد ٢٠٠٣ ....١٠٤

المبحث الأول: في السياسة الإيرانية تجاه إقليم كردستان العراق..........................١٠٥

المبحث الثاني: في السياسة التركية تجاه إقليم كردستان ١٢٢

المبحث الثالث: تأثير إقليم كردستان العراق على العلاقات الإيرانية – التركية.........١٤٠

الخاتمة: ١٤٧
لائحة المصادر والمراجع: ١٥٢
الفهرس ١٦٨